منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/4
Part I (A)

١٩١م ت/٤
الجزء الأول (ألف)

باريس، ٢٠١٣/٣/١٥
الأصل: إنجليزي/فرنسي

البند **٤** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الأول (ألف)

الملخص

يرمي هذا التقرير إلى إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام.

ويُقدّم الجزء الأول من هذا التقرير عرضاً تحليلياً شاملاً لتنفيذ البرنامج وللنتائج الرئيسية المحرزة خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تشملها الوثيقة ٣٦م/٥. ويتضمن هذا الجزء ثلاثة أقسام:

الجزء الأول (ألف)، ويضم ملخصاً تنفيذياً ويركز على القضايا الاستراتيجية ويتضمن أهم الإنجازات والتحديات والدروس المستخلصة في البرامج الرئيسية الخمسة، ومعهد اليونسكو للإحصاء، والأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، والخدمات المتعلقة بالبرنامج والخدمات الداخلية.

الجزء الأول (باء)، ويعرض معلومات تفصيلية عن التقدم المحرز في النتائج المنشودة المدرجة في كل برنامج من البرامج الرئيسية الخمسة وفي معهد اليونسكو للإحصاء، بما في ذلك النتائج المنشودة المتعلقة بالأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، وبالبرامج المشتركة بين القطاعات. والجزء الأول (باء) متاح على الإنترنت.

ضميمة تعرض أهم النتائج المحرزة على الصعيد القطري والنتائج المتعلقة بمشاركة المكاتب الميدانية في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة. وهذه الضميمة متاحة على الإنترنت.

لا تترتب على هذه الوثيقة، بحكم طبيعتها، أي آثار إدارية أو مالية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٨٥.

جدول المحتويات

الصفحة

الملخص التنفيذي ١

الجزء ألف – التقييم الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج

البرنامج الرئيسي الأول: التربية ٥

البرنامج الرئيسي الثاني: العلوم الطبيعية ١٣

البرنامج الرئيسي الثالث: العلوم الاجتماعية والإنسانية ٢١

البرنامج الرئيسي الرابع: الثقافة ٢٨

البرنامج الرئيسي الخامس: الاتصال والمعلومات ٣٣

معهد اليونسكو للإحصاء ٣٧

تنسيق ورصد الأنشطة المضطلع بها لصالح أفريقيا ٣٨

تنسيق ورصد الأنشطة المضطلع بها لصالح أولوية المساواة بين الجنسين ٤١

الإشراف الداخلي ٤٤

المعايير الدولية والشؤون القانونية ٤٥

تنفيذ البرامج اللامركزية في المكاتب الميدانية ٤٦

صون التراث الثقافي، بما في ذلك المكتبات ومجموعات المخطوطات القديمة
والحفاظ على المؤسسات الاجتماعية التعليمية في شمال مالي (متابعة القرار ١٩٠ م ت/٤ (ثانياً)) ٤٩

التخطيط الاستراتيجي ورصد البرنامج وإعداد الميزانية ٥٠

العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور ٥٥

القرارات والأنشطة الحديثة للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ذات الأهمية بالنسبة إلى أعمال اليونسكو
والتي اعتُمدت أو نُفذت منذ الدورة التاسعة والثمانين بعد المائة للمجلس التنفيذي ٥٧

إدارة الموارد البشرية ٦٤

الإدارة المالية ٦٥

إدارة خدمات الدعم ٦٦

مشروع القرار ٦٧

الملخص التنفيذي

يلخص هذا التقرير حالة تنفيذ البرنامج خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو مقسم إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي: الجزء (ألف)، وهو يركز على القضايا الاستراتيجية، بما في ذلك الإنجازات الرئيسية والتدابير المتخذة لمواجهة الوضع المالي، فضلاً عن التحديات والدروس المستفادة؛ والجزء (باء) يركز على النتائج الأولية المدرجة في الوثيقة ٣٦م/٥ في إطار النتائج المنشودة؛ والضميمة التي تعرض تقارير المكاتب الميدانية. وخلال هذه الفترة، جرى توفير الموارد المالية للبرامج على أساس التخصيص الفصلي حصراً.

وعلى امتداد عام ٢٠١٢، واصلت المنظمة **بذل الجهود المكثفة لضمان تنفيذ البرنامج في السياق المالي المليء بالتحديات:**

(١) تواصلت الجهود المبذولة في إطار **ترشيد استخدام الموارد المحدودة وخفض التكاليف** حيثما أمكن، ولا سيما النفقات الإدارية، وذلك على النحو التالي بوجه خاص:

- حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تم تجميد ٢١٣ وظيفة من أصل ٣١١ وظيفة شاغرة (ومنها ١٣٥ وظيفة في المقر)؛
- ومقارنة بما جرى عام ٢٠١٠، تم تخفيض الميزانيات التالية إلى حد كبير: تكاليف سفر الموظفين (-٧٥٪)، والاستعانة بالخبراء الاستشاريين (-٦٧٪)، والأثاث والمعدات (-٦٣٪)، وتكاليف سفر المشاركين (-٥٥٪)، والخدمات التعاقدية (-٥٣٪)، والاستعانة بموظفين مؤقتين (-٤٢٪).

وتقوم المنظمة بتعويض هذه التخفيضات إلى حد ما من خلال **إعادة تنظيم المهام والوظائف وإعادة توزيعها على النطاق الداخلي** في جميع القطاعات والمرافق. وتم على الصعيد الداخلي تخصيص اعتمادات الميزانية مرة كل ثلاثة أشهر بعد إجراء عمليات استعراض واسعة النطاق لتنفيذ البرنامج أتاحت الفرصة لرصد الأنشطة وما يرتبط بها من نفقات رصداً وثيقاً.

(٢) وكان لثقل القيود الشديدة المفروضة على الميزانية تأثير بالغ في العديد من المجالات، مما حال دون تنفيذ المنظمة لأنشطتها، في عام ٢٠١٢، بقدر ما كان بإمكانها تنفيذه في الظروف العادية، ولا سيما على الصعيد الوطني. وكما هو مبيّن في التقارير الفردية التي قدمتها البرامج الرئيسية (أدناه)، **مع أن اليونسكو تمكنت من تأكيد دورها القيادي في مجالات البرامج الأساسية، تقلص نطاق أنشطة المنظمة المدرجة في كل نتيجة من النتائج المنشودة الواردة في الوثيقة ٣٦م/٥ تقلصاً بالغاً مقارنةً بالأنشطة التي كان من المقرر تنفيذها أصلاً.** وقد اضطرت المنظمة، سواء في المقر أو في الميدان، إلى تأخير أو إرجاء العديد من الأنشطة، أو حتى إلغائها. وعلى سبيل التوضيح، ترد فيما يلي بعض الأمثلة التي ستعرض أيضاً في أقسام التقرير اللاحقة (وكذلك في الوثيقة ١٩١م ت/٢٦):

- لم يتمكن البرنامج الرئيسي الأول من دعم البلدان الثمانية والثلاثين ذات الأولوية بالنسبة إلى القطاع من خلال ميزانية البرنامج العادي، وقد تم تقديم موارد مالية من خارج الميزانية إلى واحد وثلاثين بلداً. وقد تم مؤخراً تزويد البلدان السبعة المتبقية بتمويل من صندوق الطوارئ، وبالتالي فإن عملية التنفيذ في هذه البلدان لم تبدأ إلا منذ وقت قريب؛ وعلى نحو مماثل، فإن جميع معاهد التربية من الفئة ١ تواجه صعوبات مالية كبيرة في تغطيتها لنفقات التمويل الأساسي، بما في ذلك رواتب الموظفين المرتبطين بعقود محددة المدة.

- وفي إطار البرنامج الرئيسي الثاني، وفي مجال السياسات العلمية، ظلت الأنشطة المتعلقة بالنتيجة المنشودة ١٠ (تعزيز بناء السلام من خلال تطبيق الدبلوماسية والتعاون في مجال العلوم) بدون تمويل. وعلى نحو مماثل، انخفضت قدرات لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات انخفاضاً بالغاً نتيجة خسارة خمس من وظائفها.

- ومن غير المؤكد أن يمتلك قطاع الثقافة القدرة المالية على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالاثني عشر اجتماعاً من أصل الاجتماعات النظامية الخمسة عشر المزمع عقدها في عام ٢٠١٣ بموجب الاتفاقيات المبرمة وفي إطار أعمال اللجنة العلمية الدولية المعنية بمشروع طريق الرقيق.

- وكان لا بد من الحد من الأنشطة في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، ومن تقليص حجم الأنشطة في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية على الرغم من أنها حصلت على مساهمة من خارج الميزانية؛ وقد عانت كذلك أنشطة برنامج الموارد التعليمية المفتوحة معاناة كبيرة من غياب شبه كامل لأموال البرنامج العادي، ولكن لحسن الحظ، حصل البرنامج على مجموعة من المنح الخارجة عن الميزانية، التي قدمتها مؤسسة هيوليت والتي أتاحت للبرنامج تحقيق جميع أهدافه.

وبالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود حثيثة لجعل البرنامج **أكثر تركيزاً واستهدافاً**، وفقاً لأهداف خارطة الطريق ذات الصلة بهذه المسألة.[١]

(٣) وكما سبق أن ورد في الوثيقة ١٩٠م ت/٤، تسنى تحقيق قدر كبير من النتائج المنشودة المبيّنة في هذا التقرير من خلال الحصول على موارد من خارج الميزانية. وكما يبيّن الرسم البياني الدائري أدناه (الشكل ١)، تمثل الموارد الخارجة عن الميزانية في يومنا هذا وسطياً ثلثي التمويل الإجمالي المخصص لأنشطة اليونسكو (٦٦٪) مقارنة بنحو نصف هذا التمويل

١ إن الهدف ١ من خارطة الطريق (الذي يتطلب خفض العدد الإجمالي لخطط العمل بما نسبته ٢٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢) قد تحقق تقريباً (انخفض عددها في البرامج الرئيسية الخمسة بنسبة ١٧٪). وتم تحقيق الهدف ٢ من خارطة الطريق ("خفض عدد خطط العمل ذات الحد الأدنى من التكاليف التنفيذية (باستثناء خطط العمل التي تستفيد من أموال خارجة عن الميزانية) بما نسبته ٣٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢")، ويتواصل التقدم في تحقيق الهدف ٣ من خارطة الطريق ("سيُزاد الحد الأدنى من الميزانية المخصصة لأي خطة عمل بحيث يبلغ ٠٠٠ ٢٥ دولار أمريكي، وذلك بقدر ما تتيحه الظروف العملية").

الإجمالي في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٠ (٤٧٪). وقد سعت جميع القطاعات والمرافق والوحدات الميدانية إلى تعبئة الموارد من خارج الميزانية وتطوير الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، لصالح برنامج اليونسكو.

الشكل ١: مصادر التمويل لتنفيذ البرنامج

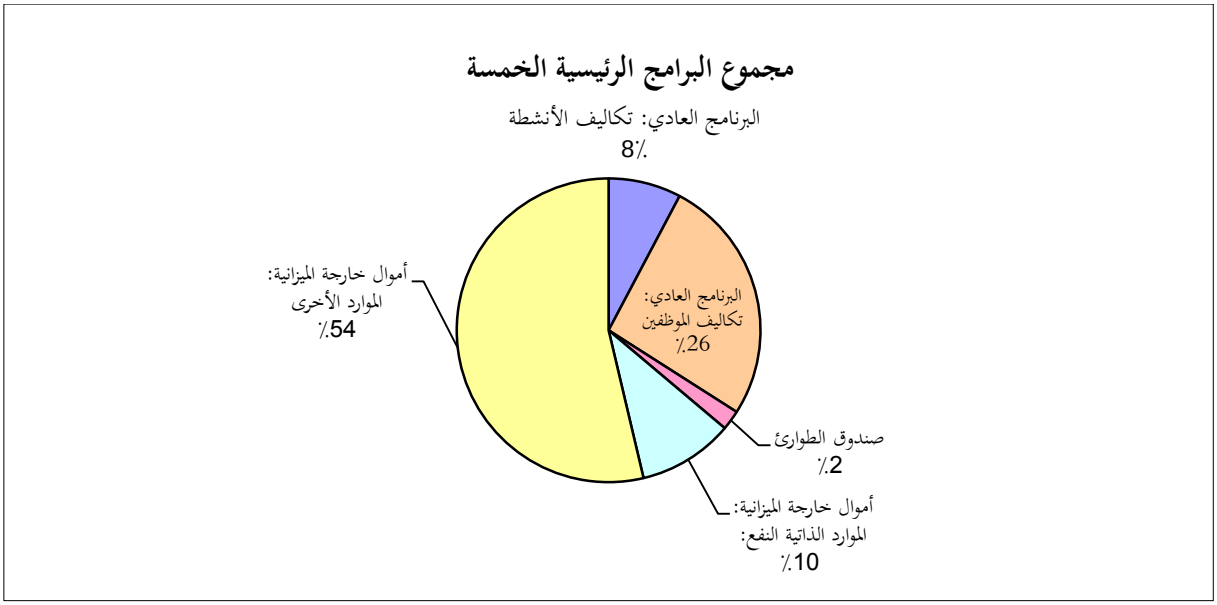

(٤) وقد بلغ معدل التنفيذ على الصعيد المنظمة للأموال المخصصة في عام ٢٠١٢ نسبة ٩٢٪ (٢٤٧ مليون دولار مقابل الإجمالي المخصص البالغ ٢٦٧ مليون دولار). أما بالنسبة إلى البرامج الرئيسية الخمسة، **فقد بلغ معدل تنفيذ البرنامج من الأموال المخصصة في إطار البرنامج العادي نسبة ٤٨٪** مقابل معدل الفترة الزمنية المعنية البالغ ٥٠٪. وتم ذلك إلى حد كبير بفضل الرصد الدقيق للأنشطة والممارسة القائمة على تحرير الأموال إذا كانت ستنفق بأكملها خلال الفترة المعنية.

أما معدل الإنفاق بالنسبة إلى المخصصات السنوية لمشاريع البرامج الرئيسية الخمسة الممولة من خارج الميزانية فيبلغ ٦٢٪. ومع أن هذا المعدل أدنى من المعدل النظري للوقت المنقضي الذي يبلغ ١٠٠٪، فيجب التشديد على أنه يقوم على الاعتمادات الأولوية التي خصصت بناء على طلب قطاعات البرنامج في بداية العام. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، وعلى خلاف البرنامج العادي، ليس تنفيذ المشاريع الممولة من خارج الميزانية منوطاً بالمخصصات السنوية، وأن الأموال التي لا تنفق في سنة تقويمية معينة تنتقل إلى السنة التالية.

الشكل ٢: معدلات إنفاق البرامج الرئيسية، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

	الميزانية العادية	**صندوق الطوارئ**	**الموارد الخارجة عن الميزانية**
	معدل الإنفاق مقابل ٥٢٧،٩ مليون دولار أميركي	معدل الإنفاق	معدل الإنفاق
قطاع التربية	٪٤٩,٠	٪١٤,١	٪٦٣,٢
قطاع العلوم الطبيعية	٪٤٨,٨	٪٢٩,٠	٪٦٩,٦
قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية	٪٤٤,٩	٪٦٥,٨	٪٦١,٧
قطاع الثقافة	٪٤٨,٩	٪٦٥,٩	٪٥٥,٠
قطاع الاتصال والمعلومات	٪٤٨,٤	٪٦٢,٧	٪٦٧,٠

(٥) ولا يزال يظهر التحليل النوعي الخاص بتنفيذ البرنامج أن قطاعات البرنامج تنفق نسبة مئوية عالية نسبياً من الموارد لدعم **أنشطة** المقر **"النظامية"** – سواء كان ذلك اجتماعاً في إطار اتفاقية، أو اجتماعاً لمجالس البرامج الدولية الحكومية، أو يوماً لليونسكو، أو ما شابه ذلك – ويكون ذلك في بعض الأحيان على حساب العمل التنفيذي. ومع ذلك، فقد جرى تكثيف الجهود المبذولة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ في محاولة للتخفيف من هذا الاتجاه، ولا سيما من خلال تعبئة موارد خارجة عن الميزانية للأنشطة التنفيذية (التي استفادت عموماً من صندوق الطوارئ)، وكذلك من خلال الحد من النفقات المرتفعة المترتبة على المعاملات في المجالات النظامية، بما في ذلك ما ينجم عن المساهمات الواردة من الدول الأعضاء. ومع ذلك، لا يزال ضمان التوازن الملائم والتفاعل بين الالتزامات النظامية والأنشطة التنفيذية يمثل تحدياً ومشكلة لها عواقب على اليونسكو في الأجل الطويل، فالأمران مرتبطان ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما. وكما ذكر البرنامج الرئيسي الرابع (الثقافة) على وجه الخصوص، "لا تمثل الأنشطة النظامية والأنشطة التنفيذية دعامتين منفصلتين ولكن الفئتين تعملان كنظام متكامل يشرك الدول الأطراف في تنفيذ مختلف الآليات على الصعيد الوطني – كبناء القدرات والدعم المؤسسي وإسداء المشورة في مجالي التشريعات ورسم السياسات – استناداً إلى جدول أعمال عالمي يوضع من خلال الاجتماعات النظامية. وثمة مصدر للقلق يتمثل في ضمان استدامة أموال البرنامج العادي المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات وقدرة القطاع في الأجل الطويل على أداء مهامه في مجاله التقنيني ومواجهة التحديات الناشئة."

الجزء ألف – التقييم الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج

البرنامج الرئيسي الأول: التربية

أولاً – الإنجازات الرئيسية

١ – في إطار الإعداد للفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥، نظمت اليونسكو مشاورات **لتحديد جدول أعمال التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥**، مع تقييم التقدم المحرز لتحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع. وتتشارك اليونسكو واليونيسيف قيادة مشاورة مواضيعية عن التعليم وذلك كجزء من جهود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الرامية إلى حفز "نقاش عالمي" عن إطار عمل إنمائي للمستقبل. وقد اقترحت اليونسكو ربط هذه المشاورة ربطاً وثيقا بالآليات القائمة لتحقيق التعليم للجميع، كالاجتماعات الإقليمية والعالمية بشأن التعليم للجميع، وبالمناقشات التي تشترك اليونيسكو في إدارتها مع اليونيسيف على الإنترنت بشأن مجالات مواضيعية محددة خاصة بالتعليم. وتم النقاش بشأن جدول أعمال التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ خلال الاجتماعات الإقليمية الثلاثة الخاصة بالتعليم للجميع[٢] التي عقدت منذ نهاية عام ٢٠١٢، وخلال اجتماع المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع (باريس ٢٤–٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). وتجري على الإنترنت[٣] منذ ٢٠١٢/١٢/١٠ مشاورات تم فيها جمع وجهات نظر أشخاص من كل أنحاء العالم بغية تكوين رؤية جماعية عن الأولويات الخاصة بإطار عمل التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويضطلع خبراء، من بينهم خبراء من اليونسكو، بتنسيق هذه المشاورات التي اجتذبت المشاورة الأولى[٤] من أصل أربع مشاورات أكثر من ٤٥٠٠ وجهة نظر.

٢ – وضمّ **الاجتماع العالمي للتعليم للجميع** (الذي عقد في باريس من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) ممثلي ٤٦ بلداً، بضمنهم ممثلو ما يناهز ٢٠ وزارة للتربية، ومنظمات ثنائية ومتعددة الأطراف، وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومعاهد بحوث ومؤسسات، بهدف مناقشة الاستراتيجيات التي ستوضع لمعالجة التحديات التي يواجهها التعليم للجميع، وحث الالتزامات الخاصة بالفترة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. وبناءً على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٢، والتقارير الإقليمية الخاصة بالتعليم للجميع التي أعدتها مكاتب اليونسكو الإقليمية للتربية، استعرض هذا الاجتماع التقدم المحرز في تحقيق التعليم للجميع، وناقش الأنشطة الملموسة الكفيلة بإعطاء التعليم للجميع

---

٢ أفريقيا (جنوب أفريقيا، ١٦–٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)؛ والدول العربية (مصر، ١٦–١٩ تشرين/أكتوبر ٢٠١٢)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي (المكسيك، ٢٩–٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣). وفي وقت إعداد هذه الوثيقة، من المقرر أن يعقد الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي في بانكوك (٢٨ شباط/فبراير–الأول من آذار ٢٠١٣).

٣ www.worldwewant2015.org.

٤ المجالات المواضيعية الأربعة للتشاور على الإنترنت هي: الإنصاف في فرص الانتفاع بالتعليم، ونوعية التعليم، والمواطنة العالمية والمهارات والوظائف، والحوكمة وتمويل التعليم.

دفعة كبيرة أخيرة من أجل تحقيق أهدافه. واتفق المشاركون، في البيان الختامي للاجتماع العالمي بشأن التعليم للجميع، على عملية تهدف إلى إعداد استعراضات قطرية للتعليم للجميع في عام ٢٠١٥، وحثوا اليونسكو على قيادة المشاورات العالمية بشأن جدول أعمال مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣ – وأولي اهتمام سياسي عالمي على أعلى المستويات للتعليم. فأعطى الأمين العام للأمم المتحدة الأولوية العالمية القصوى، لأول مرة، للتعليم وأطلق المبادرة العالمية بعنوان "التعليم أولا". وأتاحت الزيارة الأولى للأمين العام للأمم المتحدة الأولى إلى المجلس التنفيذي لليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر الفرصة لإظهار التزامه بالتعليم وبتعزيزه بوصفه إحدى الأولويات القصوى. وقد اضطلعت اليونسكو بدور هام في دعم إطلاق المبادرة العالمية للتعليم أولا، وسوف تؤدي مهام أمانة هذه المبادرة.

٤ – وتم الترويج بصورة فعالة **لحق الفتيات والنساء في التعليم**. فقامت اليونسكو وحكومة باكستان، في إطار الشراكة العالمية لليونسكو بشأن تعليم الفتيات والنساء، بتنظيم نشاط ترويجي رفيع المستوى تحت شعار "انصروا ملاله وأيدوا حق الفتيات في التعليم" (أقيم في باريس، في ٢١٠٢/١٢/١). وجمع هذا النشاط أكثر من ٢٠ شخصية بارزة من كافة أنحاء العالم اشتركت مع اليونسكو في التعبير عن التزامها الجماعي الرامي إلى إنهاء التمييز ضد الفتيات وضمان احترام حقوقهن في التعليم. وتَجسَّد الاهتمام العالمي الذي أولي لهذا الحدث في التغطية الإعلامية الهامة التي حظي بها على المستويين المحلي والدولي، إذ صدر ما يقارب ٥٠٠ مقال عنه في ٣٥ بلدا. ووقّعت مذكرة تفاهم مع وزارة التعليم الباكستانية التي تعهدت بتقديم ١٠ ملايين دولار أمريكي إلى صندوق ملاله لدعم حق الفتيات في التعليم الذي أنشأته اليونسكو. وجرى تعزيز الشراكات مع **الشركاء من القطاع الخاص** إذ تضطلع هذه الشراكات بدور هام في تعبئة الموارد للمشروعات الواسعة النطاق ولاسيما المشروعات التي تستهدف الفتيات والنساء. وجرى على وجه الخصوص، توسيع نطاق الشراكة بين اليونسكو وشركة بروكتير أند غامبل (Procter & Gamble) لتشمل ثمانية بلدان أوروبية، كما وقع اتفاق جديد بمبلغ ٢,٤ مليون دولار أمريكي لمدة ثلاثة أعوام، بعد أن كان الاتفاق يتعلق بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ دولار أمريكي لمدة عامين، مما يبين ثقة الشركة في إمكانية اليونسكو على تقديم النتائج.

٥ – وتواصل اليونسكو دعم دولها الأعضاء في استعراض **سياساتها التعليمية**. فساندت اليونسكو حكومة ماليزيا، من بين بلدان عدة، في استعراض السياسية الوطنية مما أثمر عن إعداد مشروع مخطط ماليزيا التعليمي (٢٠١٣-٢٠١٥) الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. أما في ميانمار، فتضطلع اليونسكو بدور أساسي في دعم الاستعراض الشامل لقطاع التعليم ودعم إصلاح القطاعات الفرعية كالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعلمين، والتعليم العالي. وحصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية على مبلغ مائة مليون دولار أمريكي من الشراكة العالمية من أجل التعليم على أساس الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع التعليمي التي تم إعدادها بدعم تقني قائم على اعتماد "النهج الأسري" الخاص باليونسكو والذي استفيد فيه من خبرات متآزرة تم تقديمها من المقر ومن المكاتب الميدانية والمعهد الدولي لتخطيط التربية.

٦ – وواصل قطاع التربية الترويج **لمحو الأمية** على المستويين القطري والعالمي. وبغية حث الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام المطلوب لمحو الأمية، جرى تنظيم اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى (باريس ٦–٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) ضمّ ممثلين عن أكثر من ٤٠ بلدا تشكل فيها الأمية تحديا كبيرا، بضمنها ٣٦ بلدا تشملها مبادرة اليونسكو لمحو الأمية من أجل تعزيز القدرات. وقدمت، في هذه المناسبة، ٣٥ دولة عضوا خطط عملها الوطنية لتوسيع نطاق خططها وبرامجها القائمة الخاصة بمحو الأمية. ودعمت اليونسكو تشاد لتعبئة مبلغ ٤٧,٢ مليون دولار أمريكي من الشراكة العالمية من أجل التعليم للفترة ٢٠١٣– ٢٠١٥، سيخصص منها مبلغ ٧ ملايين دولار أمريكي لمحو الأمية وللقطاع الفرعي الخاص بالتعليم غير النظامي، ولأنشطة تدريب المعلمين وتنمية القدرات الوطنية في مجال التعليم التي ستنفذها اليونسكو.

٧ – وأصبح عمل قطاع التربية في **البلدان ذات الأولوية**، وهو العمل الذي يحظى في الدرجة الأولى من الدعم الذي يتيحه التمويل الخارج عن الميزانية بواسطة برنامج بناء القدرات من أجل التعليم للجميع، يحقق نتائج مستدامة ويولّد شعوراً قوياً بملكية العمل في البلدان المعنية، وهو ما يبينه تقييم خارجي أجري مؤخرا لبرنامج بناء القدرات من أجل التعليم للجميع. ويشير هذا التقييم إلى أنّ هذه النتائج قد أحرزت بواسطة نهج اليونسكو التشاركي في تنمية القدرات وتقديم الدعم التقني العالي الجودة.

٨ – ولفت **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٢** الانتباه العالمي إلى مسائل تعليمية أساسية تتعلق بالشباب وبتنمية المهارات. وقد جرى الإعلان عن صدور هذا التقرير في باريس وفي ٦٥ مكاناً آخراً في العالم في ٢٠١٢/١٠/١٦. وترافقت عمليات الإعلان عن صدور التقرير مع اهتمام إعلامي هائل بنتائج التقرير وبرسائله. فجرى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، نشر ما يناهز ٨٥٠ مقالا إعلاميا عنه في أكثر من ٧٠ بلداً، وفي عدة لغات. وعلاوة على ذلك، ساهمت الشواهد المذكورة في التقرير العالمي في تشكيل إطار المبادرة العالمية "التعليم أولا" للأمين العام للأمم المتحدة.

البرنامج المشترك بين القطاعات: إسهام اليونسكو في مكافحة مرض وفيروس نقص المناعة البشرية

٩ – عقب الدعوة التي وجّهت في شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى تقديم اقتراحات في إطار البرنامج المشترك بين القطاعات الخاص بمكافحة مرض وفيروس نقص المناعة البشرية، جرى تخصيص ميزانية بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي لكل من نشاطين يزمع تنفيذهما في إطار هذا البرنامج في فترة العامين الحالية ويرميان إلى تحقيق الأهداف التالية: ١) تحسين استجابات الدول الأعضاء وزيادة تأثيرها في معالجة فيروس ومرض الأيدز بواسطة الدعم التقني المعزز، و٢) تحسين معارف الشباب بخصوص فيروس الأيدز باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر الاستجابات الوطنية الفعالة لهذا الوباء. وإذ يجري تخصيص معظم الأموال على المستويين الإقليمي والقطري، فإن النشاطين يساهمان في تنفيذ أنشطة اليونسكو المندرجة في إطار الوثيقتين م/٤ وم/٥، وفي تنفيذ الميزانية الموحّدة لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز والنتائج وإطار المساءلة

١٠- ويسعى النشاط الأول، "تحسين نوعية وتأثير استجابات الدول الأعضاء لفيروس ومرض الأيدز بواسطة البرمجة الفعالة لصالح شرائح رئيسية من السكان"، إلى توفير الدعم التقني للدول الأعضاء في عملها مع الفئات السكانية الرئيسية من الشباب. وجرى التقدم خلال عام ٢٠١٢ في التخطيط لأربع حلقات عمل إقليمية لتنمية قدرات السكان الشباب الأكثر تأثراً بالوباء، وهي حلقات عمل من المزمع الشروع فيها في عام ٢٠١٣. ونُظمت في مقر المنظمة (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) حلقة عمل مشتركة بين القطاعات لموظفين في اليونسكو ولأخصائيين، بشأن الفئات الرئيسية من الشباب بغية اختبار مواد الوحدات التدريبية التي أعدها مكتب اليونسكو في بانكوك. كما أن العمل جار لوضع خطط عمل واقتراحات قطرية وإقليمية يتم فيها استخدام المبادئ التوجيهية الخاصة بالفئات السكانية الرئيسية من الشباب.

١١- ويتمثل النشاط الثاني الذي نفذ في إطار هذا البرنامج المشترك بين القطاعات، في النشاط المعنون "قاعة الدرس الافتراضية"، وهو نشاط يتبع نهجاً مشتركاً بين القطاعات يمزج الخبرة في مجالات الاتصالات والتعليم والعلوم والثقافة بغية تمكين الشباب من حماية أنفسهم من فيروس الأيدز من خلال تعزيز معارفهم ومهاراتهم وقيمهم فيما يتعلق بالتعامل مع هذا الفيروس وبالتربية الجنسية. وأقيمت شراكات مع منظمات شبابية ومنظمات غير حكومية في جامايكا والصين وزمبابوي، ستستضيف وستطبق العمل بقاعات الدرس الافتراضية هذه. وعُقد اجتماع للاستعراض والتخطيط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حضره ممثلون عن كافة القطاعات وعن المكاتب الميدانية في بيجين وكنغستون وموسكو وهراري. وأجريت دراسة عن الاتجاهات العالمية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والصحة، فضلا عن دراسات بحثية قطرية، كما أجريت مناقشات في إطار مجموعات تركيز لتقييم الاحتياجات في مجال تعليم الشباب بشأن فيروس الأيدز في كل من جامايكا والصين وزمبابوي.

الأولوية العامة المتمثّلة في أفريقيا

١٢- ساهمت الأنشطة الداعمة لأولويات التعليم في أفريقيا والتي نُفذت في إطار البرنامج الرئيسي الأول خلال السنة الأولى من فترة العامين، في تحقيق ما يلي:

- بناءً على طلب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، تولت اليونسكو قيادة مراجعة تقرير عام ٢٠١٢ الخاص بالتعليم والصادر عن الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛

- قُدم الدعم لإجراء دراسات لتشخيص الأوضاع من أجل إعداد **سياسات بشأن المعلمين** وخطط لتنميتهم المهنية. وقد بدأت ست دول جديدة (وهي أوغندا وغينيا والكونغو وموريتانيا وموزامبيق والنيجر) عملية التشخيص، بالإضافة إلى الدول الأربع التي أنجزت التشخيص وهي (بنين وبوروندي وليسوتو ومالي). وتقدم اليونسكو الدعم إلى بوركينا فاسو وسيراليون من أجل رسم وتنفيذ سياستيهما بشأن إعداد المعلمين. وقد بدأت الاستعدادات لبدء التدريب عبر الإنترنت على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التعليم المفتوح عن

بعد في إعداد المعلمين لمدربي المعلمين في كل من السنغال وسيراليون وغامبيا وغانا والكامرون وليبيريا ونيجيريا؛

- بدأ العمل بالطبعة الثانية من برنامج التدريب العالي **لتصميم المناهج الدراسية وتطويرها** في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية مع ٤٧ متقدماً من أفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا، مما يتيح تعزيز تطوير القدرات المؤسساتية لجامعة تنزانيا المفتوحة والمعهد التنزاني للتعليم. ويجري التحضير حاليا للبدء في إعداد برنامج مشابه خاص بالبلدان الناطقة باللغة الفرنسية من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

- حضر ١٢٠ مشاركا من وزارات التعليم العالي في البلدان الناطقة بالفرنسية والمنظمات الإقليمية مؤتمرا نظم بالتعاون مع منظمة خدمة التبادل الأكاديمي الألمانية، ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية. وتم الاتفاق مع منظمة خدمة التبادل الأكاديمي الألمانية على برنامج مدته ثلاث سنوات يعنى بتنمية قدرات الجامعات ووزارات التعليم العالي في أفريقيا في مجال إدارة التعليم العالي وضمان جودته؛

- وفي مجال إطار التأهيل الإقليمي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تمت الموافقة رسمياً على تشكيلة فريق العمل المشترك بين الوكالات خلال اجتماع وزراء التربية في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أبوجا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) وصادقت بالإجماع الدول الخمس عشرة الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية على خارطة طريق للإطارين الوطني والإقليمي للمؤهلات. وفي منظمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وضعت مذكرة مفاهيمية عن أهداف وطرائق التعلم من الأقران تم الاتفاق عليها بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأطر المؤهلات. ويجري التعاون بين السنغال وتشاد لإقامة مراكز امتياز.

التحديات والدروس المستفادة

١٣- أثبتت التجربة أنّ زيادة التشارك في العمل بين القطاعات الفرعية (المعنية مثلاً بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وضمان الجودة في التعليم العالي، والمعلمين) من شأنها أن تعزز التنمية الشاملة للتعليم.

١٤- وتعد إقامة الشراكات أمراً بالغ الأهمية لتعزيز التعاون، وزيادة الاتساق في الأنشطة الإنمائية ولتحسين النتائج التي تحرز على المستويين القطري ودون الإقليمي، بيد أنّ مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في تنفيذ الأنشطة المشتركة قد تسبب تأخيرا في مراحل التنفيذ.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

١٥- تشجع اليونسكو المساواة بين الجنسين في مجال التعليم من خلال الترويج، والحوار بشأن السياسات، والبحوث، وتنمية القدرات، إلى جانب اعتماد نهج ذي شقين يرمي إلى تعميم الاهتمام بقضايا الجنسين ويقوم على البرمجة المراعية لقضايا الجنسين. وبُذلت خلال عام ٢٠١٢ جهود لزيادة الوعي العام بأهمية المساواة بين الجنسين في التعليم وذلك عن طريق أنشطة ترويجية وإصدار مطبوعات وغير ذلك من الأنشطة. وقد أدت أنشطة اليونسكو إلى تحقيق الإنجازات الرئيسية التالية:

- اجتذاب قدر كبير من اهتمام وسائل الإعلام التي تحدثت عن هذه الأنشطة في الوسائل الإعلامية التقليدية والاجتماعية (مثل النشاط الرفيع المستوى المعنون "انصروا ملاله- وأيّدو حق الفتيات في التعليم" الذي حظي بتغطية إعلامية هائلة إذ تناول الحدث أكثر من ٥٠٠ مقال نشرت في ٣٥ بلدا، كما غطته محطات تلفزيونية ووسائل الإعلام الاجتماعية)؛

- حفز الحوار بشأن السياسات (مثل حلقات النقاش الرفيعة المستوى التي عقدت بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لشراكة اليونسكو العالمية من أجل تعليم الفتيات والنساء، وكانت حدثاً جانبياً أقيم خلال الدورة الخامسة والستين للجنة المعنية بوضع المرأة)؛

- تعزيز القدرات الوطنية بواسطة أنشطة ومواد تدريبية (كدليل تعميم مراعاة قضايا الجنسين في مؤسسات تدريب المعلمين)؛

- الوصول إلى جمهور واسع من سياسيين ومتخذي القرارات وواضعي السياسات، ومتخصصين ومنظمات غير حكومية وطلاب وعامة الجمهور، والإسهام في تعزيز الالتزام بتعليم الفتيات والنساء (مثل الحلقات الدراسية التي نظمت في لبنان وحضرها مسؤولون من وزارة التربية والتعليم معنيون بمتابعة توصيات اليونسكو بشأن مراعاة قضايا الجنسين في تدريب المعلمين وتدريب مؤلفي الكتب المدرسية)؛

- تيسير تبادل المعلومات والخبرات الخاصة بالمسائل المتعلقة بتعليم الفتيات والنساء وذلك عن طريق إصدار مطبوعات قائمة على الشواهد (مثل التقرير الترويجي الذي نشر مؤخرا بعنوان "من فرص الانتفاع إلى المساواة: تمكين النساء والفتيات من خلال محو الأمية وتوفير التعليم الثانوي"؛ وأطلس اليونسكو الأول للمساواة بين الجنسين في مجال التعليم؛ وكتيب عن "المساواة بين الجنسين، وفيروس الإيدز، والتعليم"؛ وأداة التعلم والتدريب "استكشاف التنمية المستدامة: نهج قائم على وجهات نظر متعددة"، بما في ذلك معلومات عن تعميم مراعاة قضايا الجنسين في مجالي التعليم والتعلّم).

١٦- وجرى توسيع نطاق الشراكات لتشمل القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى. وتم التوقيع على اتفاق جديد مع باكستان التي تعهدت بتقديم ١٠ ملايين دولار أمريكي؛ كما تم توسيع نطاق الشراكة مع شركة بروكتر أند غامبل لتشمل مبلغاً إضافياً قدره ٢,٤ مليون دولار أمريكي، وذلك مع التوقيع على اتفاقات جديدة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكلية بيرفوت. والشراكات جارية أيضا مع مؤسسة باكارد ومجموعة GEMS التعليمية وشركتي نوكيا ومايكروسوفت. وقد أتاحت الشراكات مع القطاع الخاص منذ عام ٢٠١١ تعبئة ما يقارب في المجموع ٧,٤ مليون دولار أمريكي ، مما يسّر الاضطلاع بأنشطة للنهوض بالتعليم الثانوي للفتيات ومحو أمية النساء في أفريقيا. فاستفادت في السنغال قرابة ٤٠٠٠ فتاة وامرأة من دروس محو الأمية في ما يقارب ٧ مناطق من أصل ١٤ منطقة في البلد، بينما تستفيد ٢٣٠٠ فتاة وامرأة من تدريب عن طريق الإنترنت على استخدام الأقراص المدمجة والتلفزيون والإنترنت واستخدام الهواتف المحمولة. وتم بالإضافة إلى ذلك تدريب أكثر من ٢٥٠ معلماً وميسّراً وغيرهم من العاملين في المجال التعليمي، ويضطلع هؤلاء بتوفير الدعم الدراسي لزهاء ٣٠٠ فتاة لمنعهن من التسرب من التعليم.

١٧- ويجري تعزيز قدرة القطاع على تعميم مراعاة قضايا الجنسين في أنشطته وفعالياته ومنشوراته وفي غير ذلك من جوانب عمله. وتمت مراجعة خطط العمل واقتراحات المطبوعات لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين، بينما ازداد عدد الأنشطة التي تستهدف النساء والفتيات. وشرعت اليونسكو في مبادرات تراعي قضايا الجنسين في مجالات رئيسية في القطاع (المعلمون، القوانين والسياسات التعليمية، ومحو الأمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني) وغيرها من المجالات مع إعداد مبادئ توجيهية بشأن تنقيح القوانين والسياسات التعليمية، ومجموعة مواد لتدريب المعلمين وملخصات توجيهية، ومواد للحوار بشأن سياسات التمكين.

ثانياً – الاستجابة للوضع المالي

(١) *تدابير فعالية التكاليف*

١٨- يواصل القطاع مواءمة المشروعات الخارجة عن الميزانية مع أنشطة البرنامج العادي بغية زيادة تأثير العمل وخفض التكاليف قدر الإمكان. ومقارنة بفترة العامين الماضية، خُفض عدد أنشطة البرنامج العادي إذ جمعت مع الأنشطة دون الإقليمية تماشياً مع إصلاح الشبكة الميدانية وذلك لزيادة التركيز وخفض التكاليف في التنفيذ. ويقيم القطاع الشراكات مع حكومات ومنظمات غير حكومية ومؤسسات خاصة وجامعات حريصة على تنفيذ الأنشطة على أساس تقاسم التكاليف. وتبذل جهود للاستعاضة عن إيفاد البعثات باستخدام التكنولوجيا واستمر خفض تكاليف السفر بواسطة إيفاد بعثات ترعاها مؤسسات شريكة. وجرى تقليص اللجوء إلى المساعدة المؤقتة وازداد الاعتماد على الموارد البشرية الداخلية للاستفادة من خبراتها ويتم السعي إلى إيجاد ترتيبات بديلة كاستعارة موظفين من الحكومات المانحة. وتبذل جهود حثيثة للحد من عدد المنشورات المطبوعة لصالح التوزيع الإلكتروني.

(٢) تعبئة الموارد

١٩- حشد القطاع منذ بداية عام ٢٠١٢ أكثر من خمسين مليون دولار أمريكي بواسطة التمويل الخارج عن الميزانية. وفي ما يلي بعض الأمثلة على المساهمات، بالإضافة إلى المساهمات المذكورة في التقرير ١٩٠م ت/٤ السابق: باكستان (١٠ مليون دولار أمريكي لتعليم الفتيات)، الصين (٨ ملايين دولار أمريكي لصالح لمعلمين في أفريقيا)، الجهات المانحة لبرنامج بناء القدرات في مجال لتعليم للجميع (٦,٨ مليون دولار أمريكي للبلدان ذات الأولوية)، السويد (٦,٨ مليون دولار أمريكي للتربية الجنسية)، الاتحاد الأوروبي (٤,٣ مليون يورو للاجئين السوريين)، مبادرة علّم طفلا (٣,٩ مليون دولار أمريكي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العراق)، شركة بروكتر أند غامبل (٢,٤ مليون دولار أمريكي لتعليم الفتيات)، شركة سامسونغ (مليون دولار أمريكي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في فيتنام)، مؤسسة جنوب آسيا (مليون دولار لتعليم الفتيات). وورد بالإضافة إلى ذلك، ما يقارب ١,٢ مليون دولار أمريكي منحها مختلف الشركاء والجهات المانحة كاعتماد إضافي.

٢٠- علاوة على ذلك، تلقى القطاع مبلغ ٣,٦ مليون دولار أمريكي من صندوق الطوارئ تم تخصيص مبلغ ٢,١ مليون دولار منه لدعم البلدان السبعة ذات الأولوية (من بين ٣٨ بلداً) التي كان من المنتظر أن تحصل على تمويل آخر من خارج الميزانية.

(٣) إقامة الشراكات وتعزيزها

٢١-يضطلع القطاع بتعزيز الشراكات الموجودة وإقامة شراكات جديدة، ليس فقط على ضوء الوضع المالي الحالي للمنظمة وإنما أيضاً اعترافا منه بأهمية هذه الشراكات في تحقيق النتائج وضمان استدامتها. وقد تم تعزيز الشراكات مع جهات مانحة ثنائية غير تقليدية (كباكستان)، والقطاع الخاص (شركتي بروكتر أند غمبل وسامسونغ) بالإضافة إلى سفراء اليونسكو للمساعي الحميدة (مثل الراحل **مادانجيت سينغ**).

ثالثاً – التحديات والدروس المستفادة

٢٢- تكمن إحدى أكبر التحديات التي تواجهها المنظمة في التحضير لعام ٢٠١٥ وما بعده. إذ تبذل اليونسكو جهودا حثيثة للحفاظ على زخم الجهود العالمية بغية إعطاء "دفعة أخيرة" لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وتعمل في الوقت ذاته على إعداد أرضية متينة لجدول أعمال التعليم لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وتواجه اليونسكو تحدياً يتمثل في تنسيق وقيادة جهود مختلف الجهات المعنية في هذا الصدد، بما فيهم الشركاء التقليديون للتعليم للجميع وجهات أخرى، على ساحة التنافس العالمي في مجال التنمية حيث تجري عدة عمليات كبيرة وصغيرة بصورة متوازية. وعلى الرغم من تجميد أكثر من خمسين وظيفة منذ بداية فترة العامين (ما يقارب ٢٠ في المئة من وظائف قطاع التربية) بالإضافة إلى عدد من الوظائف التي ستجمد عند تقاعد بعض الموظفين، تبذل جهود للحفاظ على جودة الأداء في تنفيذ الأنشطة لصالح

الدول الأعضاء. ويقوم قطاع التربية حالياً بإعادة تنظيم موارده المحدودة لخدمة أهداف محددة وذلك سعياً إلى تعظيم قدرته على تقديم دعم رفيع المستوى إلى الدول الأعضاء بغية تمكينها من تحقيق أهداف التعليم للجميع، مع الحرص على أن يحتل التعليم المرتبة العليا في جدول أعمال مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

البرنامج الرئيسي الثاني: العلوم الطبيعية

أولاً – الإنجازات الرئيسية

٢٣- شهد عام ٢٠١٢ تطورات كبيرة متعلقة بالعلوم، في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ومنها ما يلي: نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أو مؤتمر ريو+٢٠) واستهلال مبادرة "الأرض في المستقبل: البحوث من أجل تحقيق الاستدامة على الصعيد العالمي" والتأسيس الرسمي للمنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وقام الأمين العام للأمم المتحدة بتكليف اليونسكو بتقديم خدمات الأمانة للمجلس الاستشاري العلمي الدولي كي تسدي المشورة إليه وإلى منظومة الأمم المتحدة ككل بشأن المسائل المتعلقة بالعلوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتم تكليف اليونسكو بهذه المهمة نتيجة لعملية التشاور الواسعة النطاق التي قادتها المديرة العامة، بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، كي تضطلع المنظمة بإسداء المشورة إليه بشأن متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالعلوم والواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية بعنوان *المناعة للإنسان والكوكب معاً: أفضل خيار للمستقبل* و ستتمثل إحدى المهام الرئيسية للمجلس الاستشاري العلمي في تعزيز التعاون بين هيئات الأمم المتحدة، ومع الأوساط العلمية الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالعلوم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم في اختيار أعضاء المجلس العلمي الاستشاري وإعداد الخطط التي سينتهجها ومن المزمع الإعلان عنها في عام ٢٠١٣.

٢٤- وتُبرز الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أهمية بناء قدرات البلدان النامية، وهي إحدى المهام الأساسية للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وتشدد على ضرورة التعاون في مجال البحوث الأوقيانوغرافية بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات فيما يخص نقل التكنولوجيا البحرية. ويعود هذا الأمر إلى الجهود التي بذلتها لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات لشحذ الوعي بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالمحيطات، ومنها تنظيم نشاط رسمي خاص بالمحيطات في اليوم الأول من مؤتمر ريو +٢٠، والتَشارك مع منتدى المحيطات العالمي في رئاسة وتنظيم يوم المحيطات الذي حقق نجاحاً كبيراً. وكان الإصدار المشترك بين الوكالات بقيادة لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات للمطبوع المعنون *"الخطة التفصيلية من أجل استدامة المحيطات والمناطق الساحلية"* (بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) إحدى المساهمات الرئيسية التي قدمت في ريو +٢٠ بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، وشكّل أساساً لإعداد اتفاق بشأن المحيطات، وهي مبادرة اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة لتحديد رؤية استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ المهام المتعلقة بالمحيطات تنفيذاً أكثر اتساقا وفعالية.

٢٥- وعلى نحو مماثل، ساعد البرنامج الهيدرولوجي الدولي على تعزيز قدرات الدول الأعضاء بشأن المياه العذبة بوصف ذلك جزءاً من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو ما أدى إلى وجود تناسق جيد بين العناصر الخاصة بالمياه في الوثيقة الختامية ومواضيع المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (٢٠١٤-٢٠٢١ "أمن المياه: التصدي للتحديات المحلية والإقليمية والعالمية")، التي اعتمدها المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي. ونظم البرنامج الهيدرولوجي الدولي ما يزيد عن أربعين نشاطاً في شكل جلسات رسمية، وأحداث جانبية وأحداث إقليمية خلال المنتدى العالمي السادس للمياه (الذي عقد في مرسيليا، بفرنسا، في آذار/مارس ٢٠١٢) ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأسبوع العالمي للمياه بستوكهولم (آب/أغسطس ٢٠١٢). وأصدرت اليونسكو بمناسبة المنتدى العالمي السادس للمياه التقرير *الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم: إدارة المياه في ظل ظروف مشوبة بعدم اليقين والمخاطر*، الذي قام بتنسيقه برنامج الأمم المتحدة العالمي لتقييم الموارد المائية الذي تستضيفه اليونسكو في بيروجيا، بإيطاليا. ومن بين المطبوعات الأخرى ثمة كتابان خاصان ببرنامج تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات يُبينان أفضل الممارسات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وذلك بالإضافة إلى مذكرتين إعلاميتين بشأن إدارة المياه الجوفية والجوانب القانونية المتعلقة بها، تمّ إعدادها بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والرابطة الدولية لأخصائيي الهيدروجيولوجيا والبنك الدولي. وتم تحديث ونشر خريطة العالم لطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود التي أعدها كل من اليونسكو والمركز الدولي لتقييم موارد المياه الجوفية، كما أُعدت قاعدة بيانات خاصة بخريطة "الأنهار وأحواض المياه الجوفية في العالم" باعتماد مقياس ١: ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠. وبفضل معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه ومراكز الفئة ٢ المعنية بالمياه، تلقى ١٢٥٠ مهنياً أفريقياً مختصاً في شؤون المياه التدريب اللازم في هذا المجال. وكان النجاح في إكمال اعتماد برنامج ماجستير العلوم من بين أهم الإنجازات التي حققها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه في عام ٢٠١٢.

٢٦- وتم اعتماد مجموعة من التوصيات المواضيعية المتعلقة بالعلوم بهدف الإعداد لتنفيذ جدول أعمال عالمي جديد بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك بمناسبة انعقاد منتدى "العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، الذي تم تنظيمه مباشرة قبيل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، بالتشارك مع السلطات البرازيلية والمجلس الدولي للعلوم وشركاء آخرين. وقد أتاح هذا المنتدى ترسيخ مكانة اليونسكو بوصفها المنظمة الرائدة للعلوم في منظومة الأمم المتحدة.

٢٧- وأثناء منتدى ريو، قام التحالف من أجل التنمية المستدامة الذي تُعدّ اليونسكو عضواً فيه، باستهلال مبادرة "الأرض في المستقبل" وهي مبادرة جديدة جريئة تمتد على فترة عشر سنوات بشأن البحوث المعنية بالتغير البيئي العالمي من أجل تحقيق الاستدامة. وشاركت اليونسكو في إكمال مرحلة تصميم مبادرة "الأرض في المستقبل"، وتراعي خطة البحث الخاصة بها أهداف المنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. كما تشاركت اليونسكو مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان خدمات الأمانة المؤقتة للمنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي

وخدمات النظام الإيكولوجي. ونظمت اليونسكو اجتماع خبراء بشأن وضع إطار مفاهيمي للمنبر الدولي الحكومي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) كما كُلفت بدور الريادة للاضطلاع بعمل المنبر فيما يخص معارف السكان الأصليين. وأصدرت اليونسكو إبان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتاباً بعنوان "*التصدي لعدم اليقين :تسخير المعارف التقليدية من أجل تقييم تغير المناخ والتكيف معه*" وذلك في إطار الجهود المشتركة بين الوكالات لتعزيز الرصد واستراتيجيات التصدي التي تنتهجها المجتمعات المعرضة للتغيرات المناخية ، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والسكان الأصليون، في سياق *التقرير التقييمي الخامس* للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

٢٨- وطلب فريق التنسيق الدولي الحكومي المعني بنظام الإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهندي والتابع للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أن تقوم الجهات الإقليمية التي تضطلع بتقديم الخدمات المتعلقة بالإنذار بأمواج التسونامي في أستراليا والهند وإندونيسيا بتأمين تقديم هذه الخدمات العملية الإقليمية على أتم وجه لمنطقة المحيط الهندي التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣. ويمثل هذا مرحلة جديدة للتعاون الإقليمي للإنذار بأمواج التسونامي بعد مرور سبعة أعوام من التطوير والتحضير. وفيما يخص نظام الإنذار المبكر بأمواج التسونامي والتخفيف من آثارها في المنطقة الشمالية الشرقية من المحيط الأطلسي وفي البحر المتوسط والبحار المتصلة به، أكدت ثلاث دول أعضاء (تركيا وفرنسا واليونان) وأعلنت رسمياً في صيف عام ٢٠١٢ الوضع التشغيلي لمراكزها الوطنية المعنية بمراقبة أمواج التسونامي وقدرتها على الاضطلاع بدور جهات محتملة لمراقبة أمواج التسونامي، في انتظار اعتمادها. فبإمكان هذه المؤسسات تزويد أي دولة طرف تابعة للمنطقة بخدمات المراقبة ورسائل الإنذار عند الطلب. وأُجريت عمليات للإنذار بأمواج التسونامي والعمليات التجريبية للإبلاغ بشأنها بنجاح في المناطق الإقليمية الأربع المعنية بالإنذار بأمواج التسونامي.

٢٩- وتوجت المجلة العلمية "ساينس" (*Science*) اكتشاف جُسيم "بوزون هيغز" الذي تم في مصادم الهيدرونات الكبير للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية بوصفه القفزة العلمية التي ميزت عام ٢٠١٢. وقام مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية بدور هام في هذه العملية إذ ساهم على مدى سنوات عدة في تجربة "أطلس" التي أدت، إلى جانب تجارب اللولب المركب لقياس الميونات، إلى هذا الاكتشاف. ووقع مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية اتفاقاً في أبوجا بنيجيريا بشأن تطوير وتدريس الأداء الحاسوبي الرفيع المستوى لجميع الطلبة المتخرجين من كليات العلوم والهندسة. ويعمل مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية وقطاع العلوم الطبيعية مع نيجيريا بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للانتفاع بالعلوم وبالمكتبات والمجلات العلمية. واحتفل مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية أيضاً بمرور العقد الأول على إنشاء نظامه المجاني لتوفير المجلات العلمية إلكترونياً وتقديم ١٠٠٠٠ ساعة من المحاضرات على الشبكة بلغات متعددة.

٣٠- ومن بين التطورات الأخرى، أُدرج عشرون معزلاً للمحيط الحيوي ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لعام ٢٠١٢ في ١٧ بلداً، بما فيها معزلان للمحيط الحيوي جديدان عابران للحدود. وأيد المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢ إقامة مركز استغلال المياه في التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ والمركز الإقليمي لإدارة المياه الجوفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بوصفهما مركزين جديدين من الفئة ٢ يعنيان بقضايا المياه، فيما تمت دراسات جدوى لعدة مراكز أخرى تعنى بمجالات المياه والهندسة وعلوم الأرض والحدّ من مخاطر الكوارث. واستهلّ مركزان جديدان من الفئة ٢ يُعنيان بالعلوم الأساسية أنشطتَهما الأولى، وهما المعهد الدولي للبيوتكنولوجيا لجامعة نسوكا في نيجيريا والمركز الدولي للتدريب المتقدم والبحوث المتقدمة في مجال الفيزياء في ماغوريلي-بوخارست برومانيا. وأنشئ كرسيان هامان لليونسكو في عام ٢٠١٢ يختص أحدهما بسياسات العلوم والابتكار (المدرسة الوطنية للدراسات السياسية والإدارة العامة في بوخارست برومانيا)، ويتعلق الآخر بعلوم المناخ والسياسات المتعلقة به (جامعة معهد الطاقة والموارد في نيودلهي بالهند). ومنحت أكاديمية العلوم للعالم النامي علميين من شباب البلدان النامية ٧٨ منحة للانتفاع بالدراسات العليا (دكتوراه) و٥٥ منحة لدراسات ما بعد الدكتوراه.

٣١- واحتضنت اليونسكو أول معتكف بشأن الحد من مخاطر الكوارث للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، مع التركيز على ما بعد عام ٢٠١٥ وما بعد إطار عمل هيوغو. وتمّ تحديد موقعين لموارد المياه الجوفية يقع أحدهما في إثيوبيا والآخر في كينيا وهما بلدان ابتُليا بأشد موجة جفاف شهدتها منطقة شرق أفريقيا منذ ٦٠ عاماً، كما شُرع في عملية الحفر للتزويد بالمياه.

٣٢- وتبنى الوزراء الأفارقة المسؤولون عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتمويل والتخطيط، والتعليم، إعلان نيروبي بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار في المنتدى الأفريقي بشأن "العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تشغيل الشباب، وتنمية رأس المال البشري، وتحقيق النمو الشامل" (نيروبي، كينيا، نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛ كما تشاركت اليونسكو في تنظيم حوار بشأن سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي والربط الشبكي فيما بين الجامعات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، مما أدى إلى إقامة شبكة بحوث فيما بين جامعات المحيط الهادي واستهل العمل من أجل وضع إطار عمل لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة المحيط الهادي.

٣٣- وتعهدت الأردن وإسرائيل و إيران وتركيا تعهداً رسمياً بتقديم مساهمات طوعية قيمتها ٥ ملايين دولار أمريكي من كل بلد منها من أجل إنشاء المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي) للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، وهو ما من شأنه تمكين سيزامي من تشغيل الآلة لإنتاج أربعة خطوط حزم شعاعية فورية في عام ٢٠١٥. وقامت المديرة العامة في شهر أيار/مايو ٢٠١٢ بزيارة مركز سيزامي في الأردن. واسترعى البلاغ الذي وُقّع خلال الزيارة الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به العلوم في تعزيز التضامن وترسيخ ثقافة السلام وإرساء أسس مستقبل آمن ومزدهر في المنطقة.

البرنامج المشترك بين القطاعات: إسهام اليونسكو في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه

٣٤- أسفر البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن تغير المناخ عن إعداد ما يقارب ٤٠ مقترحاً بشأن مشروعات مشتركة بين القطاعات، وخلُصت عملية الاختيار اللاحقة إلى انتقاء عشرة مشروعات مقترحة جامعة فعلاً للتخصصات تلقت المديرة العامة توصيات لتمويلها (٥٠٠ ٦١٩ دولار أمريكي من البرنامج العادي و ٠٠٠ ٥٧٧ دولار أمريكي من صندوق الطوارئ). ونظراً لاختيار هذه المشروعات العشرة على ضوء ما يُتوقع أن تقدمه من إسهام في تنفيذ مبادرة اليونسكو بشأن تغير المناخ، مع منح أولوية خاصة لأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وقضايا المساواة بين الجنسين، فإنها تركز على ما يلي: تعزيز قاعدة المعارف الجامعة للتخصصات بشأن تغير المناخ، وتعزيز التعليم بشأنه ووعي الجمهور به، وتنظيم منتديات إقليمية بشأن التكيف معه، إلى جانب إنشاء المرصد الميداني لتغير المناخ العالمي في مواقع اليونسكو (على سبيل المثال في معازل المحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي). وبفضل هذه المشروعات وأنشطة لا يموّلها البرنامج المشترك بصورة مباشرة، تَعزز التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الشريكة مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في سياق الإطار العالمي للخدمات المناخية.

٣٥- وساعد البرنامج المشترك المعني بتغير المناخ كذلك على التنسيق بين مساهمات اليونسكو وأنشطة إعلام الجمهور إبان الاجتماع الثامن عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد في الدوحة بقطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. أما فيما يخص التحديات التي يواجهها هذا البرنامج المشترك، فإنه يقر بأن التوقيت الحالي لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أنشطة المشروع سيجعل من الصعب على معظم مشروعات البرنامج تحقيق العديد من نتائجها المنشودة قبل منتصف عام ٢٠١٣.

البرنامج المشترك بين القطاعات: إسهام اليونسكو في استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل برنادوس لعام ١٩٩٤ من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٦- عقب موافقة المديرة العامة في تموز/يوليو ٢٠١٢ على تنفيذ سبعة مشروعات مشتركة بين القطاعات في إطار البرنامج المشترك الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بتمويل قدره ٠٠٠ ٧٥٥ دولار أمريكي، بدأ تنفيذ أنشطة المشروعات بعد أن تم تخصيص الأموال اللازمة في منتصف أيلول/سبتمبر. وعليه، فإن تنفيذ المشروعات جارٍ حالياً، مع الاستناد إلى خبرة موظفي اليونسكو كلهم في المقر وفي الميدان وتغطية جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي المحيط الهادي وبحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر جنوب الصين. وتشمل المشروعات مبادرة "جزر المستقبل" وهو مسعى أقاليمي يهدف إلى تعبئة صوت شباب الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في ساموا في عام ٢٠١٤. وقد أظهرت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، اهتماماً بإدراج هذه المبادرة ضمن تحضيرات منظومة الأمم المتحدة بأسرها لعام ٢٠١٤. أما على الصعيد الإقليمي، فإن المشروعات تشمل تنمية

الموارد التعليمية المفتوحة في منطقتي الكاريبي والمحيط الهادي. وفي هذا الصدد، استُهل العمل على إعداد مواد تعليمية بشأن التنقلات والرحلات البحرية التقليدية في جزر المحيط الهادي، بوصفها مورداً من الموارد التعليمية المفتوحة. ويجري التحضير حالياً للاضطلاع بأنشطة إقليمية رئيسية يُزمع تنفيذها بحلول عام ٢٠١٣، بما فيها تقديم الدعم اللازم لتعزيز شبكة معازل المحيط الحيوي في منطقة الكاريبي، وتنمية المجتمع المحلي واستدامة السياحة في تيمور- ليشتي، ورسم الخرائط القائمة على بيانات السواتل بهدف إعداد موارد تعليمية خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز شبكات ممارسي الطب التقليدي في المحيط الهندي، مع التركيز على النساء من الممارسين. وفيما يخص هذا المشروع الأخير، فإن التحضيرات جارية لتنظيم اجتماع لممارِسات الطب التقليدي في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣.

٣٧- وبالإضافة إلى المشروعات السبعة الموافق عليها في إطار البرنامج المشترك المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، تشمل الأنشطة الأخرى التي تمّ تنفيذها والتي تركز بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية، نشر دليل "مراقبة رمال الشواطئ" باللغتين الإسبانية والبرتغالية وتوسيع نطاق التزام الدول الجزرية الصغيرة النامية باتفاقيات اليونسكو الثقافية وبعمل لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. وقد ظلّ الحوار المتواصل قائماً طوال عام ٢٠١٢ مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومع منظومة الأمم المتحدة على النطاق الأوسع، مما أتاح إبراز أنشطة اليونسكو المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية للعيان وكفل الاعتراف بها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

الأولوية العامة المتمثّلة في أفريقيا

٣٨- فيما يخص العلوم الطبيعية، كان تعزيز القدرات الوطنية المعنية بسياسات العلوم (في بوروندي وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال)، وتعزيز قدرات المؤسسات الأفريقية كالمرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، جزءاً من عمل اليونسكو المتواصل تماشياً مع تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا. وساعد منتدى نيروبي بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار الذي عُقد في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على وضع العلوم والتكنولوجيا والابتكار في صلب عملية التنمية المستدامة. وشاركت اليونسكو في الدورة العادية الخامسة لمجلس الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر في برازافيل بالكونغو حيث استعرضت خطة العمل الأفريقية الموحدة وقرارات مجلس الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا. والتزم المركز الدولي للفيزياء النظرية بتطوير وتدريس الأداء الحاسوبي الرفيع المستوى لجميع الطلبة المتخرجين من كليات العلوم الفيزيائية والهندسة للجامعة الأفريقية للعلوم والتكنولوجيا في أبوجا بنيجيريا. وجرى تدشين المكتب الإقليمي للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بأفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٢، ليعقد لاحقا اجتماعاً وندوة للّجنة الفرعية لأفريقيا التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. وتمّ تعزيز المنهج الدراسي الخاص بالمياه في العديد من الدول الأفريقية، فيما عالجت الاجتماعات التي عُقدت في دار السلام في نيسان/أبريل وفي نيروبي في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر، مسائل الإدارة المستدامة للموارد المائية في أفريقيا. وتلقت ست نساء التدريب المخصص لمهندسي الطاقة الشمسية في معازل المحيط الحيوي برواندا وبنين. ونُقل رصد الجفاف في أفريقيا إلى المراكز الإقليمية الملائمة في غرب وشرق أفريقيا مثل المركز الإقليمي للتدريب على الأرصاد

الجوية الزراعية والهيدرولوجيا التشغيلية وتطبيقاتهما في نيامي بالنيجر، ومركز الهيئة الدولية الحكومية للتنمية المعني بالتنبؤات المناخية في نيروبي بكينيا، كما شُرع في تدريب الخبراء لضمان تزويد متخذي القرار بالمعلومات اللازمة بشأن الجفاف.

الأولوية العامة المتمثّلة في المساواة بين الجنسين

٣٩- حازت خمس عِلميّات على جائزة لوريال – اليونسكو السنوية للنساء في مجال العلوم لِما قُمن به من بحوث في مجال علوم الحياة، كما حصلت ١٥ شابة على منح دولية لِما اتسمت به مشروعات البحث التي اقترحنها من امتياز وجدوى وأثرها المحتمل في حياة الناس والبيئة. وكان اليوم الدولي للمرأة حافلاً بتظاهرات بشأن المرأة في مجالات الهندسة وعلوم البحار والعلوم بوجه أعم. وإبان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في حزيران/يونيو ٢٠١٢، شجع حدث جانبي موضوعه "النساء في مجال العلوم من أجل التنمية المستدامة" النقاش بشأن دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تيسير حلول مستدامة للرفاه البشري والدمج الاجتماعي والاستدامة البيئية، كما ساهم في تشجيع الشابات على اختيار وظائف علمية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وجرى تقديم الدعم إلى شبكات قوية للنساء في مجال العلوم والهندسة، فتم على سبيل المثال عقد المؤتمر السادس للرابطة النسائية الأفريقية للعلوم الجيولوجية بياوندي في الكامرون في نيسان/أبريل لتشجيع مشاركة النساء في مجال العلوم الجيولوجية، كما نُظمت بواغادوغو في بوركينا فاسو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حلقة عمل بدعم من اليونسكو بشأن النساء الأفريقيات في مجال الرياضيات. وتصدّر البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية منظومةَ الأمم المتحدة فيما يخص تعميم المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة هذه المساواة في الطبعة الرابعة للتقرير الخاص بتنمية الموارد المائية في العالم، الذي يضم كذلك فصلاً مخصصاً للمساواة بين الجنسين. ونظم البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية، بالتعاون مع قسم المساواة بين الجنسين، حدثاً جانبياً إبان المنتدى العالمي السادس للمياه بمرسيليا في آذار/مارس ٢٠١٢ وشارك في الأنشطة المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في إكار الاحتفال بالأسبوع العالمي للمياه في ستوكهولم. واحتفلت اليونسكو في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ باليوم الدولي للحد من آثار الكوارث الذي ركزّ على دور النساء والفتيات في الحد من مخاطر الكوارث. وبغية التشجيع على الترويج للأدوار النموذجية للنساء، التي يمكن أن قد تقتدي بها العلميّات الشابات، نظمت لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات سلسة مقابلات مع أخصائيات بارزات في علوم البحار من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وموريشيوس وكندا وفرنسا، تمّ تحميلها على الموقع الإلكتروني للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، كما خصصت اللجنة يوماً كاملاً للإشادة بأخصائية البيولوجيا البحرية والكاتبة راشيل كارسن وكتابها المؤسس "الربيع الصامت".

ثانياً – الاستجابة للوضع المالي

٤٠- لقد تبنى البرنامج الرئيسي الثاني، قدر المستطاع، مجموعة من التدابير المتكاملة مثل: التركيز على الأولويات والمجالات التي تتولى اليونسكو فيها أدواراً قيادية واضحة؛ وضمان تنفيذ الخدمات الخاصة بالالتزامات النظامية باستخدام ميزانية مخفضة؛ وتعبئة موارد وشراكات إضافية باتباع نهج أكثر شمولاً؛ وتحسين التآزر بين البرنامج العادي والأنشطة

الممولة من خارج الميزانية؛ واستخدام خبرة الموظفين بمزيد من النشاط وإقامة شراكات جديدة وتعزيز خبرات تعبئة الموارد والاستقصاء بشأن عمليات التنفيذ من خلال المعاهد والمراكز (من الفئتين ١ و٢) والمؤسسات والشبكات المنتسبة إلى اليونسكو.

(١) تنفيذ البرنامج

٤١- تمثلت أهم أولويات التمويل في إطار البرنامج الرئيسي الثاني في تمويل الأنشطة التي نفذت لصالح أفريقيا والأنشطة التي تضطلع المكاتب الميدانية بتنفيذها، وذلك بالإضافة إلى الاجتماعات النظامية للبرامج العلمية الدولية والدولية الحكومية مثل: البرنامج الدولي للعلوم الأساسية، والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. وأعطيت الأولوية في أفريقيا لتنظيم المنتدى الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن العلوم والتكنولوجيا والسياسات والإدارة المتعلقة بالمياه، ومعالجة الجفاف في منطقة القرن الأفريقي، وترتيب أولوية الطلبات والمخصصات المتعلقة بصندوق الطوارئ من هذه المنطقة وإليها. وأقر المجلس التنفيذي للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في حزيران/يونيو ٢٠١٢ خطة أولويات التمويل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تضم خيارات برمجية تركز على الأنشطة الرئيسية بغية ضمان استدامة البرنامج الأساسي لنظم الإنذار المبكر بأمواج التسونامي، وعمليات مراقبة المحيطات والخدمات والعلوم الأوقيانوغرافية، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع الاحتفاظ بتقديم مستوى معقول من الدعم إلى الهيئات الفرعية الإقليمية. وتلقى البرنامج الرئيسي الثاني ٤,١ مليون دولار أمريكي من صندوق الطوارئ الذي تَواصل بفضله، وبفضل الأنشطة التي ينفذها الموظفون بشكل كلي، العمل في مجالات الأداء الرئيسية. ولم تحظ أربع نتائج منشودة (وهي النتائج رقم ١٠ و٢٢ و٢٣ و٢٤) بأي تمويل من البرنامج العادي كما لم تستقطب إحدى هذه النتائج المنشودة (وهي النتيجة المنشودة رقم ١٠) تمويلاً خارجاً عن الميزانية. ونتيجة لذلك، كان التقدم المحرز صوب تحقيقها بطيئاً.

(٢) فعالية التكاليف وخفض التكاليف الإدارية

٤٢- لقد تسنى تنظيم الاجتماعات النظامية للبرامج العلمية الدولي ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بفضل تخصيص الموارد اللازمة من صندوق الطوارئ وبفضل الجهود المتواصلة التي بذلت لتخفيض تكاليف هذه الاجتماعات. وقد ساعدت هذه الجهود أيضاً على ضمان نجاح الاجتماعات وأتاحت إدماج نتائجها في عمليات التخطيط الراهنة والمقبلة للبرنامج الرئيسي الثاني. وتشمل التدابير الرامية إلى تخفيض التكاليف والتي اتخذتها البرامج العلمية الدولية ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ما يلي: تخفيض عدد أعضاء مجالس الإدارة (البرنامج الدولي للعلوم الأساسية، البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية)؛ وتقليل الأسفار التي تموّلها اليونسكو (البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي)؛ وتخفيض عدد أيام الاجتماعات وزيادة تركيز جدول الأعمال (جميع البرامج العلمية الدولية)؛ وتجنب عملية تقديم مشروعات القرارات خلال الجلسة

(لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات)؛ وتقييد عدد اللغات الرسمية المستخدمة (برنامج الإنسان والمحيط الحيوي)؛ وتخفيض عدد الوثائق وطولها والتخلص من النسخ الورقية لصالح الوثائق الإلكترونية (البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي)؛ وتحميل الدول الأعضاء تكاليف الاجتماعات جزئياً (برنامج الإنسان والمحيط الحيوي). وتمت في معظم البرامج زيادة عدد البعثات التي لا تترتب عليها أي تكاليف والتي يمولها الشركاء الخارجيون، زيادة لا يستهان بها.

(٣) تعبئة الأموال والشراكات

٤٣- أعد القطاع أكثر من ١٣٧ اقتراحاً في إطار البرنامج الإضافي التكميلي وقام بتعبئة أكثر من ٥٦ مليون دولار أمريكي من الموارد الخارجة عن الميزانية خلال عام ٢٠١٢. وأنشأ المركز الدولي للفيزياء النظرية، احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسه وهي ذكرى ستحل في عام ٢٠١٤، مكتباً للنهوض بالمركز سيضطلع بحملة كبيرة لحشد الأموال والهبات. وأُبرمت اتفاقات جديدة مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في حين يجري التفاوض لإبرام اتفاقات أخرى. وفي إطار الاعتمادات الإضافية، قام القطاع بتعبئة ما يزيد عن ١,٦ مليون دولار أمريكي. ومن بين الشركاء الجدد: شركة آربس، وشركة ل. هوفمان-لاروش المحدودة، ومعهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين، والمؤسسة الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين، ومنظمة "بيرفوت كوليج Barefoot College" ومؤسسة نشر البحوث العلمية "Nature Publishing".

ثالثاً – التحديات والدروس المستفادة

٤٤- تمثلت التحديات الرئيسية في الانخفاض الحاد الذي شهده تمويل البرنامج العادي وانخفاض عدد الموظفين جراء تجميد التوظيف بعد التقاعد والصعوبات التي تواجهها عملية تعبئة الموارد، لاسيما على الصعيد القطري، نظراً إلى أن الأموال تُخصص غالباً على مستوى ثنائي ولا تكون اليونسكو مؤهلة للتدخل في هذا السياق. وثمة تحدٍ آخر يتمثل في ضرورة المشاركة لأجل طويل وعلى نحو مستمر في إسداء المشورة بشأن السياسات في مجال العلوم وصياغة هذه السياسات، وهو ما لم يكن هيّناً في ظل القيود المالية الراهنة. ومن بين الدروس المستفادة أن تحقيق الاتساق بين أنشطة اليونسكو والأولويات الاستراتيجية للجهات المعنية والجهات المانحة الرئيسية يظلّ أمراً ضرورياً من أجل تحديد أنشطة مشتركة ومن ثم تحسين الظروف المهيئة لتعبئة الأموال بنجاح.

البرنامج الرئيسي الثالث: العلوم الاجتماعية والإنسانية

أولاً – الإنجازات الرئيسية

٤٥- في مجال **أخلاقيات البيولوجيا**، ظلّ بناء القدرات لدعم تطوير الهيئات والمؤسسات والسياسات على المستوى الوطني وتعزيز الصكوك القانونية المعيارية القائمة في هذا المجال يمثل أولوية للسنة الأولى من فترة العامين الحالية، بغية تمكين

البلدان النامية من التصدي للتحديات الأخلاقية للعلوم والتكنولوجيا. وقد قدمت اليونسكو الدعم التقني بوجه خاص إلى عشر لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا تقع سبع منها في أفريقيا. وتَواصَل التفكير في قضايا أخلاقيات البيولوجيا المطروحة كالطب التقليدي وما يترتب عليه من آثار أخلاقية ومبدأ "مناهضة التمييز والوصم" إبان الدورة التاسعة عشرة للجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا (IBC) والدورة المشتركة بين اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا (IGBC) وخلال دورة اللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا التي عُقدت بمقر اليونسكو في باريس من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤٦- وفيما يخص **مكافحة المنشطات في مجال الرياضة**، ارتفع عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة من ١٦٥ إلى ١٧٣ دولة في السنة الأولى من فترة العامين، الأمر الذي جعل هذه الاتفاقية ثاني أكثر اتفاقية تم التصديق عليها من بين جميع اتفاقيات اليونسكو. ووافق مؤتمر الأطراف على القائمة الجديدة التي تحدد العقاقير المحظورة والتي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتواصلَت عملية بناء القدرات في الدول الأعضاء بفضل المشروعات السبعة عشر الجديدة التي تبلغ كلفتها ٠٠٠ ٣٥٠ دولار أمريكي وتمت الموافقة عليها في إطار صندوق القضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة. وعُقدت الجلسة العامة للجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضية لعام ٢٠١٢ واجتماع هيئتها الاستشارية المرتبط بها، أي المجلس الاستشاري الدائم، وذلك في لوزان، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بدعم وتمويل كامل من اللجنة الأولمبية الدولية. وأيد المؤتمر العالمي الثامن بشأن الرياضة والثقافة والتعليم، المشترك بين اللجنة الأولمبية الدولية واليونسكو (الذي عُقد في أمستردام من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، ضرورة اتخاذ قرارات سياسية بشأن قضايا إدارة الرياضة ونزاهتها ودعا إلى ترسيخ التعليم والتربية البدنية القائمين على القيم في المقررات الدراسية.

٤٧- وفيما يخص **الشباب**، يجري الترويج **لاستراتيجية الشباب الأفريقي** التي يتم تنفيذها على قدم وساق، إذ عكف عدد من الدول الأعضاء الأفريقية على مراجعة سياساتها المؤثرة في الشباب أو على إعداد مثل هذه السياسات. وساهمت اليونسكو أيضاً في بناء قدرات الشباب لتيسير مشاركتهم المدنية وتنمية قدراتهم القيادية وقدراتهم على إنشاء المشروعات الاجتماعية وقدراتهم الابتكارية في زامبيا وكينيا وبوروندي وسيراليون والسنغال وغانا. واستُهلت في أمريكا الوسطى ثلاث استراتيجيات جديدة بشأن **درء العنف** تقوم على برامج المدارس المفتوحة/الفضاءات المفتوحة في نيكاراغوا والسلفادور وكوستاريكا فيما جرت معاينة الأسباب الجذرية لحركات الشباب الأخيرة في أمريكا اللاتينية وذلك خلال حلقة تدارس إقليمية بشأن حركات الشباب (في ليما، بيرو) ستصب نتائجها في إطار منتدى وزراء التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية المقبل. واستُكملت في منطقة الكاريبي أربع مبادرات جديدة تدخل في إطار مشروع "مسار الشباب" الذي يُعنى ببناء قدرات الشباب لإكسابهم المهارات التي تتيح لهم الحصول على عمل، وتم ذلك في أربعة بلدان هي سانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا. أما في المنطقة الأيبيرية الأمريكية، فقد أسفرت الجهود التعاونية التي بذلتها منظمة الشباب الإيبيرية الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز رسم السياسات، عن نشر

مصنف بعنوان "عشرون ممارسة جيدة في إطار السياسات العامة الخاصة بالشباب". وفي الدول العربية، يجري تركيز العمل على إعداد سياسات تؤثر في الشباب في لبنان والمغرب، وعلى بناء الديمقراطية والمشاركة المدنية للشباب، لاسيما من خلال بناء قدرات الشباب إناثاً وذكوراً في تونس ومصر والمغرب. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تتلقى الحكومات الدعم اللازم لمراجعة سياساتها الوطنية القائمة الخاصة بالشباب وتعزيز مشاركتهم المدنية والمساعدة على إعداد سياسات وطنية جديدة للشباب في إندونيسيا وميانمار . ويجري إعداد مشروع بحثي جديد في الهند بشأن الهجرة الداخلية والشباب، مع تحديد توصيات معينة بشأن السياسات ترمي إلى دمج المهاجرين الداخليين الشباب دمجاً أفضل في المجتمع، ولاسيما الفتيات منهم.

٤٨- ويواصل البرنامج الرئيسي الثالث عمله على المستوى القطري لتقييم البعد الجامع في السياسات العامة بالاستناد إلى أفضل الممارسات وذلك من خلال البرامج الهادفة المعدة تماشياً مع نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المرتبطة بسياسات **الدمج الاجتماعي** التي تسهم، حيثما أمكن، في متابعة تنفيذ توصيات المنتديات الوزارية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كينغستون (٢٠١٠)، والسلفادور (٢٠١١)، وكولومبو (٢٠١١) وترينيداد وتوباغو (٢٠١٢). واستهلت المبادرة المعنية بالهجرة الداخلية في الهند والتي يدعمها فريق الأمم المتحدة القطري، بغية دعم دمج المهاجرين دمجاً اجتماعياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبلد استناداً إلى نهج ثلاثي الركائز يجمع بين البحوث والسياسات والترويج. وتمثل هذه المبادرة اليوم شبكة غير رسمية تضم ٢٠٠ عضواً من باحثين ومنظمات غير حكومية ومتخذي القرار ووكالات الأمم المتحدة وشركاء رئيسيين. وفي إطار هذه المبادرة، أصدرت اليونسكو واليونسيف مطبوعاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عنوانه "*ملخصات توجيهية: من أجل دمج المهاجرين الداخليين في الهند دمجاً أفضل*".

٤٩- ونظمت اليونسكو مع مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية المؤتمر السادس لأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن العلوم الاجتماعية الذي عقد في مدينة مكسيكو من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وتناول موضوع "وضع العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي". وتحت رعاية برنامج إدارة التحولات الاجتماعية، أتاح المؤتمر الفرصة لمئات الأخصائيين من أمريكا اللاتينية والكاريبي بالإضافة إلى مشاركين من مناطق أخرى لمناقشة المواضيع الرئيسية في العلوم الاجتماعية المعاصرة مع التركيز بوجه خاص على الاقتصاد السياسي للعولمة وإعداد منظورات إقليمية مميزة لفهم التحولات الاجتماعية المعاصرة. ولا يزال التقدم متواصلاً صوب إعداد الطبعة القادمة من *التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية* الذي يمثل الإسهام الأساسي لتعزيز قاعدة المعارف الخاصة بالعلوم الاجتماعية بشأن التغيرات البيئية العالمية، كما يجري تنفيذ أنشطة ملموسة لتقديم الدعم اللازم لسياسات التكيف في منطقة الكاريبي، والساحل، والمحيط الهادي. ويساهم البرنامج الرئيسي الثالث أيضا في إعداد جدول أعمال شامل ومشترك بين القطاعات يخص علوم الاستدامة.

٥٠- وجرى عمداً اختيار الاحتفال **باليوم العالمي للفلسفة** في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ليكون ضماناً لمساهمة الفلسفة في إعداد جداول أعمال عالمية بشأن التغيرات البيئية العالمية وذلك باختيار موضوع "أجيال المستقبل"

من أجل التعبير عن حلول الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد اليونسكو الإعلان بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة، وكذلك للتعبير عن الآثار الأخلاقية والفلسفية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة الذي عُقد في حزيران/تموز ٢٠١٢. ونُظم اجتماعا مائدة مستديرة بمقر اليونسكو (بشأن المسؤوليات تجاه الأجيال المقبلة وبشأن الشباب والفلسفة والمستقبل)، إلى جانب سلسة من التظاهرات الجانبية التي شملت تنظيم نواد فلسفية وحلقات عمل عن ممارسات فلسفية مبتكرة، ودورات تدريبية لتدريس الفلسفة للأطفال، ومعرض كتب فلسفية ومعرضين فنيين وحفلاً موسيقياً. ومن بين الأحداث التي ميزّت اليوم العالمي للفلسفة لعام ٢٠١٣ تظاهرة خاصة جرت بعنوان "كبسولة اليونسكو للأجيال المقبلة" قامت خلالها مجموعة من تلاميذ إحدى مدارس ضواحي باريس "بِدفن" أسطوانتين معدنيتين تحتويان على ٢٨٠ رسالة أرسلها أطفال من جميع أرجاء العالم، بالإضافة إلى أشياء شتى تمثل أدواة الاتصال المستخدمة اليوم. ولن تفتح هاتان الأسطوانتان قبل حلول نفس اليوم في عام ٢٠٦٢. ونُظمت مجموعة واسعة من الأنشطة في العالم بأسره للاحتفال بالفلسفة والتأمل بشأن مغزى التفكير على نحو جديّ بصدد الأجيال المقبلة. أما الدول التي أعلمت اليونسكو بالاحتفالات التي أقامتها بهذه المناسبة فهي الأردن وإسبانيا وأستراليا وأفغانستان وأوروغواي وأوزبكستان وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وتركيا والجبل الأسود وصربيا وغواتيمالا وفنلندا وكمبوديا وكندا ومالطة والمغرب والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

٥١- وفيما يتعلق **بالأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا**، تقود اليونسكو بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري وبدعوة من حكومة زامبيا، عملية استعراض السياسات الحالية المتعلقة بالشباب. وتدعم اليونسكو كذلك عمليات مراجعة السياسات في بوروندي وغانا وسيراليون وكوت ديفوار وليبيريا، بمشاركة السلطات الوطنية والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم في بناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا بفضل تنظيم حلقات عمل تدريبية لصالح اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا المؤلفة حديثاً في توغو وتشاد وغابون وغانا وغينيا وكوت ديفوار وملاوي وناميبيا (حلقات تدريبية لمعلميّ الأخلاقيات).

٥٢- وجرى تعميم الاهتمام بالأولوية العامة المتمثلة في **المساواة بين الجنسين** في خطط عمل البرنامج الرئيسي الثالث كلها، بما في ذلك في أنشطة بناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا، وبرنامج الشباب، وأولويات برنامج إدارة التحولات الاجتماعية. وفيما يخص أخلاقيات البيولوجيا، تمت على النحو الواجب مراعاة أطر العمل المناسبة الخاصة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين، وأُدرجت عناصر محددة خاصة بالأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، بما فيها ضمان مراعاة التوازن بين الجنسين في تشكيل اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا. وعالجت اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا، في عام ٢٠١٢، مواضيع متعددة تناولت على نحو صريح قضايا المساواة بين الجنسين وذلك خلال حلقات العمل التدريبية التي نظمتها اليونسكو. وواصلت المنظمة تعاونها مع المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق بشأن المرأة وقضايا الجنسين وبناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى (كنشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية)، ولاسيما بشأن مواضيع كمشاركة النساء في بناء السلام وإعادة البناء في أوضاع ما بعد النزاع والوقاية من العنف القائم على نوع الجنس. وتقود

اليونسكو بفضل أموال خارجة عن الميزانية مصدرها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشروعاً مشتركاً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا، بشأن "تحليل الحركة الاجتماعية النسوية وأسس مظاهر العنف القائمة على نوع الجنس بغية تشجيع الدمج الاجتماعي وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في منطقة الساحل". وسيُسفر هذا المشروع عن إصدارين يتعلق أحدهما بالعنف القائم على نوع الجنس ويعنى الآخر بتقييم الحركة الاجتماعية النسوية في السنغال وغامبيا وغينيا بيساو. ووضع المنتدى الإقليمي الذي عُقد بعنوان "المساواة بين الجنسين بوصفها قيمة من قيم الألفية" (في موسكو في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) برنامجاً لإقامة حوار في مجال البحوث والسياسات بشأن المساواة بين الجنسين في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وإطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ من منظورات عالمية وإقليمية. وقد أتاح المنتدى الفرصة لتقديم العمل الذي اضطلعت به اليونسكو في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الشركاء من بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً.

ثانياً – الاستجابة للوضع المالي

٥٣- خلال السنة الأولى من فترة العامين، أثّر تقليص ميزانية خطة العمل للبرنامج الرئيسي الثالث بنسبة ٣١% تأثيراً كبيراً على فعالية البرنامج الكلية. وفيما يخص تنفيذ الوثيقة ٣٦م/٥، يولي القطاع اهتماماً أكبر للنهوج الجامعة للتخصصات للتعبير عن مدى تعقيد القضايا التي يعالجها قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية. وسيسعى القطاع بصورة رئيسية إلى تطبيق توصيات التقييم الخارجي المستقل ذات الصّلة وخارطة الطريق التي حددتها المديرة العامة في الاستعراض الفصلي لخطط العمل التي ستأخذ بالحسبان أيضاً التخطيط والتنفيذ المشتركين لأفرقة العمل المواضيعية التابعة لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

٥٤- ويتبع البرنامج الرئيسي الثالث أساليب عمل مشتركة داخل القطاعات وفيما بينها، إذ أنه يعمل على دمج النهوج المستعرضة فضلا عن الأهداف والطرائق المحدّدة لمحاور العمل الرئيسية الثلاثة. ويوفّر برنامج إدارة التحولات الاجتماعية الدولي الحكومي آليّة تُعنَى بالعمل الجامع للتخصّصات وتعزيز قدرات العلوم الاجتماعية وبالعمل المتعلق بالدمج الاجتماعي والأبعاد الاجتماعية للتغيّر البيئي العالمي، والشباب والديمقراطية. وتركّز مساعي التطبيق الجامعة خاصةً على احتياجات أفريقيا والمساواة بين الجنسين.

(١) تنفيذ البرنامج

٥٥- فيما تركّز خطط عمل البرنامج الرئيسي الثالث على مجالات الأولوية الأربعة للبرنامج (أخلاقيات البيولوجيا، والدمج الاجتماعي، والشباب، والأبعاد الاجتماعية للتغيّر البيئي العالمي)، فقد وُحِّدَت حول ضمان تنفيذ أنشطة نظامي. ومول صندوق الطوارئ بصفة رئيسية أولويات أخرى تتواءم مع قرارات الهيئتين الرئاسيتين وأنشطة بناء القدرات على المستوى القطري.

٥٦- وقام البرنامج الرئيسي الثالث بترشيد الأنشطة لخفض عدد خطط العمل، محققاً بذلك الأهداف ذات الصّلة المحدّدة في خارطة الطريق التي وضعتها المديرة العامة. وقد أُبقِيَت الأنشطة ذات الميزانية المحددة على الأساس الصفري فقط إذا كانت مرتبطة بمخصّصات صندوق الطوارئ أو إذا كان بالإمكان أن تعتمد على المساهمات العينيّة التي جرى تأمينها من الشركاء (من قبيل اللجنة الأولمبية الدولية، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، وكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، وجمهورية كوريا، وألمانيا، وترينيداد وتوباغو) وتُظهر هذه الشراكات القيمة المتصوّرة لعمل القطاع واستراتيجية قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية لتحسين تعبئة الأموال والتي تهدف لبناء تآزر أكبر مع الشبكات القائمة في تنفيذ البرنامج بصورة مباشرة مشتركة.

٥٧- وفي ضوء قيود الميزانية، ألغى البرنامج الرئيسي الثالث وظيفة من درجة مدير-١ وجمّد ١٥ وظيفة شاغرة، الأمر الذي أدّى إلى تقليص ميزانية الأنشطة إلى الحدّ الأدنى إذ بلغت ٢,٦ مليون دولار أمريكي. وبغية استكمال تمويل البرنامج العادي، تلقّى البرنامج الرئيسي الثالث ٤٧٦ ٦٣٢ ١ دولاراً أمريكياً من صندوق الطوارئ لصالح أنشطة تشمل مجالات رئيسية من قبيل بناء القدرات في أخلاقيات البيولوجيا ودعم سياسات التكيف البيئي على الصعيد الوطني، والشباب، والتي كانت بصفة أساسية أنشطة غير مركزية تنفذ على المستوى القطري.

٥٨- إذا بقي مستوى التمويل كما هو، لن يتمكن القطاع من تحقيق النتائج المنشودة التي أقرت في الوثيقة ٣٦م/٥ التي اعتمدت قبل حدوث النقص في السيولة، تحقيقاً كاملاً، ولا سيما:

- لن يلبى طلب لجان أخلاقيات البيولوجيا الوطنية المتنامي على بناء القدرات والتدريب تلبية كاملة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثّر على امتداد أعمال اليونسكو وعمقها في أخلاقيات البيولوجيا، ولا سيما فعاليتها في الفئات المحتاجة.

- لن يطور البرنامج الرئيسي الثالث مؤشرات خاصة باليونسكو تُعنى بتقييم الدمج الاجتماعي للسياسات العامة.

- تم إرجاء عمليات الاستعراض الوطنية لنظم بحوث العلوم الاجتماعية.

- سيعتمد ائتلاف المدن المناهضة للتمييز والعنصريّة اعتماداً كليّاً على أموال خارجة عن الميزانية.

- ضماناً للتركيز على الإنجازات الرئيسية في التغيّر البيئي العالمي جُمِّدَ عددٌ من الأنشطة في أخلاقيات بيولوجيا البيئة وأخلاقيات التكنولوجيات الناشئة.

- يتم النظر في خيارات مختلفة لتقليص تكاليف المنتدى الثامن للشباب الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام. وتتضمن الاقتراحات تقصير مدة المنتدى إلى ثلاثة أيام، وتقليص عدد

الجلسات العامة، واستحداث، كلما كان ذلك مناسباً، المزيد من العمل الجماعي دون اللجوء إلى الترجمة الفورية إلى اللغات الست، وتعزيز التكنولوجيات ووسائل الإعلام الإلكترونية.

- يعتمد منتدى اليونسكو للشباب الذي عقد تحت شعار "النظر إلى ما بعد الكوارث" وبرنامج إعداد سفراء السلام المبعوثين إلى آسيا والمحيط الهادي، التابع كذلك لليونسكو، على الأموال الخارجة عن الميزانية، ويلقي بالتكاليف على عاتق الشباب، مما يؤدي إلى انخفاض مشاركة أقل البلدان نمواً.

(٢) التنظيم الداخلي

٥٩- وحّد قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية تصميمه التنظيمي استناداً إلى عمل جماعي مستعرض يهدف إلى رفع مستوى المرونة في تخصيص الموارد البشرية لأفرقة العمل التي تتولى تنفيذ البرامج ذات الأولوية.

(٣) الفعالية في التكاليف وتخفيض التكاليف الإدارية

٦٠- تضمّ التدابير المتّخذة بغية تعزيز الفعالية في التكاليف وتخفيض التكاليف الإدارية ترشيدَ خطة المنشورات ترشيداً كبيراً، وخفض المهام الرسمية، وتجميد الاستعانة بالموظفين المؤقّتين تجميداً عاماً، بما في ذلك الخبراء الاستشاريين. وقد طُرِحت تعديلات على الالتزامات النظامية بالتشاور مع الدول الأعضاء، من قبيل التدابير التقشّفية لتنظيم اجتماعات اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، الأمر الذي أدّى إلى خفض التكاليف وتمويل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية من خلال موارد خارجة عن الميزانية.

(٤) تعبئة الأموال والشراكات

٦١- واصل القطاع مساعيه الرامية إلى تعبئة موارد من مصادر خارجة عن الميزانية العادية من أجل تنفيذ البرنامج وعمل على تعزيزها. وفي السنة الأولى، حصل القطاع على مساهمات عينية بلغت قيمتها ٢٠٤ ٧٥٤ دولارات أمريكية من خلال شركاء من قبيل اللجنة الأولمبية الدولية، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، وكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، وجمهورية كوريا، وألمانيا، وترينيداد وتوباغو. كما استفاد القطاع من اعتمادات إضافية بلغت ٤٧٠ ٤٢٦ دولاراً أمريكياً. وبموجب البرنامج الإضافي التكميلي، تم تأمين الحصول على ٢٧٤ ٦٠٨ ٤٣ دولاراً أمريكياً غالبيتها في البرازيل. وبلغت المشاريع ذاتية النفع في البرازيل ٣٩ مليون دولار أمريكي. ويعكف قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية على تعزيز الخبرة الممتازة جداً التي اكتسبها مكتب برازيليا في جمع الأموال من خلال استطلاع فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب انطلاقاً من البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية.

ثالثاً – التحدّيات والدروس المستفادة

٦٢- يعزى أحد التحدّيات الرئيسية إلى التخفيضات التي أجريت في الميزانية والتي أثّرت على امتداد أنشطة اليونسكو وعمقها: (١) في مجال أخلاقيات البيولوجيا، ولا سيما الكفاءة من أجل "فتح آفاق جديدة" في التعامل مع الفئات المعنية المحتاجة وبناء قدرات لجان أخلاقيات البيولوجيا الوطنية التي يتنامى الطلب عليها، و(٢) على مستوى التغيّر البيئي العالمي حيث برهنت إعادة التركيز على أنها ضارة بأخلاقيات البيئة، و(٣) على صعيد برنامج الرياضية. وقد بُذِلَت جهود لا يُستهان بها لتحقيق الكفاءات، ولا سيّما من خلال التفاوض من أجل ميزانية للتدريب، والتعاون مع المنظّمين على الصعيد القطري بغية جمع الأموال من مصادر محليّة، واستخدام بدائل عينية، وبناء شراكات على المستويين الدولي والوطني.

٦٣- ويتعيّن معالجة مسألة الوعي بقضايا الشباب على مستوى السياسات الوطنية معالجةً شاملة ومُنسَّقة، تُشرك كل الوزارات حول إطار متكامل للسياسات الخاصة بالشباب.

البرنامج الرئيسي الرابع: الثقافة

أولاً – الإنجازات الرئيسية

٦٤- اتسمت الفترة التي يشملها هذا التقرير بالقيام بأنشطة مكثفة في مجال بناء القدرات على الصعيد القطري في إطار عدد من الاتفاقيات الثقافية التي تشمل كل المناطق وذلك بتقديم الدعم الخارج عن الميزانية وتخصيص اعتمادات من صندوق الطوارئ. وبفضل الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات التي نُفذت في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٣ والتي استفاد منها ٦٦ بلداً، قدمت أفريقيا أكبر عدد من الطلبات (٢٧٪ من إجمالي الطلبات) في إطار الآليات المختلفة لدورة عام ٢٠١٣. ويقوم ٤١ بلداً باستعراض سياساتها العامة وتشريعاتها وقد عززت بناها المؤسسية الأساسية للحفاظ بصورة أفضل على تراثها الثقافي غير المادي. وفي إطار اتفاقية عام ١٩٧٠، نُفذ برنامج طموح لبناء القدرات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب شرق أوروبا، استفاد منه بالمجمل ٦٢ بلداً. وقد دعم هذا البرنامج إقامة شبكات مهنية بين مديري المواقع وأصحاب القرار والشرطيين وموظفي الجمارك. وقد تم تدريب ٣٢ متخصصاً في مجال السياسات العامة، في إطار البرنامج الرائد لبناء القدرات الذي بدأ تطبيقه في أفريقيا في سياق تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥، مما زاد من قدرات أفريقيا على تطبيق هذا الصك الأساسي للتنمية، في حين يفضي عمل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، عبر ثمانية وأربعين مشروعاً يمولها في ستة وثلاثين بلداً نامياً، إلى اعتماد سياسات عامة جديدة وتدابير داعمة للتنمية المحلية للصناعات الثقافية والإبداعية. وفي إطار اتفاقية عام ١٩٧٢، بدأ تنفيذ ١١ مشروع صون في البلدان ذات الأولوية، وفي أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويوجد برنامجان إقليميان لبناء القدرات، يجري العمل على تنفيذ أحدهما في الدول العربية عبر المركز من الفئة ٢ القائم في البحرين، وتنفيذ الآخر في أفريقيا، وقد تم تدريب أكثر من ٥٠٠ شخص عن طريق عملية تقديم التقارير الدورية وبرنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لعقد هذه

الاتفاقية وذلك من خلال أنشطة شارك فيها أكثر من ٥٠٠ خبير في مجال التراث الدولي قدموا من ٦٠ بلداً واختُتم الاحتفال باعتماد "رؤية كيوتو" التي تحدد مستقبل الاتفاقية.

٦٥- أما بالنسبة إلى العمل في مجال الثقافة في أوضاع ما بعد النزاع، فقد جرت مواصلة تنفيذ الأنشطة في مصر وليبيا، وتم تحضير مبادرات لتنفيذها في سوريا حالما يسمح الوضع بذلك. أما فيما يخص مالي، فقد اتخذت تدابير لحماية الممتلكات الثقافية بدعم من صندوق الطوارئ[٥]. مما تطلب توزيع مواد إعلامية على هيئة الأركان العسكرية في مالي وعلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تيسير حماية هذه الممتلكات في حال حدوث تدخل عسكري، كما وزعت على قوات الشرطة، والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني. ونُفذت في الميدان برامج لتدريب القوات المسلحة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات، مع تعبئة البلدان المجاورة في هذا الصدد. وجرى في موازاة ذلك، الشروع[٦] في برنامج للصون العاجل للمخطوطات في تومبوكتو، كما قُدم دعم من صندوق التراث العالمي[٧] إلى حكومة مالي يسهم في الجهود الرامية إلى صون ممتلكات تومبوكتو وضريح أسكيا الذي أدرجته لجنة التراث العالمي في دورتها السادسة والثلاثين (سان بيترسبورغ، بالاتحاد الروسي) في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وقدمت لجنة حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح مساعدة مالية[٨] من أجل اتخاذ تدابير عاجلة لصالح مجموعات المتاحف وضريح أسكيا والمواقع الأثرية المرتبطة به. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة الملموسة بالتعاون الكامل مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في مالي، وهي أنشطة تدعم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ٢٠٧١، و٢٠٥٦، و٢٠٨٥ التي اعتمدها مجلس الأمن على التوالي في تموز/يوليو، وتشرين الأول/أكتوبر، وكانون الأول/ديسمبر، والتي أدانت بشدة تدمير المواقع الثقافية والدينية وعمليات النهب، وحثت جميع الأطراف على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان حماية ممتلكات التراث العالمي في مالي. وإن اعتراف المجتمع الدولي بأهمية حماية التراث في ظل الأزمة في مالي، ولاسيما اعتماد هذه القرارات وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن مالي، الذي يشير إلى عمليات تدمير التراث الثقافي، يمثل سابقة مشجعة على الاعتراف بضرورة معالجة القضايا الثقافية في أنشطة الاستجابة للأزمات، وهي سابقة حُققت بفضل جهود اليونسكو. وتبقى الأمانة، بالإضافة إلى ذلك، على اتصال بالمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى منطقة الساحل لتوعيته بشأن أهمية الحفاظ على التراث الثقافي، كما تبقى على اتصال بالشركاء المؤسسيين الهامين (الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)). فهناك حاجة إلى تقييم الأضرار التي لحقت بالتراث الثقافي، ودعم إعادة بناء الممتلكات المتضررة وإعادة تأهيلها، والاضطلاع بأنشطة لبناء قدرات مديري المواقع والجماعات

---

٥ ١٤٠٠٠٠ دولار أمريكي من اعتمادات قُدمت من صندوق الطوارئ.

٦ ١٧٠٠٠٠ دولار أمريكي وفرتها النرويج.

٧ ٧٠٠٠٠ دولار أمريكي من اعتمادات قدمها صندوق التراث العالمي.

٨ ٤٠٥٠٠ دولار أمريكي من اعتمادات صندوق حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (البروتوكول الثاني).

المحلية في تومبوكتو وغاو في مجال صون التراث. وبالتالي، فإن من المأمول أن تدعم الدول الأعضاء الصندوق الخاص[٩] الذي أنشأته المديرة العامة استجابة لطلب لجنة التراث العالمي في هذا الصدد، وفق ما ورد في القرار ١٩٠م ت/٤ (ثانياً).

٦٦- وفيما يتعلق بعمل اليونسكو في سياق عمل الأمم المتحدة، أنشأ قطاع الثقافة قاعدة بيانات هي الأولى من نوعها لتحليل مدخلات وثائق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما تم استكمال الأداة الخاصة بإدارة المعارف والمتاحة على الإنترنت والتابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتم متابعة الالتزام بجدول أعمال الأمم المتحدة العالمي لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ متابعة حثيثة. وسيستضيف رئيس الجمعية العامة، في ١٢ حزيران/يونيو القادم، نقاشاً مواضيعياً عن الثقافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وحظي اقتراح المديرة العامة الداعي إلى إنشاء فريق عمل خاص تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويعنى بالثقافة والتنمية، من أجل تشجيع التفكير على نطاق الأمم المتحدة بشأن دور الثقافة في التنمية، بموافقة رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى سبيل التحضير للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣، شارك قطاع الثقافة في منتديات إقليمية (اجتماع وزراء الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر وزراء جنوب شرق أوروبا)، أفضت إلى اعتماد توصيات بشأن إدراج الثقافة في تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي دورات الاستعراض الوزاري السنوي.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٦٧- خُصص أكثر من ٥٥٪ من اعتمادات صندوق الطوارئ التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٢ للأنشطة الداعمة للأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا، ولا سيما للأنشطة الخاصة ببناء القدرات في إطار اتفاقيتي عام ١٩٧٢ وعام ٢٠٠٥. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجلت أفريقيا أعلى نسبة لعمليات التصديق على اتفاقية عام ٢٠٠٥. أما فيما يخص التراث الثقافي غير المادي، فقد حظيت أفريقيا بأكبر عدد من الترشيحات المقترحة لدورة عام ٢٠١٣، وذلك نتيجة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات. واتُخذت تدابير لحماية التراث الثقافي في مالي، ولمنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية؛ وتمت عمليات لتعبئة الموارد وأنشئت آليات للتعاون لهذا الغرض. وانضمت مالي إلى البروتوكول الثاني التابع لاتفاقية لاهاي، وهو أمر يمثل تطوراً هاماً في ظل النزاع الدائر. وساهمت البرامج المشتركة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إدراج الثقافة في سياسات التنمية الوطنية في إثيوبيا والسنغال وموزمبيق وناميبيا. كما أُطلقت مبادرات تتعلق بخطة عمل عقد الأمم المتحدة للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٣-٢٠٢٢)، وتواصَل بذل الجهود لتعبئة موارد بديلة لتمويل استخدام التاريخ العام لأفريقيا لأغراض تربوية، وهو برنامج رائد من برامج هذه الأولوية العامة.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

٩ تم خلال الفترة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ جمع ١٥١٧٣ دولاراً أمريكياً (كرواتيا وموريشيوس ومساهمات محدودة عن طريق الإنترنت).

٦٨- استمر العمل منهجياً على تعميم الاهتمام بالمساواة بين الجنسين في إطار البرنامج الرئيسي الرابع، ولا سيما في إطار تنفيذ برامج صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والاتفاقيات الثقافية الرئيسية، أي اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢، واتفاقية صون التراث غير المادي لعام ٢٠٠٣، واتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وبُذلت كل الجهود لبلوغ نسبة أعلى للنساء المشاركات/الخبيرات في الاجتماعات وحلقات العمل، ولإشراك النساء المستفيدات من أنشطة في مجالات التراث والسياحة الثقافية والصناعات الثقافية والإبداع وفي مجالات أخرى. وإن النتائج المحرزة إلى حد الآن مشجعة. وعلى سبيل المثال، فقد حصلت ١١ امرأة (مقابل ٧ رجال) في عام ٢٠١٢ على جائزة برنامج منح اليونسكو – أشبرغ للفنانين.

٦٩- لكن غياب بيانات كمية عن المسائل المتعلقة بقضايا الجنسين يظل يمثل التحدي الرئيسي في هذا المجال. ولهذا السبب، تم اختيار موضوع "المساواة بين الجنسين" ليكون أحد الأبعاد السبعة لمجموعة مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية وهي مؤشرات في طور الإعداد حالياً بوصفها أداة تنفيذية لتطبيق اتفاقية عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المؤشرات مصنفة بحسب الجنس ومتغيرات اجتماعية رئيسية أخرى، بغية تكوين صورة شاملة عن وضع النساء والرجال في المجتمعات، والاقتصادات والحياة الثقافية. وبغية رفع مستوى الوعي في صفوف العاملين في قطاع الثقافة بشأن قضايا الجنسين، وتأمين تعميم مراعاة هذه القضايا بصورة أكفأ ضمن القطاع، أعارت حكومة السويد خبيراً في مجال مراعاة قضايا الجنسين إلى قطاع الثقافة لفترة الخمسة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢.

ثانياً – الاستجابة للوضع المالي

(١) تنفيذ البرنامج

٧٠- ركز تنفيذ البرنامج العادي على محاور العمل التقنينية من ١ إلى ٤. واكتفت اعتمادات صناديق الطوارئ لعام ٢٠١٢ بالتركيز على أولويات البرنامج الأساسي الوارد في الوثيقة ٣٦ م/٥، وهي: العمل التقنيني، سواء ما يتعلق بالالتزامات القانونية، أو بالبرامج التنفيذية لبناء القدرات في هذا المجال؛ والأولوية المتمثلة في أفريقيا، التي شددت عليها برامج بناء القدرات المنفذة في إطار الاتفاقيات؛ والدور القيادي لليونسكو في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما عبر تحضير نسخة عام ٢٠١٣ من تقرير الاقتصاد الإبداعي. وعموماً، فإن ٧٥% من اعتمادات صندوق الطوارئ التي منحت خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، خُصصت لدعم أنشطة تتعلق مباشرة بالعمل التقنيني للقطاع. وقد أتاح هذا الدعم للقطاع النهوض بكل مهامه القانونية الملزمة بموجب الاتفاقيات، بما في ذلك عَقد كل الاجتماعات النظامية المقررة. ومع ذلك، وبينما تخوض أمانات الاتفاقيات مناقشات بصورة حيوية مع الدول المضيفة بغية الحصول على دعم مالي يغطي مصروفات هذه الأمانات، تسود حالة من الشك بخصوص قدرة القطاع المالية على الوفاء بالتزاماته حيال الاثني عشر اجتماعاً نظامياً المفترض عقدها في عام ٢٠١٣ بموجب الاتفاقيات وحيال اجتماع اللجنة العلمية الدولية لمشروع طريق الرقيق.

(٢) فعالية التكاليف وخفض التكاليف الإدارية

٧١- تماشياً مع الهدف ١٦ من خارطة الطريق لتنفيذ الوثيقة ٣٦ م/٥، واصلت الأمانة السعي إلى إيجاد تدابير لخفض تكاليف النفقات المترتبة على إدارة اليونسكو للاتفاقيات. وتمكنت الأمانة من تأمين دعم مالي هام من البلد المضيف للدورة السادسة والثلاثين للجنة التراث العالمي في سان بترسبورغ (الاتحاد الروسي). وتم خفض نفقات الإقامة والطباعة والترجمة الفورية إلى حد بعيد وذلك لجميع الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. كما تم اختصار مدتي كل من الدورة السابعة للجنة اتفاقية عام ٢٠٠٧، والدورة السادسة للجنة اتفاقية عام ٢٠٠٥، بمقدار يومين ونصف.

(٣) تعبئة الأموال والشراكات

٧٢- تماشياً مع الهدف ٩ من خارطة الطريق لتنفيذ الوثيقة ٣٦ م/٥، تمت خلال الفترة قيد الاستعراض تعبئة ما يقارب ٦٣ مليون دولار أمريكي لتعزيز تنفيذ البرنامج الرئيسي الرابع. كما جرى التوقيع على شراكات جديدة مع القطاع الخاص في الصين. فأبرمت على سبيل المثال اتفاقات بميلغ ٢ مليون دولار أمريكي مع شركة واندا غروب، والشركة القابضة صاحبة قناة فينيكس التلفزيونية، وذلك لتوفير دعم لنسخة عام ٢٠١٣ من تقرير الاقتصاد الإبداعي، وبرنامج شبكة المدن الإبداعية، ومؤتمر هانغ زهو الدولي بشأن إسهام الثقافة في التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٣، ولتعزيز الوعي بخصوص حماية التراث الثقافي، ولاسيما في البلدان المتضررة من النزاعات.

ثالثاً – التحديات والدروس المستفادة

٧٣- توفر آليات إعداد التقارير والتقييم الموضوعة في إطار مختلف الاتفاقيات رؤية قيمة عن فعالية تنفيذها على الصعيد الوطني، وتتسم بأهمية خاصة لأنها تثبت أن الأنشطة النظامية والأنشطة التنفيذية ليست ركيزتين منفصلتين، بل أنها نوعان من الأنشطة يشكلان نظاماً متكاملاً يلزم الدول الأطراف بتطبيق الآليات المختلفة على الصعيد الوطني، مثل بناء القدرات، ودعم المؤسسات، وإسداء المشورة القانونية والمشورة بشأن السياسات، وذلك استناداً إلى جدول أعمال عالمي يوضع أثناء الاجتماعات النظامية. إلا أن استمرارية موارد البرنامج العادي المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات، وقدرة القطاع على التنفيذ في الأجل الطويل وفقاً لقواعده التقنينية وعلى مواجهة التحديات الناشئة تشكلان مصدراً للقلق. وسيشكل قرار الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٧٠ بإنشاء لجنة دولية حكومية ضغوطاً إضافية على الميزانية. فالوضع يستدعي المزيد من التركيز في البرنامج وتحديد الأولويات بصورة أوضح خلال دورة التخطيط القادمة، وذلك لتأمين موارد مالية وموارد بشرية من الموظفين تخصص لتنفيذ برامج أعيد تركيزها بالفعل، وللحفاظ على الميزة النسبية لليونسكو وعلى مصداقيتها.

البرنامج الرئيسي الخامس: الاتصال والمعلومات

أولاً – الإنجازات الرئيسية:

٧٤- لقد سعى القطاع خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من فترة العامين وفي إطار القيود المفروضة على الميزانية، سعياً حثيثا إلى تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لاستكمال البرنامج العادي والمساعدة على تحقيق النتائج المنشودة.

٧٥- وقد واصل القطاع التركيز على أولويات محددة وفقا للتقييم الخارجي المستقل وذلك من خلال عمل قسميه في المقرّ مع ضمان التآزر مع المكاتب الميدانية والاهتمام بوجه خاص بالأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا وفي المساواة بين الجنسين. أمّا فيما يخص البرنامج العادي، فقد ظلّ التركيز البرمجي للقطاع متماشياً مع ما تنص عليه الوثيقة ١٨٩م ت/١٥ الجزء الأول ضميمة.

٧٦- وقد احتلّ موضوع توفير بيئة ملائمة لممارسة **حرية التعبير**، باعتبارها شرطاً مسبقاً ضرورياً لتحقيق التحوّل الاجتماعي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والحوار من أجل ثقافة السلام واللاعنف، مركز الصدارة في المناقشات خلال مؤتمر اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي عُقد في تونس في أيار/مايو ٢٠١٢. ويدعو إعلان قرطاج الذي اعتمده المندوبون إلى احترام المعايير القانونية ومعايير السلامة والمعايير الأخلاقية والمهنية المعترف بها دوليا كما يؤكد على أهمية الأخلاقيات في الصحافة وعلى حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الانتفاع بالمعلومات واستخدام الإنترنت باعتبارها عنصرا أساسيا في الديمقراطية المعاصرة والتنمية والنمو الاقتصادي المستدام. وقد وضعت وكالات الأمم المتحدة خلال اجتماعها المشترك الثاني بخصوص سلامة الصحفيين، الذي عُقد في فيينا في يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، استراتيجية لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم بعد أن أقرّها مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٧٧- وجرى تعزيز دور اليونسكو في مسائل إدارة الإنترنت، ولاسيما فيما يتعلق بحرية التعبير على شبكة الإنترنت، وذلك عن طريق مساهمة ملموسة تمثلت في قيام المنظمة بنشر *الدراسة الاستقصائية العالمية عن حرمة الخصوصية الشخصية وحرية التعبير على شبكة الإنترنت*، وذلك في منتدى إدارة الإنترنت في باكو بأذربيجان، بالإضافة إلى تحليل الترابط بين حرمة الخصوصية الشخصية وحرية التعبير على الإنترنت.

٧٨- وبغية مواصلة تعزيز **وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية وتشجيع المشاركة المدنية والاتصال المراعي لقضايا الجنسين من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، قدمت توصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين بدعم من ١٠ مشاركين من وكالات الأمم المتحدة في اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين الوكالات بشأن الاتصالات من أجل التنمية. وهي توصيات تشدد على الحاجة إلى تعزيز التدخلات على المستوى الميداني من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية وذلك ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبدأ العمل في وضع

سياسات بشأن وسائل إعلام المجتمعات المحلية ورسم خرائط واستعراضات تنظيمية وتشريعية في ٤٥ بلداً مما سلّط الضوء بقدر أكبر على أهمية إسهام عمل اليونسكو في تشغيل الإذاعات المحلية من أجل تعزيز التنمية والتنوع على حد سواء. كما بدأ تطويع مناهج الدراية الإعلامية والمعلوماتية في ١٠ بلدان. وتم دعم تسع جامعات ضمن برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية من أجل تشجيع الدراية الإعلامية ضمن برامجها الأكاديمية وأنشطتها الجامعية دعما للمبادرات التعليمية في مجال الصحافة. واتُّخذت خطوات للدمج المنهجي، على مستوى التنفيذ، لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام مع الأداة المختصة التي ابتُكرت حديثا في اليونسكو والمسماة مؤشرات وسائل الإعلام المراعية لقضايا الجنسين وذلك لضمان مراعاة المنظور الجنساني في تقييمات وسائل الإعلام الوطنية وفي رسم السياسات.

٧٩- وواصلت اليونسكو دعم الدول الأعضاء لتمكين المواطنين عبر **تعميم الانتفاع بالمعارف والحفاظ على المعلومات** بما في ذلك التراث الوثائقي. أما في مجال الموارد التعليمية المفتوحة فقد تم تنظيم المؤتمر العالمي الخاص بها في باريس في حزيران/يونيو ٢٠١٢. وجاء انعقاد هذا المؤتمر في مناسبة الذكرى السنوية العشرين لبدء استخدام اليونسكو لمصطلح "OER" كما اعتمد إعلان باريس بشأن الموارد التعليمية المفتوحة الذي يدعو الدول الأعضاء إلى دمج هذه الموارد في سياساتها التعليمية وبالتالي تعزيز تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف. وعلى إثر المؤتمر شرعت عدة دول أعضاء في إعداد سياسات بشأن الموارد التعليمية المفتوحة أو تطوير الموارد التعليمية المفتوحة القائمة. كما نظمت اليونسكو بالتعاون مع جامعة كولومبيا البريطانية وغيرها من الشركاء من منظمات غير حكومية وصناعيين، المؤتمر الدولي "ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والصون" وذلك في فانكوفر في كندا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول ٢٠١٢ بغية بحث المسائل الرئيسية التي تؤثر في رقمنة التراث الوثائقي الرقمي وصونه. وقد أفضى المؤتمر إلى إصدار إعلان فانكوفر الذي يقترح توصيات محددة على اليونسكو والدول الأعضاء فيها والجمعيات المهنية والقطاع الخاص، تهدف إلى ضمان الاستفادة على المدى البعيد من التراث الرقمي والتراث المرقمن حديثا، وإلى صونهما صونا جديرا بالثقة. كما يحث الإعلان على إعداد خارطة طريق تحدد السياسات والحلول التقنية والتنظيمية فضلا عن الشراكات الضرورية بين الأطراف المعنية من أجل تحقيق الرقمنة والصون الرقمي. وسيوفر إعلان فانكوفر التوجيه لبرنامج "ذاكرة العالم" للعمل على صون التراث الرقمي العالمي.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

٨٠- دعماً لبرنامج الأولوية لأفريقيا، يواصل قطاع الاتصال والمعلومات تعزيز حرية التعبير وحرية تداول المعلومات والإعلام الحر والمستقل والتعددي في الدول الأفريقية الأعضاء. كما يستمر تعزيز الشراكات مع مقرر اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحرية التعبير والانتفاع بالمعلومات. وجرى دعم البلدان الأفريقية التي تعيش حالات نزاع أو ما بعد النزاع بغية تطوير وسائل الإعلام من أجل استعادة وتوطيد الديمقراطية والسلام المستدام. وكثف القطاع دعم العمل على سلامة الصحفيين في البلدان الأفريقية بما في ذلك الدعوة إلى عدم تجريم التشهير لصالح بدائل السجن بتهمة القذف. ويواصل القطاع معالجة الحاجة إلى تحسين نوعية الصحافة في أفريقيا عبر بناء قدرات التعليم والمؤسسات التدريبية

في هذا المجال. وقد ظلت أفريقيا تمثل بالنسبة إلى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال المنطقة ذات الأولوية في عملية انتقاء المشاريع.

٨١- ويواصل قطاع الاتصال والمعلومات، علاوة على ذلك، العمل على تمكين المواطن في المنطقة من خلال الأنشطة الداعمة للدراية الإعلامية والمعلوماتية وللإذاعات المحلية، ولاسيما فيما يخص الشباب والمرأة، وذلك في إطار المشروع الخارج عن الميزانية والذي سيتيح إنشاء أكثر من ثلاثين محطة إذاعية في منطقة أفريقيا. ونظرا للأثر البالغ لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولقدرتها على المساهمة في عمليات التنمية، تظل اليونسكو ملتزمة بتعزيز عملها في هذا المجال في أفريقيا، ولاسيما فيما يتعلق برسم السياسات لدعم استراتيجيات الانتفاع المفتوح وبناء القدرات من أجل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم. وقد أسهمت اليونسكو في تحقيق التقدم بشكل كبير في مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الرامي إلى إنشاء شبكة إقليمية لمكتبة افتراضية في الدول الثمانية الأعضاء المنخرطة في هذا الاتحاد. وتسترعي المناسبات العالمية الهامة، مثل المؤتمر العالمي للموارد التعليمية المفتوحة ٢٠١٢، انتباه صانعي السياسات وأصحاب القرار الأفارقة إلى المفاهيم الفريدة لليونسكو فيما يخص مكانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد التعليمية المفتوحة في مجال التعليم.

الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين

٨٢- واصل القطاع دعم الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين من خلال المحافظة على نهج ذي شقين في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياساته وبرامج عمله. وتواصل اليونسكو المساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي الثالث للألفية والأهداف الانمائية الأخرى من خلال التدخلات التي تعالج الأبعاد الثلاثة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمتمثلة في تعزيز القدرات، وإتاحة الانتفاع بالموارد والفرص، والأمن. وقد اضطلع تطبيق مؤشرات تراعي المنظور الجنساني في وسائل الإعلام، عقب مصادقة مجلس البرنامج الدولي لتنمية الاتصال عليها رسميا خلال دورته الثامنة والعشرين في آذار/مارس ٢٠١٢، دورا أساسيا في دعم الدول الأعضاء للمضي قدما في وضع سياسات تراعي المنظور الجنساني وتضمن المساواة بين الجنسين وتمكّن المرأة في وسائل الإعلام ومن خلالها باختلاف أشكالها وبغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة. وبغية زيادة دعم الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين أوْلى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال اهتماما خاصا للمشاريع التي تتضمن عناصر تعنى بالمنظور الجنساني. أما فيما يخص السياسات الوطنية للمعلومات، فقد ضمنت الأنشطة الرئيسية كالمؤتمر العالمي للموارد التعليمية المفتوحة والندوة العالمية "ذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والصون"، المشاركة العادلة للمرأة. كما أفضى إعلان باريس وإعلان فانكوفر إلى إعداد خارطتي طريق توليان المزيد من الاهتمام للعناصر التي تخص المساواة بين الجنسين في الموارد التعليمية المفتوحة وفي الصون الرقمي. وقد أجري مؤخرا تقييم لخطط قطاع الاتصال والمعلومات باستخدام معيار جنساني، وتم إدماج عنصر المساواة بين الجنسين منهجيا في البرمجة العادية والبرمجة الخارجة عن الميزانية.

ثانياً – الاستجابة للوضع المالي

(١) تدابير فعالية التكاليف

٨٣- تم عند الإمكان إيجاد الموارد وإجراء المشاورات عبر الإنترنت لضمان المشاركة على المستوى العالمي بأقل التكاليف، وهذا ما حدث مثلا في الاجتماع الافتراضي المفتوح الذي استخدم برنامج غوغل لإجراء المحادثة الجماعية عن طريق الفيديو في بداية اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي نُظّم في تونس، وفي اجتماع مكتب برنامج المعلومات للجميع في دورته التاسعة عشرة. ولمواجهة القيود المفروضة على الميزانية، تم في كثير من الأحيان إيفاد البعثات على نحو لم تترتب فيه على المنظمة أي تكاليف. وقد ساهمت هبات القطاع الخاص العينية في تحقيق النتائج المنشودة.

(٢) تعبئة الموارد

٨٤- ينفذ القطاع حالياً ٢٩١ مشروعاً يجري العمل فيها وتموَّل من خارج الميزانية بمبلغ إجمالي وصل في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٨,٧ مليون دولار أمريكي، منها ٢٣٦ مشروعا خاصاً بالبرنامج الدولي لتنمية الاتصال تبلغ كلفتها ٧ ١٣٠ ٤٩٤ دولاراً أمريكياً. كما حصل القطاع على تمويلات عاجلة لبعض الأنشطة تقدر بحوالي ١١١٨١٨٠ دولاراً أمريكياً. وجرت خلال السنة تعبئة ما يزيد على ١٠ ملايين دولار أمريكي من خارج الميزانية للترويج لحرية التعبير. وتم إحراز نجاح كبير في تعبئة الأموال من أجل تقديم المساعدة والترويج لتنمية الإعلام في البلدان التي تشهد أوضاع ما بعد النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهو ما يدل على اعتراف واضح بسمعة اليونسكو وميزتها النسبية فيما يخص تنمية الإعلام التعددي الحر والمستقل في البلدان التي تشهد أوضاع ما بعد النزاع.

٨٥- ولمواجهة النقص الحالي في الموارد البشرية، عمل القطاع جاهدا لإيجاد تمويلات من خارج الميزانية واستعارة موظفين، مثل استعارة موظف كبير بدرجة مهني-٤ مسؤول عن إدارة مشروعات كي يعمل في قسم حرية التعبير وتنمية الإعلام، وموظف بدرجة مهني-٤ في مكتب اليونسكو الفرعي في تونس، وموظف بدرجة مهني-١/مهني ٢ في مكتب ويندهوك، بالإضافة إلى إعارات من المجلس النرويجي للاجئين لصالح مكتبي اليونسكو في منروفيا وفي ميانمار.

(٣) إنشاء وتعزيز الشراكات

٨٦- ظلت تنمية الشراكات مع القطاعين العام والخاص وزيادة تعزيزها تمثل أولوية في قطاع الاتصال والمعلومات. وقد أدت الشراكة في التنفيذ مع القطاع الخاص واللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والشبكات، بما فيها الكراسي الجامعية لليونسكو ومراكز اليونسكو من الفئة ٢، إلى تسهيل بلوغ المعايير المبرمجة. وقد تم إيلاء اهتمام خاص بتأمين أثر مضاعف فيما يخص أنشطة التدريب وبناء القدرات. كما قُدمت مساهمات عينية عديدة وكبيرة من أكثر من ٤٥ شريكا أوفدوا مندوبين إلى الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة وإلى مؤتمر "عالم وسائل الإعلام بعد

حادثتي ويكيليكس، ونيوز أوف ذا ورلد"، ومؤتمر الصون الرقمي، والمؤتمر المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بسلامة الصحفيين.

ثالثاً – التحديات والدروس المستفادة

٨٧- إن الانتشار الواسع لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطور الاقتصادات القائمة على المعرفة يؤثران بشكل متزايد في الناس في جميع أنحاء العالم وهو ما يستدعي إعادة النظر في السياسات القائمة منذ زمن وطرح مقترحات لمناهج جديدة بغية المضي قدما في بناء مجتمعات للمعرفة تستوعب الجميع. وعلى الرغم من أن العديد من الأنشطة التي استهلت خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من فترة العامين في إطار برنامج المعلومات للجميع قد صممت للاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في هذا الصدد، فإن من الضروري أن يتم تقديم المزيد من الدعم.

٨٨- ولم يمكن التقدم نحو تحقيق النتائج المنشودة في بعض المناطق بسبب نقص الميزانية وتجميد الوظائف ذات الصلة. بيد أن حضور موظفي قطاع الاتصال والمعلومات ميدانياً بقوة أكبر على النحو المزمع تحقيقه بحلول نهاية عام ٢٠١٣ يشكل أمراً اساسياً لتنفيذ أنشطة رئيسية كالتنسيق لخطة عمل الأمم المتحدة المعنية بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

معهد اليونسكو للإحصاء

أولاً – الإنجازات الرئيسية:

٨٩- أجرى معهد اليونسكو للإحصاء استيفاء قاعدة بياناته الدولية الخاصة بالتعليم وفقا للجدول الزمني المحدد وأدخل عليها عدة تحسينات نوعية. وعلى وجه الخصوص، كانت معدلات الاستجابة عالية جدا لمجموعات البيانات الإقليمية الجديدة بشأن ظروف التعليم في أفريقيا وتعليم الكبار في أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما جرى تحسين نوعية البيانات المتعلقة بتمويل التعليم، وذلك بفضل مشروع بناء القدرات الذي يشمل اليوم البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية منها والناطقة باللغة الإنجليزية وبعض البلدان المختارة في آسيا وأمريكا اللاتينية. ويساعد معهد اليونسكو للإحصاء البلدان والشركاء على تطبيق التصنيف الدولي المقنن للتعليم المنقح حديثا (اسكد). وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ معهد اليونسكو للإحصاء ومؤسسة بروكينغز (Brookings) فريقا دوليا خاصا يعنى **بنتائج التحصيل الدراسي** ويهدف إلى دعم المناقشات بشأن جدول الأعمال الخاص بتطوير التعليم في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٩٠- واحتفالاً باليوم الدولي للمرأة، أصدر معهد اليونسكو للإحصاء، بالتعاون مع قطاع التربية، *الأطلس العالمي للمساواة بين الجنسين في التعليم*. ويقدم الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١٢ مجموعة واسعة من المؤشرات تساعد على القيام بشكل أفضل بتحديد ملايين الأطفال الذين يتسربون بسبب نقائص نظم التعليم ويتركون المدارس غالباً دون أن

يتعلموا القراءة والكتابة. وتكمّل هذا التقرير أداة متاحة على الإنترنت تسمح للمستخدمين بالاطلاع على معدلات الرسوب والتسرب حسب مستويات السنوات الدراسية في المنطقة أو البلد الذي يختارونه.

٩١- واستهل معهد اليونسكو للإحصاء، بالإضافة إلى ذلك، سلسلة جديدة من الأطالس الإلكترونية بغية الوصول إلى جمهور أوسع، وعمل على خفض تكلفة المطبوعات المنشورة ورقيا. وتتوفر حالياً أربع طبعات تتضمن بيانات بشان الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والاتجاهات العالمية في مجال البحث والتطوير (بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة النساء في مجال العلوم)، وأوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم، والعرض والطلب على المدرسين. كما يتواصل العمل على إعداد استقصاءات جديدة بشأن الابتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساهمة الثقافة في الاقتصاد.

ثانياً – التحديات

٩٢- خفض معهد اليونسكو للإحصاء إنفاقه المتوقع لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ من خلال تطبيق مجموعة من التدابير الفعالة من حيث التكلفة. ويسعى المعهد جاهداً إلى العثور على مصادر تمويل جديدة، وإلى توطيد العلاقات مع الجهات المانحة الحالية. ويجدر التأكيد على أن "رأسمال المعهد" يعتمد كليا على ثقة وطمأنينة المنتفعين. لكن المعهد لا يستطيع الحفاظ على كامل جودة معلوماته بعد أن بات لا يملك سوى ٨٠ بالمائة من موارده. وبالتالي فقد يضطر إلى تقليص بعض الأنشطة من أجل تأمين الموارد الكافية لخدماته الأساسية.

تنسيق ورصد الأنشطة المضطلع بها لصالح أفريقيا

أولاً – تقييم عام

٩٣- في إطار صياغة الاستراتيجية التنفيذية لأفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، أجرت إدارة أفريقيا سلسلة من المشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى وكالات من منظومة الأمم المتحدة في أديس أبابا، والخبراء والمؤسسات الأفريقية المختصة، والشركاء في التنمية الأفريقية. وضمت هذه المشاورات أيضاً مجموعات اليونسكو الإقليمية أو الانتخابية أو كليهما، إلى جانب الأمانة، في المقر وخارجه. وقد أتاحت هذه العملية مطابقة مشروع الاستراتيجية مع رؤية الاتحاد الأفريقي، وتحديد التحديات الراهنة والناشئة التي يتعين على القارة مواجهتها، وتحديد الأهداف الاستراتيجية ووضعها في سياق الأهداف الرئيسية للمنظمة ومجالات العمل الرئيسية لصالح أفريقيا في الفترة التي تغطيها الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٩٤- ورغم الصعوبات التي تواجهها الميزانية، واصلت مجمل البرامج الرئيسية، خلال الأشهر الستة المنصرمة، إيلاء اهتمام كبير "للأولوية العامة المتمثّلة في أفريقيا" عند تنفيذ أنشطتها ومشاريعها.

٩٥- فقد كرست هذه البرامج، من باب الأولوية، جزءاً لا يستهان به من تمويل صندوق الطوارئ الذي خصص لها، بالإضافة إلى الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمت تعبئتها، لتنفيذ الأنشطة في أفريقيا.

٩٦- وعلاوة على ذلك، فقد كانت الأنشطة المنفذة متماشية مع قرارات الاتحاد الأفريقي وأطر عمله ومع الالتزامات التي تعهدت بها المنظمة في هذا الإطار وفي مجالات اختصاصها. وأيّا كان القطاع، فقد عكفت معظم الأنشطة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية.

٩٧- ومن هذا المنطلق، شمل عمل اليونسكو إجمالا المحاور التالية: (١) المساعدة على تصميم ووضع سياسات علمية، (٢) تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، (٣) تنفيذ توصيات مؤتمر نيروبي الدولي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوصيات مؤتمر الوزراء الأفارقة المعنيين بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، (٤) تنفيذ الأطر التقنينية في مجال الثقافة، (٥) النهوض بالتراث الأفريقي الثقافي والطبيعي وتكوين الخبرات، (٦) الإدارة المستدامة للبيئة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، (٧) دمج الشباب الأفريقي اجتماعياً ومهنياً وتعزيز مشاركته في حفظ السلام وفي عملية التنمية، (٨) تعزيز النظم التعليمية من خلال تدريب المعلمين وتشجيع الجودة في التعليم والتعليم عن بعد بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٨- وختاماً، فقد تمت معالجة المواضيع والقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على نطاق مجمل البرامج.

ثانياً – الدروس المستفادة والصعوبات والآفاق

٩٩- ظلت القيود المفروضة على الميزانية تمثل الصعوبة الأساسية خلال الأشهر الستة المنصرمة، وعليه يُستحسن للأنشطة المستقبلية أن تحشد مزيداً من الشركاء في أفريقيا ولصالحها، وذلك على غرار تعاوننا مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ونيجيريا وأنغولا.

١٠٠- ويقتضي هذا المسعى الذي تتطلع إليه الوفود الأفريقية أيّما تطلع، وضع استراتيجية اتصال ملائمة تكفل الإعداد له ودعمه. كما ينبغي إدراج هذه الأنشطة في سياق خاص بوضع أطر عمل جديدة تتمثل في: (١) آلية العمل خارج المقر في أفريقيا، (٢) الاستراتيجية التنفيذية لبرنامج "الأولوية العامة المتمثّلة في أفريقيا"، و(٣) الدورة الجديدة للبرمجة.

البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا وتنفيذ اليونسكو لهذا البرنامج

١٠١- يضم البرنامج الخاص بأفريقيا ٣١ مشروعاً صممته وأعدّته أفرقة مشتركة بين القطاعات شاركت فيها مجمل مكاتب اليونسكو ومعاهدها في أفريقيا. وبعد إجراء عملية تقييم مشتركة أيضاً بين القطاعات، وافقت لجنة إدارة البرنامج والمديرة العامة على ١١ مشروعاً حظيت بتمويل إجمالي قدره ٦٦٦ ١٩٦ ١ دولاراً أمريكياً. وكُلف مساعد المديرة العامة

المسؤول عن "إدارة أفريقيا"، بالتنسيق الاستراتيجي الذي ستضطلع به هذه الإدارة التي تحرص بوجه خاص على اتساق المبادرات والأنشطة مع أولويات الوثيقة ٣٦م/٥ والتنفيذ الإجمالي للأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا. وحرصاً على ضمان اتساق المشروعات وتيسير متابعتها، فقد تمّ العمل في تنفيذ المشروعات وفق محاور عمل تلائم مواضع الاهتمام في هذه المشروعات وأوجه التكامل بينها، ويضطلع بمتابعتها وتنسيقها بين القطاعات أخصائيو البرنامج الذين يشكلون جهات تنسيق على مستوى المقر. ويجري الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية في الميدان على قدم وساقٍ تحت إشراف وإدارة رؤساء الأفرقة، كما تستفيد هذه الأنشطة من شراكات تقنية ومالية لا يستهان بها.

١٠٢- وترمي الأنشطة الجاري تنفيذها إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

(١) تعزيز مضمون نظم التعليم والقدرات التعليمية المرتبطة بالتعليم من أجل السلام ودرء النزاعات، مع التشديد بشكل خاص على التدخلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا بفضل إدارة الموارد الطبيعية الحدودية المتجددة إدارة مشتركة ومستدامة وبفضل التعاون الثقافي والعلمي في معازل المحيط الحيوي ومواقع اليونسكو التي تحميها اتفاقية التراث العالمي.

(٣) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على استخدام آلية رصد الجفاف بوصفها أداة تشغيلية للرصد شبه الآني والتنبؤات الموسمية.

(٤) إعداد برنامج إلكتروني لليونسكو يكون مفتوح المصدر ويعنى بإدارة الموارد المائية، وإعداد أدوات تتيح التعلم عن طريق الإنترنت.

(٥) تعزيز مناهج اليونسكو النموذجية لتعليم الصحافة.

(٦) النهوض باللغات الأفريقية التي تتجاوز الحدود الوطنية، وذلك من خلال ترجمة المواد المنتجة ونشرها عبر الوسائل السمعية والبصرية ووسائل الإعلام، وتدريس اللغات الأفريقية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

(٧) تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم بالأجهزة المحمولة والانتفاع بالتراث غير المادي لتعزيز الروابط بين الثقافة والتعليم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة.

(٨) بناء مهارات الشباب إناثاً وذكوراً لإتاحة مشاركتهم في المشروعات الاجتماعية وتعزيز ثقافة السلام في أفريقيا.

الصعوبات والدروس المستفادة والآفاق

١٠٣- أسفر التعاون بين القطاعات ومرافق خدمات المقر والمكاتب الميدانية عن نتائج إيجابية ومفيدة للغاية، إذ ساهم بوجه خاص في تبادل الخبرات بشأن التجارب (الناجحة منها والفاشلة)، وفي تعزيز روح العمل الجماعي. غير أن الأنشطة الخاصة بتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية، ولاسيما في أفريقيا، لا تزال تستدعي تحسين تحديد الجهات المستهدفة فيها مستقبلاً.

تنسيق ورصد الأنشطة المضطلع بها لصالح أولوية المساواة بين الجنسين

أولاً – التقييم الاستراتيجي العام

١٠٤- واصلت اليونسكو في الفترة التي يشملها هذا التقرير تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين من خلال ما يلي: إسداء المشورة وإقامة الحوار؛ والترويج الرفيع المستوى؛ وتنمية القدرات؛ والتنسيق وإقامة الشبكات؛ وعقد الشراكات وضمان استمرارها بعدة وسائل منها تنفيذ المبادرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وبتعميم مراعاة هذه المساواة على الصعيد الميداني[١٠]. وفي إطار هذه الجهود، ما برحت المنظمة تستخلص الدروس من آلياتها وأساليب عملها وتطوّع وتعتمد مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات الجديدة، التي تأخذ بها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وتطبقها لديها.

١٠٥- وبدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عملية تقييم خارجية مستقلة للأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، قام مرفق الإشراف الداخلي بتنسيقها وإدارتها. وتتضمن عملية التقييم هذه ثلاثة عناصر: (١) مراجعة لمسألة مشاركة المرأة أجرتها منظمة العمل الدولية ولم تتحمل فيها اليونسكو أية تكاليف. واستكمل فريق منظمة العمل الدولية عمله في اليونسكو وهو في طور وضع الصيغة النهائية للتقرير ليقدمه إلى مرفق الإشراف الداخلي؛ (٢) يجري الآن تقييم خارجي (لا يشمل العناصر التي سبق أن تناولتها المراجعة الخاصة بمشاركة المرأة وتم تمويله من موارد خارجة عن الميزانية قدمتها السويد)، ويتولى هذا التقييم خبير استشاري سويدي استعان به مرفق الإشراف الداخلي وهو خاضع لإدارة هذا المرفق؛ (٣) تقييم شامل لعمليات التقييم السابقة التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي في هذا المجال. ويعرض مرفق الإشراف الداخلي على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة تقريراً جامعاً لعمليات التقييم.

١٠٦- وثمة تقييم داخلي أجراه قسم المساواة بين الجنسين يشير إلى أن تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين كانت أكثر فاعلية في المسائل التالية: (١) تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في السياسات العامة والأطر والوثائق الاستراتيجية – بما فيها الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة – وذلك بإسهام كبير ملموس من قسم المساواة بين الجنسين؛ (٢) أنشطة الترويج والحوار الخاص بالسياسات على جميع المستويات من خلال إدراج المساواة بين الجنسين في

---

١٠ انظر أيضاً ما يرد في الوثيقة ١٩١م ت/٤ الجزء الأول (باء) من أمثلة بارزة عن تنفيذ البرنامج وعن المنجزات المتاحة على الإنترنت.

أهم الأحداث التي تنظمها اليونسكو وكذلك من خلال المبادرات البرنامجية الخاصة بالجنسين؛ (٣) تعزيز قدرات الموظفين والمنظمة من خلال دورات تدريبية مخصصة للمساواة بين الجنسين وعمليات استعراض لإجراءات المنظمة في هذا الشأن.

١٠٧- أما أنشطة اليونسكو التي تدعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الميداني، فتتسم بتعدد الأوجه وتؤدي إلى نتائج إيجابية، ولكن لا يزال إنتاج الوثائق والتقارير بشأنها أقل مما ينبغي.

١٠٨- وواصلت اليونسكو على الصعيد الخارجي العمل بنشاط وفعالية مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي توج بتوقيع رئيسي الوكالتين مذكرة تعاون في أيار/مايو ٢٠١٢ توضح الميادين المحددة للتآزر بينهما. كما أن الشراكات مع الشبكات الأكاديمية وشبكات رسم السياسات والمجتمع المدني يواصل تطويرها وتعزيزها من خلال التعاون في جميع مجالات اليونسكو.

ثانياً – الاستجابة للوضع المالي

١٠٩- *تنفيذ البرنامج* – في ظل الوضع المالي للمنظمة، تم تحقيق التقدم في تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين إلى حد كبير من خلال تعبئة موارد من خارج الميزانية للمبادرات الخاصة بقضايا الجنسين. وتم بذل جهود لضمان تركيز استخدام الموارد في قطاعات البرنامج – سواء فيما يخص الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية – على تحقيق أعظم الأثر الممكن، وضمان تركيز استخدام الموارد في الأمانة على إنشاء بنى وقدرات مستدامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وبما أن عمل قسم المساواة بين الجنسين – وهو الوحدة المركزية المسؤولة عن تنسيق ورصد هذه الأولوية في الأمانة – يقوم أساساً على خبرات موظفيه، فقد تسنى تخفيف أثر نقصان الموارد الكبير في الميزانية العادية من خلال تدريب وتشغيل متدربين لفترات قصية أو طويلة وتفادي الاستعانة بالموظفين المؤقتين والخبراء الاستشاريين. كما أن قسم المساواة بين الجنسين واصل استخدام المشاركة الافتراضية في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات وفي غيرها من الاجتماعات، وخفض الأسفار إلى أدنى حد ممكن، وأوقف جميع الإصدارات حتى إشعار آخر.

١١٠- *تعبئة الأموال* – تصدت اليونسكو للتحديات التي فرضها الوضع المالي الحالي للمنظمة من خلال السعي إلى الحصول على تمويل خارجي من عدد أكبر من المصادر. وفي حين تواصلت الجهود الرامية إلى جمع الأموال للبرامج الخاصة بقضايا الجنسين مثل الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء وبرنامج النساء في العلوم المشترك بين شركة لوريال واليونسكو، والمؤشرات الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين، وحققت هذه الجهود نجاحاً متواصلاً، تم تأمين موارد من أموال الودائع اليابانية ومن آلية الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، التابع للمفوضية الأوروبية، من أجل مبادرات المستوى القطري التي ينسقها قسم المساواة بين الجنسين وتنفذ بالتعاون مع المكاتب الميدانية والشركاء المحليين.

ثالثاً – التحديات والدروس المستخلصة

١١١- لم تصبح المساواة بين الجنسين أولوية عامة في اليونسكو إلا منذ عام ٢٠٠٨، ويجري حالياً تنفيذ خطة العمل الأولى بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وكما يرد في الملحق باء، تحدث جهود اليونسكو أثراً وتحرز نتائج ملموسة وواضحة على الصعيد القطري وداخل الأمانة.

١١٢- وعلى الصعيد الموضوعي، برز تعميم منظور المساواة بين الجنسين باعتباره الاستراتيجية الواعدة فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين في أعمال اليونسكو. ولكن ليس هناك دائماً إدراك تام لهذه الاستراتيجية. فإن المبادرات الخاصة بقضايا الجنسين، التي ترمي إلى معالجة الفجوات في المجالات أو السياسات التي تسود فيها أوجه تفاوت كبيرة بين الجنسين — من خلال التركيز على تمكين النساء والرجال على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وعلى تغيير قواعد الرجولة والأنوثة — فينظر إليها أحياناً وكأنها كافية لتنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين في اليونسكو.

١١٣- وفضلاً عن ذلك، فإن الالتزامات القوية بتحقيق المساواة بين الجنسين من حيث المبدأ لا تترجم دائماً على النحو الأمثل إلى عمل فعال في سائر مراحل البرمجة، أي التخطيط وتخصيص الميزانية والتنفيذ والرصد وتقديم التقارير والتقييم. كما أن مستوى الالتزام بالمساواة بين الجنسين يتفاوت بين الدول الأعضاء والجهات المانحة للأموال الخارجة عن الميزانية، التي لها تفسيرات مختلفة لما يمثله التمكين والمساواة بين الجنسين، وبالتالي السبل التي ينبغي اتباعها لتنفيذ هذه الأولوية.

١١٤- وإن تخصيص الأموال الكافية في إطار الميزانية العادية يمثل بطبيعة الحال شرطاً حاسماً لتحقيق نتائج فعالة ومستدامة. ومع أن تتبع الموارد المالية المخصصة لدعم تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين ليس ممكناً في إطار نظم الميزنة القائمة حالياً في اليونسكو، فإن تحليلات خطط العمل والتقديرات الخاصة بمخصصات الميزانية التي أجراها قسم المساواة بين الجنسين تشير إلى أن قطاعات البرنامج تخصص في ميزانياتها حداً أدنى للمساواة بين الجنسين، يمتد من ٥ إلى ٢٠ في المائة.

١١٥- وثمة قضية ترتبط بالتحدي المتمثل في نقص الموارد المالية، وهي قضية الخبرة المتوافرة في اليونسكو فيما يخص المساواة بين الجنسين. فعلى الرغم من أن قسم المساواة بين الجنسين قد حصل على العدد الكامل من موظفيه لمدة عشرة أشهر خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٢ – إذ إنه يضم خمسة موظفين مهنيين يقودهم مدير ويدعمهم موظف من فئة الخدمة العامة – فإن هذه الوحدة المركزية المسؤولة عن المساواة بين الجنسين لا تزال واحدة من أصغر المجموعات في منظومة الأمم المتحدة. وتواصل الشبكة المحسنة لمنسقي قضايا الجنسين في المقر وفي المكاتب الميدانية والمعاهد، تقديم الدعم لجهود قسم المساواة بين الجنسين. ولكن بالنظر إلى أن أعضاء هذه الشبكة ليسوا متخصصين في المساواة بين الجنسين في حد ذاتها، وإنما هم موظفون مهنيون من ذوي الخبرة في مجالات أخرى ولهم اهتمام بالمساواة بين الجنسين، فإن ذلك يحد من مساهمتهم وفعاليتهم. وإضافة إلى ذلك، من المستحسن جداً أن يكون

هناك مستشارون مفرغون متخصصون في شؤون المساواة بين الجنسين في المكاتب الإقليمية في إطار العملية اللامركزية الرامية إلى تعزيز أنشطة اليونسكو لصالح تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد الميداني.

١١٦- وأخيراً وليس آخراً، ثمة تحد كبير يواجه العمل على تعزيز مسألة تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين ويتمثل في نقص البيانات الموثوق بها والمترابطة والمنهجية الموزعة بحسب الجنسين في مختلف مجالات اليونسكو.

الإشراف الداخلي

١١٧- نفذ مرفق الإشراف الداخلي، على مدار فترة الاثني عشر شهراً الماضية، برنامج عمل شامل يغطي عمليات المراجعة الداخلية والتقييم والتحقيق الداخليين. كما قدم مرفق الإشراف الداخلي جملة من خدمات الدعم الإداري والاستشاري إلى المنظمة منها تيسير متابعة التقييم الخارجي المستقل لليونسكو. وركز برنامج العمل كذلك على مساعدة اليونسكو في الاستجابة لوضعها المالي بتحديد المجالات التي تحتاج إلى زيادة الفعالية والكفاءة، والتوفير في التكاليف، وتحسين ضمان القيمة مقابل المال المنفق.

١١٨- وسعياً إلى بلوغ هذه الغاية، تمثلت الجوانب الرئيسية لبرنامج عمل مرفق الإشراف الداخلي في الالتزامات المتعلقة بكراسي اليونسكو الجامعية وجوائز اليونسكو، والمعاهد والمراكز من الفئتين ١ و٢، والحسابات الخاصة، واسترداد التكاليف، والأولوية لأفريقيا. ويرد المزيد من التفاصيل في الوثيقة ١٩١م ت/الجزء الأول (باء).

١١٩- وتضمنت التحديات الرئيسية والدروس المستخلصة خلال فترة التنفيذ ما يلي:

- الحاجة إلى إجراء عمليات تقييم دورية لغايات الشراكات ومدى اتساقها مع البرنامج، والقيام بعمليات تقييم أكثر انتظاماً للمشروعات الواسعة النطاق الخارجة عن الميزانية بغية استخلاص الدروس والإبلاغ عن النتائج، وإدماج الإبلاغ عن نتائج المعاهد من الفئة ١ إدماجاً أفضل في إطار اليونسكو المتعلق بالإدارة المستندة إلى النتائج. ويتمثل أحد المشروعات الجارية التي تتناول هذه التحديات في إعداد قائمة جرد للمشروعات الخارجة عن الميزانية وضمان جودتها. ويرمي هذا المشروع إلى إعداد لمحة تحليلية عامة عن عمليات تقييم المشروعات الخارجة عن الميزانية والعناصر المتعلقة بتحسين المواد الإرشادية.

- كما اعترفت منظومة الأمم المتحدة بأكملها بالصعوبة الرئيسية الكامنة في تطبيق النهوج الصارمة المتبعة في تقييم العمل المعياري والتقنيني. ويتعاون مرفق الإشراف الداخلي، في هذا الصدد، مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لإعداد كتّيب عن تقييم العمل المعياري، وذلك من أجل التركيز على المشكلات المنهجية. وفضلاً عن ذلك، شرع مرفق الإشراف الداخلي مؤخراً في تقييم عمله المعياري في قطاع الثقافة؛

- ويجري التخفيف جزئياً من آثار الانخفاض الملحوظ الذي سجلته ميزانية مرفق الإشراف الداخلي المخصصة للأنشطة، وذلك بفضل الجهود الناجحة التي بُذلت من أجل استجذاب موارد خارجة عن الميزانية مثل تمويل عمليات تقييم الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، والعمل المعياري في قطاع الثقافة.

المعايير الدولية والشؤون القانونية

١٢٠- واصل مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية التركيز، خلال الاثني عشر شهراً الأولى من الفترة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣، على حماية مصالح اليونسكو وعلى تنسيق تطبيق الوثائق التقنينية للمنظمة. ودافع المكتب بالفعل عن مصالح المنظمة (مثل حمايتها ضد أي استخدام غير مرخص به لاسمها وشعارها وضد جميع الادعاءات التي لا تستند إلى أسس قانونية، والتذكير بالمزايا والحصانات التي تتمتع بها، وغيرها من المصالح)، وحرص على مواصلة تقديم المساعدة القانونية إلى القطاعات والمكاتب الميدانية، ولاسيما بشأن فحص وتحسين طائفة واسعة من مشروعات الاتفاقات/العقود التي أبرمتها المنظمة. كما قدم المكتب دعماً قانونياً إلى المرافق الداخلية وبخاصة إلى مكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بتحرير المنشورات الإدارية وإبداء آرائه بشأن اعتراضات الموظفين.

١٢١- وإضافة إلى ذلك، شارك المكتب بفعالية في أعمال الهيئات الدولية الحكومية المعنية بتنفيذ الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ مؤخراً، وهي اتفاقيات أعوام ١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وذلك من خلال إسداء المشورة القانونية إلى أمانة الاتفاقيات الأخرى. وفيما يتعلق بتنسيق العمل المعياري، واصل المكتب حرصه، في إطار المهمة الأولى للجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات التابعة للمجلس التنفيذي، على تنفيذ إجراءات المتابعة الجديدة التي اعتمدها المجلس في عام ٢٠٠٧ (المطبقة على اتفاقيات أعوام ١٩٦٠ و١٩٧٠ و١٩٨٩ وعلى التوصيات الإحدى عشرة التي أعلن المؤتمر العام أولويتها في عام ٢٠٠٧).

١٢٢- وواصل المكتب، فضلاً عن ذلك، إسداء المشورة القانونية إلى المجلس التنفيذي في دورتيه التاسعة والثمانين بعد المائة والتسعين بعد المائة، وقام بإعداد العديد من الوثائق المقدمة إليه في إطار أعمال لجنته المختصة بالاتفاقيات والتوصيات. وتجدر الإشارة في الختام إلى أن المكتب اضطر إلى تلبية العديد من طلبات المشورة القانونية في ظل عدم كفاية الموارد البشرية مع الحفاظ، في الوقت ذاته، على مستوى مرض من الجودة في مشورته وخدماته القانونية.

تنفيذ البرامج اللامركزية في المكاتب الميدانية

حقق مكتب التنسيق الميداني، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، نتائج في المجالات التالية:

(١) إصلاح اللامركزية

١٢٣- واصل مكتب التنسيق الميداني تنسيق الإصلاح الشامل لطرائق حضور اليونسكو في الميدان، إذ قام بضمان توافر أفضل سبل التواصل مع قطاعات المقر والخدمات المتعلقة بالبرامج، ومرافق الخدمات، وبخاصة في مجالي التخطيط والتنفيذ. وعملاً بقرارات المجلس التنفيذي، ركزت عمليات التنفيذ على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتم التعويض إلى حد بعيد عن آثار القيود المالية بفضل الأموال المخصصة للإصلاح الميداني من صندوق الطوارئ، ويجري تنفيذ الإصلاح وفقاً للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي.

١٢٤- وبالتعاون الوثيق بين إدارة أفريقيا ومكتب التخطيط الاستراتيجي ومكتب الإدارة المالية ومكتب إدارة الموارد البشرية رُسمت خطة كاملة لتنفيذ الإصلاح الشامل في أفريقيا تضم خططاً لتعزيز جميع المكاتب بالموظفين (المكاتب الإقليمية المتعددة القطاعات والمكاتب القطرية). واكتملت عملية التنفيذ في منطقة الساحل بغرب أفريقيا بإنشاء مكتب إقليمي في داكار وبتحويل مكتب باماكو من مكتب جامع إلى مكتب قطري، كما اكتملت في شرق أفريقيا بإنشاء المكتب الإقليمي في نيروبي وتحويل المكتب الواقع في دار السلام من مكتب جامع إلى مكتب قطري في تنزانيا. وأنشئ بالإضافة إلى ذلك، مكتب قطري جديد في جنوب السودان (جوبا) يعمل بصورة تامة.

١٢٥- وتم التفاوض مع السلطات المحلية بشأن إنشاء مكتب قطري جديد في كوت ديفوار (أبيدجان). وأُعدت خطط تتعلق ببرنامج الدعم الإداري في أديس أبابا، ولكن تم تأجيل تنفيذها إلى أوائل عام ٢٠١٣ نظراً للإصلاح الجاري للمكاتب الإدارية في مقر المنظمة.

١٢٦- وتم التشاور مع جميع الأطراف المعنية بشأن تبسيط تسلسل التبعية الإدارية القائمة وزيادة تفويض السلطات والمساءلة إلى المديرين ورؤساء المكاتب الإدارية بما يتفق مع قرارات المجلس التنفيذي.

١٢٧- وسعياً إلى ضمان أفضل نسبة بين التكاليف والفوائد وبين الفعالية في المكاتب الميدانية الفردية، تم تحليل اتفاقات البلدان المضيفة وإعادة التفاوض بشأنها عند الاقتضاء.

(٢) دعم المكاتب الميدانية

١٢٨- يمثل مكتب التنسيق الميداني وسيلة الاتصال الأساسية بين المقر والمكاتب الميدانية وفيما بين هذه المكاتب. وعلى الرغم من أن مهمة رصد الميزانيات التنفيذية للمكاتب الميدانية أصبحت من اختصاص مكتب التنسيق الميداني باعتبارها جزءاً من الإصلاح الشامل للخدمات المالية، فقد ساهم مكتب التنسيق الميداني في تحسين إدارة هذه الأموال

وتنظيمها بالتعاون الوثيق مع مكتب الإدارة المالية. وسعى مكتب التنسيق الميداني، بالتعاون مع قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، ومكتب إدارة المعارف ونظم المعلومات، أيضاً إلى تحسين برامج المعلومات والهيئات المختصة بالاتصالات، وذلك لإتاحة اتصال أفضل، وإبراز أنشطة اليونسكو في هذا المجال بمزيد من الوضوح. وفي العديد من الحالات، أدى مكتب التنسيق الميداني دوراً أساسياً في تأمين القدر الكافي من الاتصال بين المقر والمكتب الميداني بغية ضمان تقديم الدعم الكافي.

١٢٩- وبما أن مكتب التنسيق الميداني مسؤول عن تقييم أداء جميع المديرين ورؤساء المكاتب الميدانية، فهو يظل على اتصال وثيق بهؤلاء الزملاء ويقود عملية تعيين مديرين ورؤساء جدد عند الاقتضاء.

(٣) تحسين سلامة وأمن الموظفين والمباني

١٣٠- يرتبط تحقيق النتائج المتعلقة بالأمن الميداني وبخاصة النتائج المتعلقة بتحقيق مستوى مقبول من الأمن، ارتباطاً مباشراً بمدى توفر الموارد المالية إذ يتم استيفاء مقتضيات الأمن من خلال تطبيق تدابير أو توفير معدات أو خدمات تتيح إقامة ظروف عمل ومعيشة آمنة. ومن ثم، تَمثل التحدي والإنجاز الرئيسيان خلال عام ٢٠١٢، في الترويج الفعال للحفاظ على مستوى كاف من التمويل يتيح الحفاظ على وضع يتسم بمستوى دائم من الأمن والاستجابة الفعالة للطوارئ الأمنية. ويجدر التشديد مجدداً على أن الوجود في الميدان ينطوي على تكاليف أمنية غير قابلة للضغط. ويبقى تمويل التكاليف الأمنية من خلال المشروعات الخارجة عن الميزانية يشكل صعوبة أساسية يظل فيها تمويل الاحتياجات الأمنية من خلال ميزانية البرنامج العادي التوجه السائد. ويعد مثالا مكتب كابول و مشروع مكتب اليونسكو في طرابلس مثالين نادرين تسهم، في إطارهما، الأموال الخارجة عن الميزانية إسهاماً ملحوظاً في سد الاحتياجات الأمنية (ويتم التمويل على هذا النحو بالكامل في حالة طرابلس).

(٤) تنسيق أنشطة الاستجابة لأوضاع ما بعد الأزمات

١٣١- واصل مكتب التنسيق الميداني مهمته في تنسيق استجابة اليونسكو لاحتياجات البلدان التي تعرضت لأزمات. وقُدم معظم هذا الدعم من خلال آلية البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بدور اليونسكو في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، الذي يضطلع فيه مكتب التنسيق الميداني بدور الأمانة، ويرد بيان إنجازاته في جزء منفرد أدناه. وإضافة إلى هذه الإنجازات، ركزت اليونسكو بوجه خاص، خلال الفترة التي قيد الاستعراض، على منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأسهم افتتاح مشروعي مكتبي اليونسكو في طرابلس (ليبيا) وتونس العاصمة (تونس) في مواصلة تعزيز دعم هذا النوع من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. كما قدم مكتب التنسيق الميداني إرشاداً استراتيجياً ومساعدة إلى عدد من المكاتب الميدانية لدعم مشاركتها الفعالة في الاستجابات المشتركة مع منظومة الأمم المتحدة.

١٣٢- وفيما يخص العلاقات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، ظل مكتب التنسيق الميداني يضطلع بعمله كجهة اتصال تعنى بالتنسيق لدعم المكاتب الميدانية ومكاتب الاتصال، وتنسق مشاركة اليونسكو في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية؛ وفي إدارة عمليات حفظ السلام؛ وفي عمليات تقييم الاحتياجات في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، التي تضطلع بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتساهم اليونسكو بانتظام في الصناديق الاستئمانية المتعددة الجهات المانحة الخاصة بالبلدان التي تشهد أوضاعاً إنسانية خاصة و/أو تمر بمرحلة انتقالية، منها الصندوق الإنساني المشترك لجنوب السودان، والصناديق الاستئمانية للعراق، فضلاً عن المحور المواضيعي لصندوق الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق "بتسوية النزاعات وبناء السلام" والتي وظفت اليونسكو في إطارها اعتمادات قدرها ٥,٦ مليون دولار أمريكي في البرازيل، وبنما، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ولبنان، والمكسيك، وهاييتي.

البرنامج المشترك بين القطاعات: دعم اليونسكو للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث

١٣٣- يدعم البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بالبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، تقديم استجابة استراتيجية ومتجانسة للجوانب الإنسانية في أوضاع ما بعد النزاعات، وللتخفيف من مخاطر الكوارث، وبناء السلام، ودعم التحولات السياسية.

١٣٤- وتم في إطار هذا البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، عقد اجتماعات شهرية تقريباً، وركز بصورة أساسية في عام ٢٠١٢ على التحولات السياسية والاستجابات للأزمات الطارئة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والقدرة على تخفيف مخاطر الكوارث المتعلقة بالفيضانات والجفاف؛ ودعم مشروعات المكاتب الفرعية المعنية بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث و إنشاء مكاتب قطرية جديدة؛ فضلاً عن إعداد مشروعات مشتركة بين القطاعات.

١٣٥- وبعد استعراض ٤٣ مشروع مقترحاً قدمها ٢٧ مكتباً ميدانياً، أخذ البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، يتولى تنسيق مشروعات مع ثماني وحدات ميدانية (وحدات إسلام آباد، وأكرا، وتونس العاصمة، وجوبا، ونيروبي، ونيودلهي، وهانوي، ووينديهوك) من خلال تخصيص اعتمادات تمت الموافقة عليها بمقدار ٠٠٠ ٥٠٥ دولار أمريكي من البرنامج العادي و٠٠٠ ٤٣٥ دولار أمريكي من صندوق الطوارئ. كما تمت الموافقة على مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي لإنشاء صندوق احتياطي مخصص للطوارئ الجديدة المتعلقة بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث. واستُخدم هذا الصندوق حتى الآن في غزة والصومال.

١٣٦- وفي عام ٢٠١٢، قدم البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث – من خلال أمانته في مكتب التنسيق الميداني – دعماً مالياً ولوجستياً أساسياً إلى مشروعات إقامة المكاتب الفرعية المعنية بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، المزمع إنشاؤها في تونس العاصمة، والصومال، وطرابلس، وغزة، وميانمار، فضلاً عن تطوير المشروعات المتعلقة بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، وإنشاء مكتبين قطريين جديدين في

جنوب السودان وكوت ديفوار. كما نسقت أمانة البرنامج المشترك بين القطاعات المعني بأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، الدعم المقدم إلى المكاتب في أفغانستان، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، والكونغو- برازافيل، والعراق، وهاييتي، فضلاً عن منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي.

١٣٧- ويبدو أن تعزيز دور اليونسكو المتخصص في الاستجابة لأوضاع ما بعد الأزمات يلقى دعماً واسعاً من الدول الأعضاء، إلا أنه ينبغي للأمانة أن تستمر في استخدام الحد الأدنى من الاعتمادات العادية واعتمادات الطوارئ من أجل استقطاب دعم مالي إضافي من خارج الميزانية، مع بناء مصداقية أكبر في الوقت ذاته فيما بين الجهات المانحة وفي إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

صون التراث الثقافي، بما في ذلك المكتبات ومجموعات المخطوطات القديمة والحفاظ على المؤسسات الاجتماعية التعليمية في شمال مالي (متابعة القرار ١٩٠م ت/٤ (ثانياً))

١٣٨- تم الاضطلاع بأنشطة لحماية الممتلكات الثقافية في مالي، بدعم من صندوق الطوارئ. وأدى ذلك إلى توزيع مواد اعلامية على هيئة الأركان العسكرية في مالي وعلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تيسير حماية هذه الممتلكات في حالة حدوث تدخل عسكري، وكذلك على أجهزة الشرطة، والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني. ونُفذت في الميدان برامج لبناء القدرات لتدريب القوات المسلحة على مكافحة الاتّجار غير المشروع بالممتلكات، مع تعبئة البلدان المجاورة في هذا الصدد. وجرى في موازاة ذلك، الشروع في تنفيذ برنامج للصون العاجل للمخطوطات في تومبوكتو، كما قُدم دعم من صندوق التراث العالمي إلى حكومة مالي يسهم في الجهود الرامية إلى صون ممتلكات تومبوكتو وضريح أسكيا الذي أدرجته لجنة التراث العالمي في دورتها السادسة والثلاثين (التي عقدت في سان بيترسبورغ، بالاتحاد الروسي) في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وقدمت اللجنة المعنية بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح مساعدة مالية من أجل اتخاذ تدابير عاجلة لصالح مجموعات المتاحف وضريح أسكيا والمواقع المرتبطة به. ويجري تنفيذ هذه الأنشطة الملموسة بالتعاون الكامل مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في مالي، وهي أنشطة تدعم وتساعد هذه الأنشطة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ٢٠٧١ و٢٠٥٦ و٢٠٨٥ التي اعتمدها مجلس الأمن على التوالي في تموز/يوليو، وتشرين الأول/أكتوبر، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتي أدانت بشدة تدمير المواقع الثقافية والدينية وعمليات النهب، وحثت جميع الأطراف على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان حماية ممتلكات التراث العالمي في مالي. وإن اعتراف المجتمع الدولي بأهمية حماية التراث في ظل الأزمة التي تمر بها مالي، ولا سيما اعتماد هذه القرارات وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مالي، الذي يشير إلى تدمير التراث الثقافي، يمثل سابقة مشجعة للاعتراف بضرورة معالجة القضايا الثقافية في أنشطة الاستجابة للأزمات، وهي سابقة حُققت بفضل جهود اليونسكو. وتبقى الأمانة، بالإضافة إلى ذلك، على اتصال بالمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى منطقة الساحل، لتوعيته بشأن أهمية صون التراث الثقافي، كما تبقى على اتصال بالشركاء المؤسسيين الهامّين (مثل الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)). فهناك حاجة إلى إجراء تقييم للأضرار

التي لحقت بالتراث الثقافي، ودعم إعادة بناء الممتلكات المتضررة وإعادة تأهيلها، والاضطلاع بأنشطة لبناء قدرات مديري المواقع والجماعات المحلية في تومبوكتو وغاو في مجال صون التراث. وبالتالي، فإن من المأمول أن تدعم الدول الأعضاء الصندوق الخاص الذي أنشأته المديرة العامة استجابة لطلب لجنة التراث العالمي في هذا الصدد، وفق ما ورد في القرار ١٩٠م ت/٤ (ثانياً).

التخطيط الاستراتيجي ورصد البرنامج وإعداد الميزانية

تنفيذ البرنامج

١٣٩- الاستعراض الدوري لخطط العمل: استجابة للقيود المالية المفروضة وعملاً بالمذكرة العاجية التي وجهتها المديرة العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وطلبت فيها من جميع القطاعات والمكاتب إعداد خطط العمل لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ بحيث تبين تخفيضاً وسطياً بنسبة ٢٩٪ في الميزانية المعتمدة، قام مكتب التخطيط الاستراتيجي بتقديم الإرشاد والدعم إلى جميع القطاعات والوحدات من أجل مراجعة خطط عملها وتحسينها. وفي نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قام مكتب التخطيط الاستراتيجي بإجراء استعراض شامل لخطط العمل وبتقديم توصيات إلى المديرة العامة بشأن الموافقة على الخطط وتحرير الأموال بصورة مؤقتة. وقد جرى توزيع مخصصات الميزانية على فترات مدة كل منها ثلاثة أشهر حتى شهر حزيران/يونيو ٢٠١٢، ثم على أساس فصلي انطلاقاً من هذا التاريخ، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد اليونسكو والتركيز على أولويات البرامج الأساسية. وعلى مدار السنة بأكملها، واصل مكتب التخطيط الاستراتيجي رصده عن كثب لاستعراض خطط العمل، والعمل مع القطاعات والمرافق لضمان تطبيق المبادئ البرنامجية التالية:

- تعزيز التركيز وزيادة الفعالية في تنفيذ البرنامج لتحقيق النتائج المنشودة؛
- الاستجابة الكاملة للأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، ولاحتياجات الفئات ذات الأولوية؛
- إعطاء الأولوية للتنفيذ الميداني وتلبية المتطلبات النظامية؛
- ضمان المواءمة الكاملة مع الإدارة المستندة إلى النتائج؛
- تعزيز تكامل الموارد الخارجة عن الميزانية ومواءمتها مع أولويات البرنامج العادي.

١٤٠- وأتاحت عملية الاستعراض الدوري لخطط العمل تحقيق نتائج واعدة، كما هو مبين في التقارير التي أعدها مكتب التخطيط الاستراتيجي بالتعاون مع القطاعات والمرافق المعنية بشأن التدابير المتخذة وتأثيرها (على سبيل المثال الوثيقتان ١٨٩م ت/٤ و١٩٠م ت/٤)، وبشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الثمانية عشر لخارطة الطريق (على سبيل المثال الوثيقة ١٩٠م ت/٣٤).

١٤١- وقد اضطلعت **تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية** على الدوام بدور هام في تعزيز أثر برامج اليونسكو ونطاق انتشارها. وأصبحت تلك التعبئة أمراً أكثر إلحاحاً في هذا الوقت الذي يجري فيه تخفيض كبير في تمويل البرنامج العادي. وقد ضاعف مكتب التخطيط الاستراتيجي جهوده لتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة لليونسكو والمساعدة على حشد الموارد الإضافية **لصندوق الطوارئ المتعدد الجهات المانحة** الذي أنشئ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأصدر مكتب التخطيط الاستراتيجي كتيباً بعنوان "برامج اليونسكو المواضيعية وأهدافها في تعبئة الموارد لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣" يقدم لمحة عامة مواضيعية عن أهداف تعبئة لفترة العامين. وقد جرى تعزيز إطار اليونسكو الاستراتيجي الشامل بشأن الشراكات، وعُرض على أعضاء المجلس التنفيذي بوصفه أول استراتيجية شاملة لليونسكو بشأن الشراكات (الوثيقة ١٩٠م ت/٢١). وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تمت تعبئة ٣٦٤ مليون دولار أمريكي لتعزيز برنامج اليونسكو العادي، بما في ذلك ٦٨ مليون دولار من المساهمات التي قُدمت إلى صندوق الطوارئ أو تم التعهد بتقديمها.

١٤٢- وواصلت كذلك اليونسكو استكشاف فرص تعزيز التعاون مع القطاع الخاص. وقد جرى توسيع نطاق **الشراكات القائمة مع القطاع الخاص** والارتقاء بها خلال العام الماضي بتعبئة مبلغ يقارب ٣٠ مليون دولار أمريكي. وجرى توسيع مجموعة من الشراكات الكبرى مع القطاع الخاص التي بدأت في عام ٢٠١١ بحيث شملت شركة بروكتر وغامبل المعنية بتعليم الفتيات والنساء، وإيجاد فرص تمويل جديدة مع شركاء من البرازيل والصين وكوريا والإمارات العربية المتحدة. كما تميز عام ٢٠١٢ بتعزيز شراكة اليونسكو مع الاتحاد الأوروبي من خلال توقيع مذكرة تفاهم، والمشاركة الوثيقة في الشراكة العالمية من أجل التعليم التي يستضيفها البنك الدولي. أما الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأنشطة اليونسكو التنفيذية في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية، فقد استمر على نحو منتظم نسبياً، مما أتاح تعبئة ١٥ مليون دولار أمريكي.

إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤- ٢٠١٩ (٣٧م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧م/٥)

١٤٣- وفقاً للقرارين ٣٦م/١ و٣٦م/١١٢ الصادرين عن المؤتمر العام، بدأ مكتب التخطيط الاستراتيجي بإعداد المقترحات الأولية بشأن الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: وتم إرسال الاستبيانات في وقتها المحدد كما تم تحليل جميع الردود ووضع ملخص جامع لها (الوثيقة ١٩٠م ت/١٩ الجزآن الأول باء والأول جيم)؛ وقد أجرت المديرة العامة خمس مشاورات إقليمية مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية، بالتعاون مع قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور (الوثيقة ١٩٠م ت/١٩ الجزء الأول، ألف). وبناء على ذلك، قام مكتب التخطيط الاستراتيجي بإعداد المقترحات الأولية للمديرة العامة بشأن الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥، والوثيقة ١٩٠م ت/١٩، وعرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورته التسعين بعد المائة. وتماشياً مع القرار ١٩٠م ت/١٩، شرع مكتب التخطيط الاستراتيجي في إعداد مشروعي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ وساعد في تنظيم سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع الدول الأعضاء بشأن الدور الذي من الممكن أن تضطلع به اليونسكو في عدد من المجالات المواضيعية

الرئيسة: "تمكين الشباب من أجل السلام والتنمية المستدامة"؛ و"الاندماج الاجتماعي، والتحولات الاجتماعية، والابتكار الاجتماعي"؛ و"تسخير العلوم والتكنولوجيا لبناء مجتمعات المعرفة" و"المياه العذبة". كما تناولت المداولات مشروعي الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ المكتملين اللذين سيعرضان على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة (ربيع عام ٢٠١٣) للنظر فيهما.

إعادة التموضع الاستراتيجي للمنظمة

١٤٤- إصلاح الأمم المتحدة والجهود المبذولة لتحقيق الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة: في الفترة التي تقوم فيها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتعزيز وتطوير الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة من خلال الجهود المبذولة في إطار **تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة**، واصلت اليونسكو تعزيز مكانتها بوصفها شريكاً نشطاً في آليات التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى العالمي أو على المستوى المشترك بين الوكالات، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB) والهيئات الفرعية الثلاث التابعة له – اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى (HLCP)، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (HLCM)، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG). وقادت اليونسكو على وجه الخصوص الأنشطة التالية أو شاركت في قيادتها:

- تم برئاسة اليونسكو (مساعد المديرة العامة للتخطيط الاستراتيجي، بصفته نائباً لرئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) إجراء استعراض للوكالات المشتركة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الترتيبات المستقبلية لتقاسم النفقات من أجل تمويل شبكة المنسقين المقيمين. وهذا الاستعراض، الذي تم نقل توصياته إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB)، استُخدماً مرجعاً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات على صعيد الأمم المتحدة، وهو يهدف إلى تأمين تمويل كاف وقابل للتوقع لهذا الركن الهام من أركان العمل المشترك داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري.
- وتشاركت اليونسكو مع اللجنة التوجيهية في رئاسة "نافذة التمويل الموسع" من أجل توحيد الأداء والإشراف عليها، ومثلت هذه النافذة الآلية الوحيدة ذات الأهمية القصوى لتجميع الأموال دعماً لإنشاء صندوق وحيد على المستوى القطري. وفي هذا السياق، شاركت اليونسكو كذلك في قيادة عملية تفكير على نطاق المنظومة بشأن الطريقة الأكثر فعالية لحصول هذا الصندوق الداعم على الأموال من الجهات المانحة في المستقبل.
- وبوصف اليونسكو عضواً في فريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الرفيع المستوى المكلف بوضع "الإجراءات التنفيذية الموحدة" للبلدان التي اختارت تنفيذ إجراءات توحيد الأداء، فقد شاركت في تطوير إعداد الأدوات، كما شاركت في قيادة الأنشطة المتعلقة بعمليات تنسيق الأعمال. ويعتبر وضع "الإجراءات التنفيذية الموحدة" خطوة هامة في سبيل تعزيز الاتساق والملاءمة والفعالية والكفاءة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال

توحيد الأداء. ويمكن أن تُستخدم "الإجراءات التنفيذية الموحدة" كحجر أساس لإعداد "جيل جديد من إجراءات توحيد الأداء"، وفقاً لما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في جدول أعمال السنوات الخمس.

١٤٥- وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، واصل مكتب التخطيط الاستراتيجي دعم مشاركة اليونسكو في الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وذلك بعدة وسائل منها توفير أموال دعم مخصصة لهذا الغرض ومستمدة من الاعتمادات المخصصة بنسبة ٢٪ لبناء قدرات اليونسكو على الصعيد القطري. كما أن مكتب التخطيط الاستراتيجي واصل توفير الإرشاد والدعم للمكاتب الميدانية في إعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية، بغية تحقيق الهدف ٥ من خارطة الطريق.

١٤٦- ونسق مكتب التخطيط الاستراتيجي إجراءات التحضير لمشاركة المنظمة في مؤتمر **ريو+٢٠** من خلال جملة أمور منها ضمان التعاون المشترك بين القطاعات وتقديم الدعم لقطاعات البرنامج فيما يخص الاستعدادات المواضيعية والسياسية واللوجستية. وفي مؤتمر ريو+٢٠، تم إصدار وتوزيع عدد من منشورات اليونسكو، ومنها ما يلي: "سلامة المحيطات وسلامة البشر"؛ و"السعي إلى تحقيق اقتصاد أخضر متوازن وجامع"؛ و"من الاقتصادات الخضراء إلى المجتمعات الخضراء". وحظيت جميع أحداث اليونسكو بحضور أعداد كبيرة من المشاركين وضمنت بروز صورة اليونسكو خلال المؤتمر. وأيدت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ العديد من المقترحات التي قدمتها اليونسكو بشأن الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، قام الأمين العام بتكليف اليونسكو باستضافة أمانة المجلس العلمي الاستشاري. وقام مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالتشارك مع قطاع العلوم الطبيعية وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، بتيسير عملية إنشاء المجلس العلمي الاستشاري. وقام مكتب التخطيط الاستراتيجي بتتبع جميع عمليات المتابعة السياسية لمؤتمر ريو+٢٠ وأسهم في عدة تقارير أعدهما الأمين العام، ومنها تقرير بعنوان *"المنتدى السياسي الرفيع المستوى"* وتقرير بعنوان *"تعميم التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة"* .

١٤٧- ويؤدي مكتب التخطيط الاستراتيجي دور جهة تنسيق لليونسكو من أجل ضمان المشاركة الفعالة والإسهام في جميع الآليات الهامة والأفرقة التي تسهم في عمليات التحضير للتنمية **في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥** على المستوى العالمي أو المستوى المشترك بين الوكالات، ومنها على سبيل المثال فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥؛ وفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وفرقة العمل المعنية بالثقافة والتنمية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وتولى مكتب التخطيط الاستراتيجي بنجاح تنسيق إسهام اليونسكو في تقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، وهو بعنوان "تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع"، الذي صدر في حزيران/يونيو ٢٠١٢، والذي أصبح منذ ذلك الوقت بمثابة مرجع لجميع المشاورات والمناقشات على مستوى المنظومة بأكملها بشأن جدول الأعمال الإنمائي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ (انظر الوثيقة ١٩١م ت/٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مختلف العمليات المتعلقة بهذه المسألة).

١٤٨- وإضافة إلى ذلك يتولى مكتب التخطيط الاستراتيجي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قيادة لجنة توجيهية داخلية معنية بالتحضيرات الخاصة بإسهام اليونسكو وموقعها في جدول الأعمال الإنمائي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وعقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وجمع بين موظفين من قطاعات البرنامج (من المقر ومن المكاتب الميدانية)، ومن المعاهد والمرافق المركزية. وساعدت المبادلات المختلفة على بناء توافق في الآراء بشأن الإسهام الاستراتيجي المتوقع من اليونسكو، وأهمية التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات، بوصفها محركات حاسمة واستراتيجية للدفع نحو إعداد جدول أعمال إنمائي شامل.

١٤٩- الاستشراف: إن نتائج السلسلة المتطورة المعنونة "**منتديات المستقبل**" التي تضمنت مناقشات هامة بين صانعي السياسات والأطراف المعنية أدت إلى مساهمات في عمليات مؤتمر ريو+٢٠ وصياغة الوثيقتين م/٤ وم/٥. وتم إبراز الدور القيادي المحتمل لليونسكو في بناء ثقافة الاستشراف وقدرات الاستشراف على الصعيد الدولي، في إطار تنفيذ الأنشطة التشاركية لبرنامج الاستشراف مع الدول الأعضاء وقطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية ومختلف الشركاء، بمن فيهم مؤسسة روكفلر، والاتحاد الأوروبي، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية.

البرنامج المشترك بين القطاعات لثقافة السلام واللاعنف

١٥٠- يجري المضي قدماً في تنفيذ برنامج العمل المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات من أجل ثقافة السلام واللاعنف، وذلك وفقاً لأهدافه. ووافقت المديرة العامة على تمويل المشاريع البالغ عددها ١٧ مشروعاً التي تم اختيارها مسبقاً في إطار البرنامج المشترك بين القطاعات المخصص لهذا الغرض، بميزانية إجمالية قدرها ٩٦٤ ٢٤٦ ١ دولاراً أمريكياً، مؤلفة من العناصر التالية: ٤٦٤ ٣٦٤ دولاراً من البرنامج العادي، واعتماد إضافي بمبلغ ٩٦٤ ٢٤ دولاراً و٥٠٠ ٨٨٢ دولار من صندوق الطوارئ. وبدأت أفرقة المشروع في المقر والمكاتب الميدانية بعملية التنفيذ في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ونجح مكتب التخطيط الاستراتيجي في تعبئة جميع مجالات اختصاص اليونسكو من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل هذا من خلال نهج مشترك بين القطاعات. وتم تعزيز التعاون بين المكاتب الميدانية وقطاعات البرنامج، وكذلك بين البرامج المشتركة بين القطاعات المتعلقة بالأولوية لأفريقيا، وأوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث، وثقافة السلام.

١٥١- أما الأنشطة المنفذة في إطار المشاريع الطليعية العشرة الخارجة عن الميزانية، التي تمولها المملكة العربية السعودية دعماً لـ"برنامج عبدالله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار"، والمشروع الذي تموله الدنمارك وهو بعنوان "بناء الكفاءات اللازمة لوضع السياسات والبرامج الخاصة بالحوار بين الثقافات المراعي لحقوق الإنسان"، فقد تواصل تنفيذها وأصبحت تتقدم في مسارها الصحيح. وتمت تعبئة موارد إضافية، وتحديداً في إطار فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. وبدأ في هذا الإطار تنفيذ مشروع لليونسكو بعنوان "التصدي لنداء الإرهاب في نيجيريا من خلال التعليم والحوار". وبفضل مساهمة مالية من كازخستان، تم تنظيم مناقشة رفيعة المستوى في موضوع "السلام المستدام

لمستقبل مستدام"، وذلك بالتشارك بين الوينسكو والأمم المتحدة في نيويورك واحتفالاً باليوم الدولي للسلام (٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).[١١] أما التوصيات التي ظهرت، إلى جانب الأفكار المنبثقة عن منديات أخرى معنية بهذا الموضوع مثل اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالسلام والحوار بين الثقافات (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١، مقر اليونسكو في باريس)، فيجري النظر فيها للاستفادة منها في رسم طريق لتعزيز الحوار والتفاهم والتقارب بين الثقافات من أجل بناء سلام دائم في إطار الوثيقتين المقبلتين م/٤ وم/٥.

١٥٢- وتمت متابعة تنفيذ قرار المؤتمر العام ٣٦م/٤٠، وهو بعنوان "إعلان عقد دولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)". وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين العقد المذكور في قرارها ١٠٤/٦٧ بعنوان "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" وعينت اليونسكو وكالة رائدة لهذا العقد.

العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور

١٥٣- شارك القطاع مباشرة في تنظيم ٤٥ زيارة رسمية للمديرة العامة إلى الدول الأعضاء، واساعد في تحضير زيارة ستة رؤساء دول ورئيسي حكومتين والأمين العام للأمم المتحدة إلى المقر.

١٥٤- وسعياً إلى زيادة تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء، جرى في عام ٢٠١٢، تنظيم ١٤ اجتماعاً استشارياً وإعلامياً للوفود الدائمة، بشأن الأولويات التي تتناولها الوثيقتان م/٤ و م/٥. وإضافة إلى ذلك، نظم قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور حلقتي تدارس توجيهيتين للمندوبين الدائمين المعينين حديثاً عادت بالنفع على ٣٤ سفيراً جديداً.

١٥٥- ونظم قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور، بالتعاون مع مكتب التخطيط الاستراتيجي، المشاورات الإقليمية الخمس التي دارت بين المديرة العامة وبين الدول الأعضاء واللجان الوطنية بشأن إعداد مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (٣٧م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (٣٧م/٥). وقد شاركت ١٥٤ دولة عضواً ولجانها الوطنية في هذه المشاورات.

١٥٦- وعُقد الاجتماع الأول لفريق العمل الثلاثي المفتوح العضوية، المؤلف من الوفود الدائمة واللجان الوطنية وأمانة اليونسكو، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في مقر اليونسكو بحضور ١٤٦ مشاركاً ينتمون إلى ٩٨ دولة عضواً.

---

١١ أعمال هذا الاجتماع متاحة على الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.unesco.org/new/en/bureau-of-strategic-planning/themes/culture-of-peace-and-non-violence/events/high-level-debate-on-culture-of-peace/

١٥٧- وأدت إعادة تصنيف جميع الشركاء من المنظمات غير الحكومية إلى زيادة عدد المنظمات المتمتعة بصفة التشارك (٦٣ منظمةً عوضاً عن ٢٢) وإلى توفير تنوع جغرافي أكبر في هذه المجموعة الأساسية. واجتمع المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بمشاركة ١٢٩ منظمة غير حكومية ونحو ٣٠٠ مشارك. ووفقاً للتوجيهات الجديدة، انتُخبت منظمات غير حكومية تقع مقارها في مناطق مختلفة من العالم، ضمن الأعضاء العشرة في لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو.

١٥٨- وحتى تاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وافقت المديرة العامة على ٣٧٨ طلباً في إطار برنامج المساهمة. ووصل المبلغ الإجمالي لهذه الطلبات إلى ٢٧٨ ٠٩١ ٨ دولاراً يضم تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، ويمثل ٦٧٪ من إجمالي الاعتمادات المخصصة لبرنامج المساهمة في فترة عامي ٢٠١٢-٢٠١٣. وتمت مراعاة الأولوية لأفريقيا مراعاة جيدة وحصلت البلدان الأفريقية على نحو ٣ ملايين دولار أي ٢٥٪ من الاعتمادات. وقدّم قطاع المنح الدراسية ٢٦٢ منحة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن طريق أموال البرنامج العادي والأموال الخارجة عن الميزانية وذلك بمبلغ إجمالي وصل إلى ٥٩٣ ٧٥٠ ٣ دولاراً أمريكياً.

١٥٩- وأُطلقت نسخة غير نهائية لموقع إلكتروني متكامل جديد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ للجمع بين مواقع unesco.org (المخصص للجمهور العام)، وunesco.int (المخصص للدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى في اليونسكو) وUNESCOMMUNITY (المخصص لموظفي اليونسكو).

١٦٠- ويعتبر إعلام اليونسكو الاجتماعي باللغات الإسبانية والروسية العربية الأكثر تطوراً في جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومن بين الخمسة الأوائل في منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

١٦١- ومقارنة بفترة العامين السابقة، انخفض عدد المطبوعات المقترح نشرها خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ بنحو ٤٤٪ إذ نُشر ٤٥٢ مطبوعاً مقابل ٨٠٥ مطبوعات كان من المقترح نشرها في عامي ٢٠١٠-٢٠١١. وناقش مجلس إدارة المنشورات تخفيض التكاليف بصورة أكبر من خلال استرداد تكاليف توزيع المطبوعات، التي توزع حالياً بالمجان، واتباع ممارسات "الطباعة عند الطلب" لتخفيض عدد المطبوعات.

القرارات والأنشطة الحديثة للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ذات الأهمية بالنسبة إلى أعمال اليونسكو والتي اعتُمدت أو نُفذت منذ الدورة التاسعة والثمانين بعد المائة للمجلس التنفيذي[١٢]

الدورة السابعة والستون للجمعية العامة

١٦٢- شاركت اليونسكو في الاجتماعات الرئيسية للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة التي عقدت في نيويورك في الفترة الممتدة من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، برئاسة سعادة السيد فوك جيريميك من صربيا.

١٦٣- وتَركز اهتمام الجمعية العامة هذه السنة، على المجالات الرئيسية التالية: التسوية السلمية للنزاعات، وسيادة القانون، وتعزيز التنمية المستدامة، وتقديم المساعدات الإنسانية، ونزع السلاح، ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب. كما تمحورت المناقشات حول منح فلسطين صفة دولة غير عضو مراقبة وحول الوضع في سوريا.

١٦٤- وشاركت المديرة العامة في الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة (٢٠-٢٧ أيلول/سبتمبر)، وفي عدة اجتماعات وأحداث تناولت تشكيلة واسعة من القضايا بما في ذلك التربية في البلدان التي تعاني من نزاعات، والتعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل التسامح الديني، وشبكة التنمية المستدامة، ولجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية.

١٦٥- كما شاركت المديرة العامة في تدشين مبادرة الأمين العام العالمية الجديدة بشأن "التعليم أولاً" في ٢٦ أيلول/سبتمبر – التي عُينت، في إطارها، أمينة تنفيذية للجنتها التوجيهية – بمشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات، والوزراء، ووكالات الأمم المتحدة، وممثلين رفيعي المستوى من المجتمع المدني، فضلاً عن السيد غوردن براون المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعليم العالمي.

١٦٦- ونظمت اليونسكو، على هامش الجمعية، مناقشة خاصة رفيعة المستوى بشأن ثقافة السلام واللاعنف بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة، ووزير الثقافة في كازاخستان، والرئيس السابق للجمهورية الدومينيكية. وتبعت الكلمات الافتتاحية مناقشة جرت بين مفكرين ودعاة سلام بارزين.

١٦٧- ووفقاً لما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، قدمت اليونسكو إلى الجمعية العامة تقارير موضوعية عن بنود جدول الأعمال التي تتعلق بمجالات تندرج تحديداً في نطاق اختصاص المنظمة أو مسؤولياتها. وفي هذه الدورة، قدمت ودرست التقارير التالية:

---

١٢ عملاً بأحكام الفقرة ٣ من القرار ١٠٣م ت/٦,١-٦,٢ والقرار ١٢٤م ت/٦,١ والقرار ١٦٧م ت/٤,٢.

- تقرير عن "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام"؛
- تقرير عن "إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"؛
- تقرير عن "الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة".

١٦٨- وقد اعتمدت الجمعية العامة حتى الآن القرارات التالية التي تشير فيها إلى برامج اليونسكو و/أو تكلف بموجبها المنظمة بمهام محددة:

- ***عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)*** (القرار ٢٢٤/٦٧). تشدد الجمعية العامة، بموجب هذا القرار، على أن التثقيف والتدريب هما من العوامل الحاسمة لتمكين من يعيشون في فقر، "وتسلم بالدور الذي تقوم به اليونسكو في أنشطة التنسيق بين جميع الشركاء في مبادرة توفير التعليم للجميع، وفي تشجيع وضع سياسات التعليم على الصعيد القطاعي بوسائل منها وضع أدوات تعليمية للمنظمات الشعبية ولواضعي السياسات".

- ***حقوق الإنسان والفقر المدقع*** *(القرار ١٦٤/٦٧)*. تعيد الجمعية العامة "تأكيد الدور البالغ الأهمية لكل من التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في تحقيق هدف القضاء على الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى على النحو المتوخى في إعلان الألفية؛ ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب من أجل القضاء على الأمية، والجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعليم الثانوي والتعليم العالي، وكذلك التعليم المهني والتدريب التقني، وبخاصة بالنسبة إلى الفتيات والنساء (...) ، وتعيد، في هذا السياق، تأكيد إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في مجال دعم برامج التعليم للجميع كوسيلة لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتوفير التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥".

- ***التعليم من أجل الديمقراطية*** (القرار ١٨/٦٧). تشجع الجمعية العامة بقوة "الدول الأعضاء على إدماج التعليم من أجل الديمقراطية، إلى جانب التربية المدنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، في معايير التعليم الوطنية" و"تدعو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك (...) منظمة اليونسكو، إلى توفير الخبرات والموارد الملائمة من أجل وضع برامج ومواد تعليمية مناسبة في مجال الديمقراطية ".

- ***متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام*** (القرار ١٠٦/٦٧). تثني الجمعية العامة على "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي يعد الترويج لثقافة السلام بالنسبة لها تجسيداً لمهامها الأساسية، لمواصلتها تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها للترويج لثقافة السلام" و"ترحب بالمناقشة الرفيعة المستوى التي نظمتها اليونسكو في الأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢". كما تشدد على"دور اليونسكو في تعبئة كافة أصحاب المصلحة المعنيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من

أجل دعم التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام (...)" و"ترحب بالقرار الذي اتخذه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ المؤتمر العام لليونسكو بإعلان يوم ٣٠ نيسان/أبريل اليوم الدولي للجاز، وتهيب بالدول الأعضاء المشاركة بنشاط في الاحتفال باليوم الدولي للجاز بغية تطوير وزيادة عمليات التبادل الثقافي والتفاهم بين الثقافات تحقيقاً للفهم والتسامح المتبادلين". وإضافة إلى ذلك، يطلب القرار "من رئيس الجمعية العامة أن ينظر في عقد منتدى رفيع المستوى، حسب الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة، يكرس لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام بمناسبة الذكرى السنوية لاعتماد برنامج العمل، في ١٣ أيلول/سبتمبر أو في موعد قريب من ذلك التاريخ".

- ***تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام*** (القرار ١٠٤/٦٧). ترحب الجمعية، في هذا القرار، "باعتماد المؤتمر العام لليونسكو، في دورته السادسة والثلاثين، القرار ٤٠ المعنون "إعلان عقد دولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)" " وتقرر "إعلان الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ عقداً دولياً للتقارب بين الثقافات (...)، وتدعو اليونسكو إلى أن تكون في هذا السياق هي الوكالة التي تتولى زمام المبادرة في منظومة الأمم المتحدة".

- ***حرية الدين أو المعتقد*** (القرار ١٧٩/٦٧). تشدد الجمعية على "أهمية مواصلة وتعزيز الحوار بجميع أشكاله، بما في ذلك الحوار بين الأديان أو المعتقدات وداخلها، وبمشاركة أوسع نطاقاً، بما في ذلك مشاركة المرأة، من أجل التشجيع على المزيد من التسامح والاحترام والتفاهم المتبادل وترحب بمختلف المبادرات المتخذة في هذا الصدد، بما فيها مبادرة تحالف الحضارات والبرامج التي تديرها اليونسكو".

- ***إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي*** (القرار ١٠٨/٦٧). تذكر الجمعية، بموجب هذا القرار، "بأن المبادرة المطروحة لإقامة نصب تذكاري دائم هي تكملة للعمل الجاري في اليونسكو بشأن مشروع الطريق الذي تسلكه تجارة الرقيق، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها للاحتفال بالذكرى" و"تحيط علماً، مع التقدير، بالتزام اليونسكو تجاه المبادرة المطروحة لإقامة نصب تذكاري دائم (...). كما تكرر الجمعية طلبها (...) من الدول الأعضاء أن تضع، وفقا لتشريعاتها الوطنية، برامج تعليمية ترمي، بوسائل عدة منها المناهج الدراسية، إلى تثقيف الأجيال القادمة وترسيخ فهمها للدروس المستخلصة من الرق وتجارة الرقيق وتاريخهما ونتائجهما (...)".

- ***إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية*** (القرار ٨٠/٦٧). تقر الجمعية ،بموجب هذا القرار، "بالدور الريادي الذي تضطلع به المنظمة في مجال مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية، وتشجعها على مواصلة إفادة سائر الهيئات الدولية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، من دورها الريادي وتزويدها بالخبرة في مجال حماية الممتلكات الثقافية" و"تثني على اليونسكو

واللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع، لما أنجزتاه من عمل، وبخاصة من خلال تشجيع المفاوضات الثنائية، من أجل إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها (...)، والحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ونشر المعلومات والأدوات في هذا الشأن على الجمهور والمؤسسات والدول الأعضاء وغيرها، وتشجع على مواصلة هذه المساعي". وتلاحظ الجمعية مع التقدير "عقد الاجتماع الأول للجنة الخاصة من أجل استعراض التطبيق العملي للاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، وذلك بمقر اليونسكو، في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٢".

- ***تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية*** (القرار ١٩٥/٦٧). تحيط الجمعية علماً بوثيقة "أهداف تقنية الاتصال السريع لعام ٢٠١٥" التي حددت أهدافاً ووضعت توصيات بشأن جعل سياسة تقنية الاتصال السريع عالمية وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتنوه بتقرير اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع المعنون ''حالة تقنية الاتصال السريع لعام ٢٠١٢: تحقيق الإدماج الرقمي للجميع" الذي يقدم أول تقييم لتلك الأهداف على أساس كل بلد على حدة وحالة نشر تقنية الاتصال السريع على نطاق العالم". كما تلاحظ الجمعية العامة أن "تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيده والحفاظ عليه على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن اليونسكو، سوف يثري مجتمع المعلومات بشكل متزايد".

- ***المسائل المتصلة بالإعلام*** (القرار ١٢٤/٦٧ ألف-باء) تطلب الجمعية العامة تقديم الدعم الكامل إلى برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال الذي ينبغي له أن يقوم بدعم وسائط الإعلام التابعة للقطاعين العام والخاص على السواء، "وتشجع على استمرار التعاون بين إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة واليونسكو في النهوض بالثقافة وفي ميداني التعليم والاتصال، سعياً إلى سد الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية".

- ***المحيطات وقانون البحار*** (القرار ٧٨/٦٧). إن الجمعية العامة "تحيط علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والدول الأعضاء في إقامة نظم إقليمية ووطنية للإنذار بأمواج التسونامي والتخفيف من آثارها (...)" و"تؤكد أهمية زيادة الفهم العلمي للتفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي، بطرق منها المشاركة في برامج مراقبة المحيطات ونظم المعلومات الجغرافية، مثل النظام العالمي لمراقبة المحيطات الذي ترعاه اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للعلوم، وبخاصة نظراً إلى دورها في مراقبة تغير المناخ وتقلباته والتنبؤ بها وفي إقامة نظم الإنذار بأمواج التسونامي وتشغيلها". كما ترحب "بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي للجنة

الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في دورته الخامسة والأربعين، التي عُقدت في باريس، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بأن تواصل هيئة الخبراء الاستشارية عملها الذي يركز على الأولويات التي كلفتها بها الهيئات الإدارية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وفقا لاختصاصاتها، مع حشد موارد من خارج الميزانية عند الضرورة".

- ***الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم، والصحة، والتنمية والسلام*** (القرار ٦٧/١٧). تسلم الجمعية العامة بأهمية دور الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة في تنسيق الإجراءات التي تتخذها الحكومات في مجال مكافحة استعمال المنشطات في ميدان الرياضة والتي تكمل الإجراءات التي تتخذها الحركة الرياضية بموجب المدونة العالمية لمكافحة استعمال المنشطات للوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، و"تحث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة ولم تصدق عليها أو تنضم إليها على النظر في القيام بذلك".

- **جامعة السلام** (القرار ٦٧/١١١). تلاحظ الجمعية العامة "مع التقدير الإجراءات الحاسمة التي يتخذها الأمين العام، بالتشاور مع المديرة العامة لليونسكو وبتشجيع من حكومة كوستاريكا ودعم منها من أجل تنشيط الجامعة".

الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٦٩- عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الموضوعية من ٢ إلى ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٢ برئاسة السيد السفير ميلوس كوتيريتش، الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة. وكان الاستعراض الوزاري السنوي للجزء الرفيع المستوى (٢-٩ تموز/يوليو ٢٠١٢) مكرساً هذا العام لموضوع "تعزيز القدرات المنتجة وتوفير العمالة والعمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي مستدام منصف يشمل الجميع على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

١٧٠- وكانت اليونسكو ممثلة في الدورة، وشاركت في التحضير لها عن طريق المساهمة في عدة تقارير للأمين العام، كما شاركت في المناقشات. ونظمت بالتشارك مع منظمة العمل الدولية، الجزء الرفيع المستوى من اجتماع الإفطار الوزاري بشأن "بناء المهارات من أجل اقتصادات ومجتمعات خضراء" (٩ تموز/يوليو) بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومساعد المديرة العامة للتربية، ومديرة قسم المهارات والتوظيف في منظمة العمل الدولية، وغيرهم. وجاء اجتماع الإفطار الوزاري هذا على سبيل المتابعة للمؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ولمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠). كما ضم هذا الاجتماع أطرافاً معنية مختلفة سعياً إلى استرعاء الانتباه العالمي إلى الحاجة إلى تغيير النظم التعليمية، والتدريب في المجال المهني، والمهارات لتحقيق نموٍ منخفض الكربون ومقاوم للمناخ.

١٧١- ويعد الإعلان الوزاري (E/2012/L.10) الذي اعتُمد بالإجماع في نهاية الجزء الرفيع المستوى من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذا أهمية كبرى بالنسبة إلى عمل المنظمة:

- فيشير الوزراء ورؤساء الوفود، في الديباجية، إلى "عقد اليونسكو المؤتمر الثالث للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في شانغهاي، الصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢".

- ويدرك الإعلان الحاجة إلى تصميم برامج تعليمية وتدريبية تسهم في تحسين القابلية للتوظيف والقدرات الفردية من خلال تطوير المهارات.

- ويحث "الدول، إضافة إلى الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء (...) وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية ووسائط الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، على مواصلة وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج لتحسين قابلية المرأة والشباب للتوظيف، ولكفالة استفادة الفئتين من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، وذلك بطرق منها تحسين استفادة الفئتين من التعليم النظامي وغير النظامي وتطوير المهارات والتدريب المهني، والتعلم وإعادة التدريب مدى الحياة، والتعلم عن بعد، بما في ذلك في ميداني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات المبادرة الاقتصادية الحرة، ولا سيما في البلدان النامية، لتحقيق أهداف منها دعم تمكين المرأة اقتصاديا عبر مختلف مراحل حياتها".

- ويؤكد الإعلان من جديد أيضاً أهمية إطار عمل داكار المعني بتوفير التعليم للجميع، ويعيد تأكيد الالتزامات المتعلقة بأن يُكفل، بحلول عام ٢٠١٥، التعليم الابتدائي الجيد والكامل والمجاني والإلزامي، وأن تُكفل فرص الحصول على هذا التعليم، وبأن تُحقق بحلول عام ٢٠١٥ المساواة بين الجنسين في التعليم، ويعتزم تعزيز السياسات الرامية إلى كفالة الوصول إلى التعليم بشكل كامل وعلى قدم المساواة وفي جميع المستويات، من خلال التعليم المتواصل مدى الحياة، بما في ذلك تعليم الكبار والتعلم والتدرب من بعد، وإلى اعتماد أهداف حصول الجميع، وخصوصاً النساء والفتيات، بشكل منصف على التعليم الجيد، وتشجيع تلك الأهداف وتحقيقها".

١٧٢- وإضافة إلى ما تقدم، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجلسة الموضوعية القرارات التالية ذات الأهمية بالنسبة إلى عمل اليونسكو أو التي أسندت إلى المنظمة أنشطة محددة:

- ***دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بمجال التعليم*** (القرار ٢/٢٠١٢). يحث المجلس "منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين نوعية التعليم بما يتيح للجميع تحقيق نتائج معترف بها وقابلة للقياس على صعيد التعلم، ولا سيما في قدرات

القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة الأساسية" ويهيب بها "دعم الجهود التي تبذلها البلدان للتصدي لقولبة أدوار المرأة والرجل التي يمكن أن تقيد خيارات التعليم في جميع مراحل التعليم". و"يحث كيانات الأمم المتحدة المعنية العاملة في قطاعات التعليم والصحة والأغذية على السعي، كل في إطار ولايته، إلى تحقيق التآزر فيما بينها من أجل زيادة معدلات التحاق الفتيات والصبيان بالمدارس والبقاء والمشاركة فيها والنجاح في الدراسة والاضطلاع بأقصى قدر ممكن من الأنشطة التي تحقق صالح الأطفال" ويشجعها على تعزيز تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية العاملة في المجالين الاقتصادي والتعليمي من أجل النهوض، حسب الاقتضاء، بالتدريب التقني والمهني والتعليم العالي للشباب وتعزيز إمكانية التحاقهم بالقوة العاملة والمشاركة فيها وتشجيعهم على مزاولة الأعمال الحرة. وإضافة إلى ذلك، يشجع المجلس على "أن يولى في العمليات المكرسة لتحديد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الاعتبار للتعليم على النحو الواجب".

- ***القضاء على الفقر*** (القرار ٩/٢٠١٢). يعيد المجلس "تأكيد الدور البالغ الأهمية للتعليم النظامي والتعليم غير النظامي على حد سواء في تحقيق هدف القضاء على الفقر وغيره من الأهداف الإنمائية على النحو المتوخى في إعلان الأمم المتحدة للألفية، ويشير في هذا السياق إلى إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم في عام ٢٠٠٠".

- ***تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات*** (القرار ٥/٢٠١٢). يلاحظ المجلس مع الارتياح "عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع لمعلومات لعام ٢٠١٢ في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره منبراً للأطراف المعنية المتعددة يستهدف تنفيذ نتائج القمة العالمية وتيسير تنفيذ خطط عمل القمة العالمية". ويسلم المجلس كذلك "بالدور الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويكرر تأكيد أهمية إسهام عملية القمة العالمية في تحقيق هذه الأهداف".

- ***العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*** (القرار ٦/٢٠١٢).

- ***خصوصية البيانات الجينية وعدم التمييز*** (القرار ٢٠/٢٠١٢).

- ***برنامج عمل العقد لصالح أقل البلدان نمواً ٢٠١١–٢٠٢٠*** (القرار ٢٦/٢٠١٢).

إدارة الموارد البشرية

١٧٣- واصل مكتب إدارة الموارد البشرية، خلال الفترة المعنية في هذه الوثيقة، تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية الواردة في خطة عمل استراتيجية إدارة الموارد البشرية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وعلى نحو ما ورد في أول تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية (انظر الوثيقة ١٩٠م ت/٥، الجزء الرابع)، حُدد أجل تنفيذ بعض الأنشطة المدرجة في خطة العمل وفقاً للموارد المالية المتاحة.

١٧٤- وركزت الجهود خلال هذه الفترة على ترشيد الأدوات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وتطويرها، وعلى ما يتعلق بها من استعراض وتحديث للسياسات والعمليات الخاصة بإدارة الموارد البشرية، وتضمّن ذلك ما يلي:

- تطبيق نظام جديد للحشد الإلكتروني (في تموز/يوليو ٢٠١٢) من أجل توحيد صيغ الإعلانات، وتحديد مجموعات المرشحين المؤهلين، ورصد الخدمات المقدمة، وبخاصة، تحقيق هدف تقليص المدة اللازمة لاستكمال إجراءات التوظيف (إلى ١٨٠ يوماً)؛

- إعداد سجل لجمع السير الذاتية للخبراء والاستشاريين وموظفي الدعم، وإدراجه في نظام الحشد الإلكتروني الجديد، مما يلغي النظام "المنفرد" الذي أصبح غير فعال في الوفاء بغرضه الأصلي؛

- تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المبيّنة في خطة عمل استراتيجية الموارد البشرية، وذلك بفضل الأداة أو الآلية الجاري استحداثها والتي تعتمد على الإنترنت، وتتعلق هذه الأنشطة بأمور، بضمنها التخطيط للتعاقب الوظيفي، والتقدم في المسار الوظيفي، وإدارة الأداء، وتقييم الكفاءات. ويجرى استعراض هذه المبادرات وتطويرها بالتعاون مع الموظفين والمسؤولين الإداريين؛ كما تهدف هذه الأداة إلى ضمان التكامل بين الأنشطة بما يشمل مسائل مثل الحراك، والتخطيط، وعمليات التوظيف؛

- شراء برنامج للتعلم الإلكتروني بغية إتاحة الانتفاع بجميع المواد التعليمية التي أُصدرت ولا تزال تتسم بالأهمية بالنسبة إلى الموظفين في المقر والميدان.

- مواصلة مكتب إدارة الموارد البشرية، بدعم تقني من مكتب إدارة المعارف ونظم المعلومات، استعراض عملياته الإدارية من أجل تبسيط العمليات الأكثر تكراراً التي تقتضي عملاً مكثفاً وتعتمد على استخدام الورق، وتنفيذ هذه العمليات آلياً كي يتسنى للإدارة التخلص من استخدام الورق هذا؛

- تعديل بنية مكتب إدارة الموارد البشرية كي تستند إلى مبادئ وفورات الحجم، وتدعم أهداف استراتيجية الموارد البشرية؛

- استحداث وافتتاح موقع جديد على الإنترنت لمكتب إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع قسم إعلام الجمهور، مما يمثل خطوة أولى في اتجاه تحقيق هدف التواصل والشفافية، وذلك وفقاً للتفاصيل الواردة في استراتيجية الموارد البشرية؛

- استحداث أداة للعمليات التعاقد المحدد الأجل تتماشى مع توجيهات الإطار التعاقدي للجنة الخدمة المدنية الدولية، من أجل الحفاظ على المرونة اللازمة لتنفيذ الأنشطة الخارجة عن الميزانية، وتتمثل هذه الأداة في أسلوب "التعيينات المقترنة بالمشروعات".

١٧٥- وإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع أفضل الممارسات في ظل القيود المالية، استُهل برنامج إنهاء الخدمة الطوعي بالتراضي ونُفذ فعلياً اعتباراً من تاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد ترك ٤٥ موظفاً المنظمة في إطار هذا البرنامج.

الإدارة المالية

١٧٦- تتمثل مسؤوليات مكتب الإدارة المالية فيما يلي: تعزيز الإدارة المالية من خلال إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن المخاطر المالية؛ ومراقبة الأداء وإعداد تقارير تحليلية بشأنه؛ وتحسين سبل الإدارة والمراقبة الداخلية من خلال رسم سياسات ورصد تنفيذها؛ وتقديم الخدمات المحاسبية؛ وإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأغراض المراجعة الخارجية وتقديم تقارير عنها إلى الدول الأعضاء. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الموارد وتزايد عبء العمل المتعلق بتقديم التقارير عن عمليات التوظيف واستخدام الموظفين المؤقتين والأسفار الرسمية والتنبؤ بها ومراقبتها، اضطلع مكتب الإدارة المالية بمسؤولياته الرئيسية في كل مجال على أكمل وجه.

١٧٧- وكان الحد الأقصى للميزانية المخصصة لمكتب الإدارة المالية يقل بنسبة ٢٣٪ عما هو محدد في إطار الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة وأقل بنسبة ٤١٪ مما ورد في الوثيقة ٣٥م/٥. وتتجاوز التوقعات الحالية لمكتب الإدارة المالية الحد الأقصى الذي وضعته المديرة العامة، بنسبة ٥٪. وقد سارع مكتب الإدارة المالية في تعديل بنيته وفي الاستثمار في عمليات الاستعراض وفي تنفيذ عملياته آلياً بغية تخفيف العبء الإداري وتقليص التكاليف الإدارية.

١٧٨- وأعاد مكتب الإدارة المالية تشكيل بنيته لإبراز ثلاثة مجالات رئيسية هي: الإبلاغ والرصد؛ والخدمات المالية والمحاسبية؛ والسياسات والامتثال — وذلك من خلال ترشيد الوحدات ودمج الأفرقة التي تحتاج إلى العمل سوياً وإلغاء أوجه الازدواجية في الوظائف. وأدى ذلك إلى تجميد وظيفتين من وظائف الفئة المهنية (إحداهما وظيفة بدرجة م-٢ والأخرى بدرجة م-٣)، وإعادة تصميم مهام وظيفة واحدة من الوظائف المهنية (م-٥)، وإلغاء ست وظائف من فئة الخدمة العامة، ونقل موظف مهني واحد (م-٤) إلى وظيفة مناظرة في قطاع إدارة خدمات الدعم، وموظف خدمة عامة واحد (من الفئة خ ع-٥) على الأساس نفسه إلى قطاع العلاقات الخارجية وإعلام الجمهور.

التحديات

١٧٩- يظل توفر الموارد البشرية واستبقاؤها يشكلان مصدري قلق للمكتب، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم قدر مناسب من الدعم إلى المكاتب الميدانية التي تعتري مكاتبها الإدارية ثغرات كبيرة. وتتمثل التحديات فيما يلي: الحفاظ على مستويات الخدمة، ولاسيما على آجال الاستجابة؛ وتحقيق التوازن بين الاستثمار في استعراض العمليات والسياسات وبين العمل اليومي؛ وتوفير فرص التقدم الوظيفي وتنمية القدرات.

إدارة خدمات الدعم

١٨٠- تتمثل مهمة قطاع إدارة خدمات الدعم في تقديم الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، وبالمؤتمرات، واللغات، وإدارة المنافع العامة، والمشتريات إذ إنها خدمات لازمة لدعم العمليات اليومية التي تضطلع بها اليونسكو.

١٨١- وقد جمّد القطاع ما يزيد على ٩٠% من وظائفه الشاغرة، على مدار عام ٢٠١٢، وذلك في إطار أهداف خارطة الطريق التي رسمتها المديرة العامة لتنفيذ الوثيقة ٣٦م/٥. ودأب القطاع، فضلاً عن ذلك، على استعراض إجراءاته الداخلية لترشيدها وتحديثها ولزيادة الفعالية وتخفيض التكاليف.

١٨٢- وإلى جانب التخفيض الذي جرى في تكاليف الموظفين، تم تخفيض النفقات الخاصة باستخدام الموظفين المؤقتين وبعدد الساعات الإضافية، وأعيد التفاوض بشأن عدد من عقود الخدمات بغية خفض أسعارها. وتم تحديد المزيد من أوجه الفعالية وشُرع في تحقيقها في ظل مبادرة الإصلاح الإداري الرامية إلى "تحويل الإدارة وتعزيز التوجه نحو الزبون" واستُهلت اتفاقات إدارية جديدة خاصة بالمكاتب في المقر، وبمرافق المطاعم.

١٨٣- ووضعت في عام ٢٠١٢ رؤية استراتيجية بشأن إدارة المعارف والمعلومات، ونُفذت طريقة للحوكمة واتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمارات في هذا المجال. ونفذ القطاع، في عام ٢٠١٢، عدداً من المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والرامية إلى تخفيض تكاليف المعاملات وتعزيز الفعالية الشاملة، وتم تأمين الأموال اللازمة لتنفيذها من خلال صندوق الطوارئ.

١٨٤- وسعياً إلى تصحيح آجال تنفيذ المشروعات التي لم تمتثل للجدول الزمني المحدد لها في فترة عام ٢٠١٣ وما بعدها، وإلى تأمين استمرار قطاع إدارة خدمات الدعم ،على المدى البعيد، في تحقيق إنجازاته الرئيسية والاضطلاع بالمبادرات، استهل القطاع في أواخر عام ٢٠١٢ برنامجاً لإعادة تنظيم بنيته، قُدِم إلى المديرة العامة للموافقة عليه.

***

مشروع القرار

١٨٥- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالتوصية ١٣ الواردة في القرار ٣٣م/٩٢ وبالقرار ٣٣م/٧٨ اللذين طلب فيهما المؤتمر العام من المجلس التنفيذي أن يقدم إليه في كل دورة من دوراته تقريراً عن تنفيذ البرنامج والميزانية الجاريين (م/٥) وعن النتائج المحرزة في فترة العامين السابقة (م/٣)،

٢ - ويذكّر أيضاً بالقرار ٣٤م/٨٩ الذي يدعو المجلس التنفيذي إلى تقييم أداء البرامج من منظور أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الجوانب الاستراتيجية، بما في ذلك الوثيقة م ت/٤، عن طريق إبداء آرائه تدريجياً طوال فترة العامين في شكل قرارات صريحة بشأن أداء كل برنامج من البرامج على مستوى محاور العمل،

٣ - ويذكّر كذلك بالقرار ١٩٠م ت/٤،

٤ - وقد درس الوثيقة ١٩١م ت/٤ الجزء الأول،

٥ - يشكر المديرة العامة على عرضها لأهم الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة، وطريقة الاستجابة في إطار كل برنامج من البرامج الرئيسية الخمسة للوضع المالي؛

٦ - ويعرب عن ارتياحه لتحسن وانسجام بنية التقرير م/٤، ولاحتوائه على تقييم موجز لتقدم المحرز في تنفيذ الأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين؛

٧ - ويحيط علماً مع الارتياح بالتدابير المتخذة لضمان تنفيذ البرنامج على الرغم من عمليات الخفض الملحوظة للميزانية ؛

٨ - ويدعو المديرة العامة إلى مواصلة بذل جهودها لضمان تنفيذ البرنامج بصورة فعالة؛

٩ - ويطلب من المديرة العامة أن تقدم إليه في دورته الثانية والتسعين بعد المائة تقريراً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المنشودة في الوثيقة ٣٦م/٥.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/4 Part II

١٩١م ت/٤ الجزء الثاني

باريس، ٢٠١٣/٣/١٥
الأصل: إنجليزي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الثاني

التسويات المالية المرخص بها في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣

و

جدول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (٣٦م/٥ المعتمدة)

الوضع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (غير مراجع)

(رقم ٥٠)

الملخص

يتضمن الجزء الثاني من الوثيقة ١٩١م ت/٤ ما يلي:

ألف – تقرير المديرة العامة عن التسويات المالية المرخص بها في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣.

ووفقاً للفقرتين (ب) و(هـ) من القرار ٣٦م/١١١، تقدم المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي ما يلي:

(١) تقرير عن التسويات التي أدخلت على الاعتمادات المالية الموافق عليها لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ نتيجة للهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(٢) تقرير عن التحويلات بين بنود الاعتمادات، الناجمة عن التعديلات التي أجريت في تصميم الهيكل التنظيمي للمنظمة (حركة الموظفين).

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٨.

باء – جدول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

الجزء ألف

تقرير المديرة العامة عن التسويات المالية المرخص بها في إطار قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣

١ – هناك قائمة مفصلة للهبات والمساهمات الخاصة تظهر في الملحقين الأول والثاني من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام. وتعرض الوثيقة الإعلامية بشأن هذا البند أيضاً (المصدر: الملحق الرابع) تقرير المديرة العامة عن تكاليف التشغيل التي تكبدها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢ طبقاً للقرار ١٨٤م ت/الفقرة ١١، الذي يدعو المديرة العامة إلى "أن تدرج في تقاريرها السنوية الخاصة بتكاليف تشغيل المجلس التنفيذي خلال السنة السابقة بياناً مفصلاً لكل بند من بنود الإنفاق في جدول مماثل للجدول الوارد في الوثيقة ١٧٤م ت/٥".

٢ – ويعرض الجزء ألف ملخصاً للتحليل الذي أجري كي يستفيد منه المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار.

أولاً – التسويات التي أجريت في الاعتمادات المالية الموافق عليها لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ نتيجة للهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

٣ – وفقاً للفقرة (ب) من القرار ٣٦م/١١١ التي يجوز للمديرة العامة بمقتضاها أن تقبل وتضيف إلى الاعتمادات الموافق عليها لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ المساهمات الطوعية والهبات والمنح والوصايا والإعانات، وكذلك المساهمات التي تقدمها الحكومات، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٧,٣ من النظام المالي، وعليها أن تحيط أعضاء المجلس التنفيذي علماً بذلك في الدورة التي تعقب اتخاذ مثل هذا الإجراء، يسرّ المديرة العامة أن تقدم فيما يلي معلومات عن الهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويعرض الجدول الوارد أدناه ملخصاً لهذه الإجراءات حسب القطاعات/المكاتب، كما ترد تفاصيل في الملحق الأول:

القطاع/المكتب	دولار	النسبة
الإدارة (شعبة سفراء المساعي الحميدة والنوايا الطيبة)	٣٨ ٨٦٠	٪١,٣
التربية	٦٢٦ ١١٧	٪٢٠,٦
العلوم الطبيعية	٥٩٨ ٣٠٣	٪١٩,٧
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٢٥٩ ٢٥٣	٪٨,٥
الثقافة	٨٤٣ ٨٩٦	٪٢٧,٧
الاتصال والمعلومات	١١٤ ٩٨١	٪٣,٨
البرامج المشتركة بين القطاعات	٢٤ ٩٦٤	٪٠,٨
تنفيذ البرامج اللامركزية في المكاتب الميدانية (مكتب التنسيق الميداني)	٥١١ ٨٣٨	٪١٦,٨
الخدمات المتعلقة بالبرامج (قضايا الجنسين)	٥٦٦	٪٠
الخدمات المتعلقة بالبرامج (مكتب التخطيط الاستراتيجي)	٢٥ ١٤٧	٪٠,٨
مجموع الهبات والمساهمات الخاصة	**٣ ٠٤٣ ٩٢٥**	**٪١٠٠**

٤ – وإضافة إلى ما تقدم، قدمت الحكومات مساهمات عينية إلى المكاتب الميدانية/المعاهد وذلك بإتاحة المكاتب مجاناً في فترة العامين ٢٠١٢-٢٠١٣. واستناداً إلى المعلومات المتاحة في عام ٢٠١١، جرى الإبلاغ في الوثيقة السابقة (١٩٠م ت/٤ الجزء الثاني) عن مبلغ قدره ٣,٧ مليون دولار للمكاتب الميدانية وآخر قدره ٢,٨ مليون دولار للمعاهد أي ما يعادل القيمة السوقية لستة (٦) أشهر. وستقدم في هذا التقرير (الوضع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) المعلومات على أساس القيمة السوقية للعام كله على النحو التالي: ٧,٧ مليون دولار للمكاتب الميدانية و٥,٦ مليون دولار للمعاهد. وستقدم جداول المتابعة المقبلة تقريراً عن التبرعات العينية لتأجير المكاتب الميدانية/المعاهد على أساس سنوي، تماشياً مع المعلومات الواردة في البيانات المالية المعروضة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذا الصدد، تواصل اليونسكو تطوير أدوات وعمليات من أجل تسجيل وتقييم المساهمات العينية الأخرى. ومع أن بعض القطاعات قد بدأت عملية تحديد وتسجيل مثل هذه المساهمات، فقد تعذر تقديم قائمة كاملة بجميع هذه الأنشطة باستخدام طرق تقييم متناسقة عبر جميع القطاعات. وعلى سبيل المثال، لم يتم تقدير القيمة الكلية للمساهمات العينية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي واجتماعات الخبراء والعمليات النظامية ذات الصلة. وعلى سبيل الإعلام فقط، تعرض قائمة بالمساهمات العينية المقدمة لتنفيذ البرامج (وإن لم تكن شاملة) في الملحق الثاني، باء من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام، بقيمة إرشادية قدرها ٥,٢ مليون دولار.

ثانياً – الزيادات النظامية في تكاليف الموظفين

٥ – تم إيقاف الزيادة المؤقتة لمرتبات الموظفين في فئة الخدمة العامة في المقر، التي كان من المفروض أن تصبح نافذة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في انتظار نتائج الدراسة الاستقصائية الشاملة للمرتبات التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في باريس. وستناقش اللجنة نتائج هذه الدراسة في دورتها التي ستعقد في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتمشياً مع الإجراءات المعمول بها، سيحيل رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية توصيات اللجنة إلى المديرة العامة، التي بدورها ستحيلها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار في دورته الحادية والتسعين بعد المائة في أبريل/نيسان ٢٠١٣. وتتضمن التوقعات الحالية للنفقات في الوثيقة ٣٦م/٥ تقديراً للزيادات النظامية في تكاليف الموظفين استناداً إلى الاتجاهات الماضية بمبلغ ٢ مليون دولار.

٦ – وتزمع المديرة العامة استيعاب الزيادات النظامية في الميزانية الحالية لتكاليف الموظفين، التي يتوقع أن تكون أقل بنسبة ١٠٪ مما كانت عليه في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة، والعمل على احتواء التكاليف من خلال بذل جهود مستمرة للحد من تعيين الموظفين في المدة المتبقية من فترة العامين.

ثالثاً – تحويل تكاليف الموظفين بين بنود الاعتمادات:

٧ – تنص الفقرة ٢ (هـ) من قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ على أنه "في الحالات التي يتجاوز فيها مبلغ التحويلات بين بنود الاعتمادات نسبة ١٪ من الاعتمادات الأصلية، يتعين على المديرة العامة الحصول على موافقة مسبقة من المجلس التنفيذي". وفي هذا الصدد، تعرض المديرة العامة على المجلس التنفيذي تقريرها عن التحويلات

التالية بين بنود الاعتمادات نتيجة لإعادة تنظيم بنية المنظمة لتحسين تصميمها التنظيمي بغية تعزيز فعاليتها الوظيفية. ومن الجدير بالملاحظة أن جميع التحويلات التي أجريت خلال الأشهر الستة الماضية تبلغ أقل من ١٪ من الاعتمادات الأصلية. وتبين تفاصيل هذه التحويلات لتكاليف الموظفين بحسب بنود الاعتمادات (الأثر الصافي البالغ صفر دولار) في جدول الاعتمادات المنقح الذي يتضمنه الملحق الثالث من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام، ويعرض الجدول الوارد أدناه ملخصاً في هذا الصدد:

بنود الاعتمادات	التحويلات لأغراض المقارنة فيما يخص الموظفين دولار
الباب الأول – السياسة العامة والإدارة	**(٤٣ ٥٠٠)**
الباب الثاني – البرامج والخدمات المتعلقة بالبرامج	
باء – الخدمات المتعلقة بالبرامج	١٨٤ ٢٠٠
الباب الثالث – الخدمات الداخلية	
جيم – إدارة خدمات الدعم	(١٤٠ ٧٠٠)
مجموع الاعتمادات	–

رابعاً – الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

٨ – قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – وقد درس تقرير المديرة العامة عن الهبات والمساهمات الخاصة التي وردت خلال الفترة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأُضيفت إلى الميزانية العادية وعن التحويلات التي أُجريت بين بنود الاعتمادات وفقا لأحكام الفقرتين (ب) و (هـ) من القرار ٣٦م/١١١، والوثيقة ١٩١م ت/٤ الجزء الثاني والملحق الأول،

أولاً

٢ – يحيط علماً بأن المديرة العامة قد أضافت إلى اعتمادات الميزانية العادية، نتيجة لورود هذه الهبات والمساهمات الخاصة، مبلغاً إجمالياً قدره **٣ ٠٤٣ ٩٢٥** دولاراً موزعاً على النحو التالي:

	دولار
الباب الأول – باء – الإدارة (شعبة سفراء المساعي الحميدية والنوايا الطيبة)	٣٨ ٨٦٠
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الأول	٦٢٦ ١١٧
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الثاني	٥٩٨ ٣٠٣
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الثالث	٢٥٩ ٢٥٣
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الرابع	٨٤٣ ٨٩٦
الباب الثاني – ألف – البرنامج الرئيسي الخامس	١١٤ ٩٨١
الباب الثاني – ألف – البرامج المشتركة بين القطاعات	٢٤ ٩٦٤
الباب الثاني – ألف – الميدان – تنفيذ البرامج اللامركزية (مكتب التنسيق الميداني)	٥١١ ٨٣٨
الباب الثاني – باء – الخدمات المتعلقة بالبرامج (قضايا الجنسين)	٥٦٦
الباب الثاني – باء – الخدمات المتعلقة بالبرامج (مكتب التخطيط الاستراتيجي)	٢٥ ١٤٧
المجموع	**٣ ٠٤٣ ٩٢٥**

٣ – ويعرب عن تقديره للجهات المانحة المذكورة في الملحقين الأول والثاني من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام؛

ثانياً

٤ – وإذ يذكّر بأحكام قرار فتح الاعتمادات المالية التي يجوز للمديرة العامة بمقتضاها أن تجري تحويلات بين بنود الاعتمادات بمبلغ لا يتجاوز نسبة ١٪ من الاعتمادات الأصلية، على أن تبلّغ أعضاء المجلس التنفيذي كتابةً في الدورة التي تلي اتخاذ هذا الإجراء بتفاصيل هذه التحويلات وأسبابها،

٥ – يحيط علماً بأن المديرة العامة قد أجرت تحويلات بين بنود الاعتمادات بهدف دعم مشاركة اليونسكو في عمليات البرمجة القطرية المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كما ورد في الفقرة ٧ من الوثيقة؛

٦ – ويحيط علماً بجدول الاعتمادات المالية المنقح كما ورد في الملحق الثالث من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام.

الجزء باء

تقرير المديرة العامة عن تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

جدول متابعة تنفيذ البرنامج – حالة تنفيذ البرنامج في ٢٠١٢/١٢/٣١

يبين جدول متابعة تنفيذ البرنامج الميزانية الإجمالية ووضع نفقات الميزانية العادية والنفقات الخارجة عن الميزانية.

الميزانية الإجمالية في ٢٠١٢/١٢/٣١ – حالة الموارد بحسب مصدر التمويل – الجدول ١ من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام.

البرنامج العادي: يبلغ إجمالي الموارد اللازمة استناداً إلى توقعات الميزانية لفترة العامين (٢٠١٢-٢٠١٣) ٥٢٨ مليون دولار، بمعدل إنفاق يبلغ ٤٦,٨٪.

صندوق الطوارئ: يبلغ إجمالي المساهمات التي وردت إلى اليوم ٧٠ مليون دولار، منها ٢٤ مليون دولار تم تخصيصها وبمعدل إنفاق يبلغ ٣٧,٧٪.

الأموال الخارجة عن الميزانية: يبلغ إجمالي المخصصات التي وردت في عام ٢٠١٢ ما يساوي ٣٣٢ مليون دولار، بمعدل إنفاق يبلغ ٦١,٨٪.

البرنامج العادي:

تقدير البرنامج العادي في الوثيقة ٣٦م/٥: وضعت المديرة العامة حداً أقصى للميزانية قدره ٤٦٥ مليون دولار لتأخذ في الاعتبار (١) عدم تسديد نسبة ٢٢,٤٪ من الاشتراكات المقررة لفترة العامين الحالية و(٢) ضرورة رد مبلغ ٤٢ مليون دولار لسد العجز الذي سجل في فترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١ إثر توقف الولايات المتحدة عن دفع اشتراكاتها المستحقة لعام ٢٠١١. ويمثل آخر تقدير للميزانية البالغ ٥٢٨ مليون دولار (بما في ذلك ٦,٥ مليون دولار من الهبات) تخفيضاً قدره ١٣٣ مليون دولار أي ٢٠٪ (٦٥٣ مليون دولار – ٥٢٨ مليون دولار + ٦,٥ مليون دولار من الاعتمادات الإضافية + ١ مليون دولار الرصيد المتبقي بعد تصفية الالتزامات المتعلقة بعام ٢٠١١) مقابل الهدف المحدد البالغ ١٨٨ مليون دولار أي ٢٩٪ بالنسبة إلى الحد الأقصى البالغ ٦٥٣ مليون دولار في الوثيقة ٣٦م/٥. ويرتكز هذا التقدير الذي يفترض "أسوأ الحالات" على تجميد الوظائف الشاغرة والوظائف التي ستصبح شاغرة بنسبة تقارب ١٠٠٪، كما يأخذ في الاعتبار المخاطر المقدرة بقيمة ١٢ مليون دولار والتي يتعين إدراجها في الميزانية. ويجري تعديل التوقعات كل ثلاثة أشهر لتعكس تأثير تنفيذ تدابير خفض النفقات على النحو المبين في الوثيقة ١٩١م ت/٢٦ (الوضع المالي للمنظمة وآثارها على تنفيذ الوثيقة ٣٦م/٥)، والتغيرات في المخاطر المقدرة؛ والقرارات الإدارية بشأن تعيين الموظفين في الوظائف الحاسمة لأداء مهام المنظمة.

وعلى الرغم من التخفيض البالغ ٢٠٪، فإن التقدير الحالي للميزانية البالغ ٥٢٨ مليون دولار يمثل عجزاً تمويلياً قدره ٥٦ مليون دولار. وفي هذا الصدد، اتخذت تدابير إضافية في أوائل عام ٢٠١٣، منها أن يقتصر الوفاء بالالتزامات على تلك التي يجب سدادها كلياً بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإجراء تخفيضات بنسبة ٢٠٪ في أتعاب وأعداد الخبراء الاستشاريين، وإجراء استعراض آخر للجدول الزمني لتعيين الموظفين في الوظائف الحاسمة لأداء مهام المنظمة. ولا يدخل صندوق الطوارئ في هذه الحسابات.

وكما هو مبين في الرسم البياني أدناه، إن تكاليف الموظفين والأنشطة في فترة العامين الحالية أقل مما كانت عليه مقارنة بالوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة، بمبلغ ٣٩ مليون دولار (١٠٪) و٨٦ مليون دولار (٣٥٪) على التوالي. وعند إضافة الأنشطة الممولة في إطار صندوق الطوارئ (٢٤ مليون دولار)، يصل انخفاض في تكاليف الأنشطة إلى ٦٢ مليون دولار أي ٢٥٪.

ويبين الجدول أدناه تطور تكاليف الموظفين وتكاليف الأنشطة، إذ يقارن بين النفقات الفعلية في الميزانية ٣٥م/٥ والميزانية ٣٦م/٥ المعتمدة والتوقعات الحالية:

(ترد جميع الرسوم البيانية بآلاف الدولارات الأمريكية)

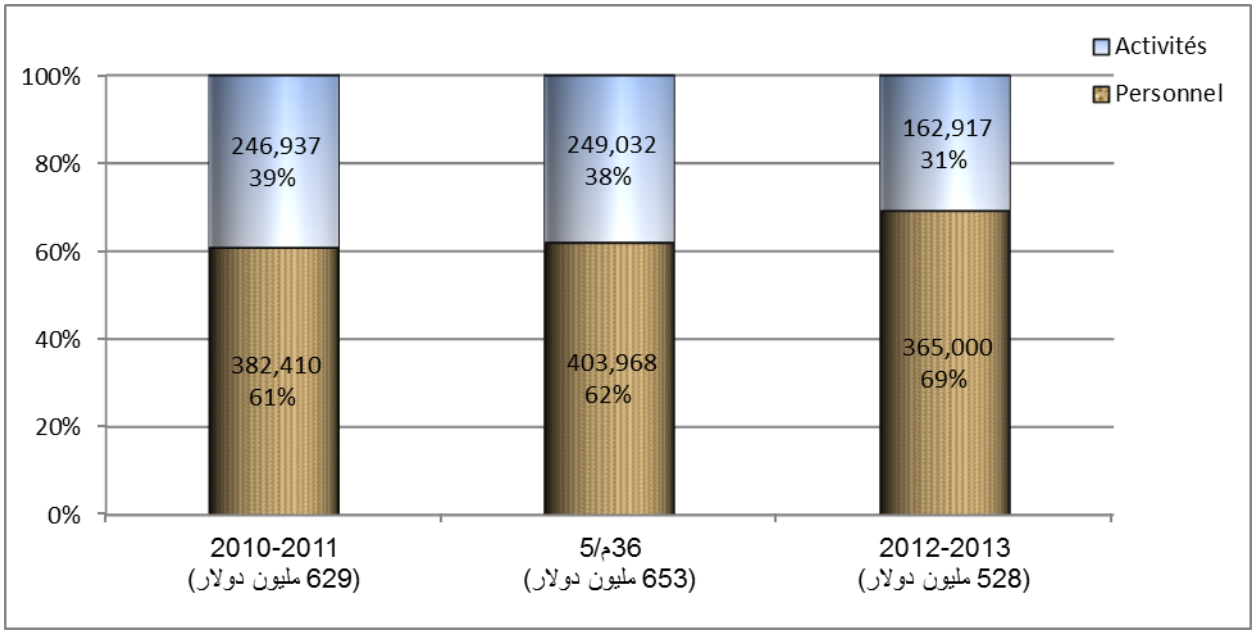

ويبين الجدول التالي التطور بحسب أبواب الميزانية وكذلك الوزن النسبي لكل باب في فترة العامين المنصرمة (النفقات الخاصة بالوثيقة ٣٥م/٥ مقارنة بتوقعات الوثيقة ٣٦م/٥):

	٢٠١٠-٢٠١١ (٦٢٩,٣ مليون دولار)	**٢٠١٢-٢٠١٣ (٥٢٧,٩ مليون دولار)**	**الوزن النسبي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١**	**الوزن النسبي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣**	**٢٠١٢-٢٠١٣ زيادة/(خفض) مقابل ٢٠١٠-٢٠١١**
الباب الأول – السياسة العامة والإدارة	٤٤ ٧٩٣	٤٣ ٤٢٤	٪٧,١	٪٨,٢	**٪٣,١-**
الباب الثاني- ألف – البرامج	٣٧٤ ٢٢١	٣٠٦ ٩٣٧	٪٥٩,٥	٪٥٨,١	**٪١٨,٠-**
الباب الثاني- باء – الخدمات المتعلقة بالبرامج	٤٩ ٨٥٢	٤٤ ٦٢٢	٪٧,٩	٪٨,٥	**٪١٠,٥-**
الباب الثاني- جيم – المساهمة والمنح الدراسية	٢١ ٠٤٠	١٤ ٧٨٧	٪٣,٣	٪٢,٨	**٪٢٩,٧-**
الباب الثالث- الخدمات الداخلية	١٢٥ ٦٧٢	١٠٣ ٠٥٤	٪٢٠,٠	٪١٩,٥	**٪١٨,٠-**
الباب الرابع والخامس- تسديد الديون والزيادات المتوقعة في التكاليف	١٣ ٧٨٤	١٥ ٠٩٤	٪٢,٢	٪٢,٩	**٪٩,٥**
المجموع	**٦٢٩ ٣٦٢**	**٥٢٧ ٩١٨**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٠٠,٠**	**٪١٦,١-**

ويبين الجدول أعلاه أنه في إطار خفض الميزانية العامة بمبلغ قدره ١٠١,٤ مليون دولار (١٦,١٪) في التقدير الحالي مقارنة بالنفقات الإجمالية لفترة العامين المنصرمة، قامت المنظمة بتقليص الخدمات الداخلية (الباب الثالث) بنسبة ١٨٪ وتخفيض وزنها النسبي بمقدار طفيف في الميزانية الإجمالية. ويتأثر هامش التحرك للتخفيض من الخدمات الداخلية والباب الأول مقارنة بمجالات أخرى بارتفاع مستوى التكاليف غير القابلة للتقليص/الثابتة، بما في ذلك مستحقات الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة والنفقات العامة.

صندوق الطوارئ: المصدر: الجدول ١ من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام

يمثل إجمالي الأموال المخصصة الذي يبلغ **٢٤ مليون دولار** ٣٤٪ من الأموال التي تم تلقيها (٧٠ مليون دولار). ووزع المبلغ المخصص المذكور أعلاه على الجهات المستفيدة الرئيسية الخمسة التالية: قطاع التربية ٤,٥٨ مليون دولار (بما فيه معاهد التربية)، وقطاع العلوم الطبيعية (بما فيه لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات) ٤,٢ مليون دولار، ومكتب التنسيق الميداني والإصلاحات ٣ ملايين دولار، والبرامج المشتركة بين القطاعات ٣ ملايين دولار، وقطاع الثقافة ٢,٨ مليون دولار. ويبلغ إجمالي النفقات في إطار هذا الصندوق ما يقارب ٩ ملايين دولار أي ما يمثل ٣٧,٧٪ من إجمالي المخصصات. ويبين الرسم البياني أدناه توزيع الموارد المخصصة في إطار صندوق الطوارئ (٢٤ مليون دولار):

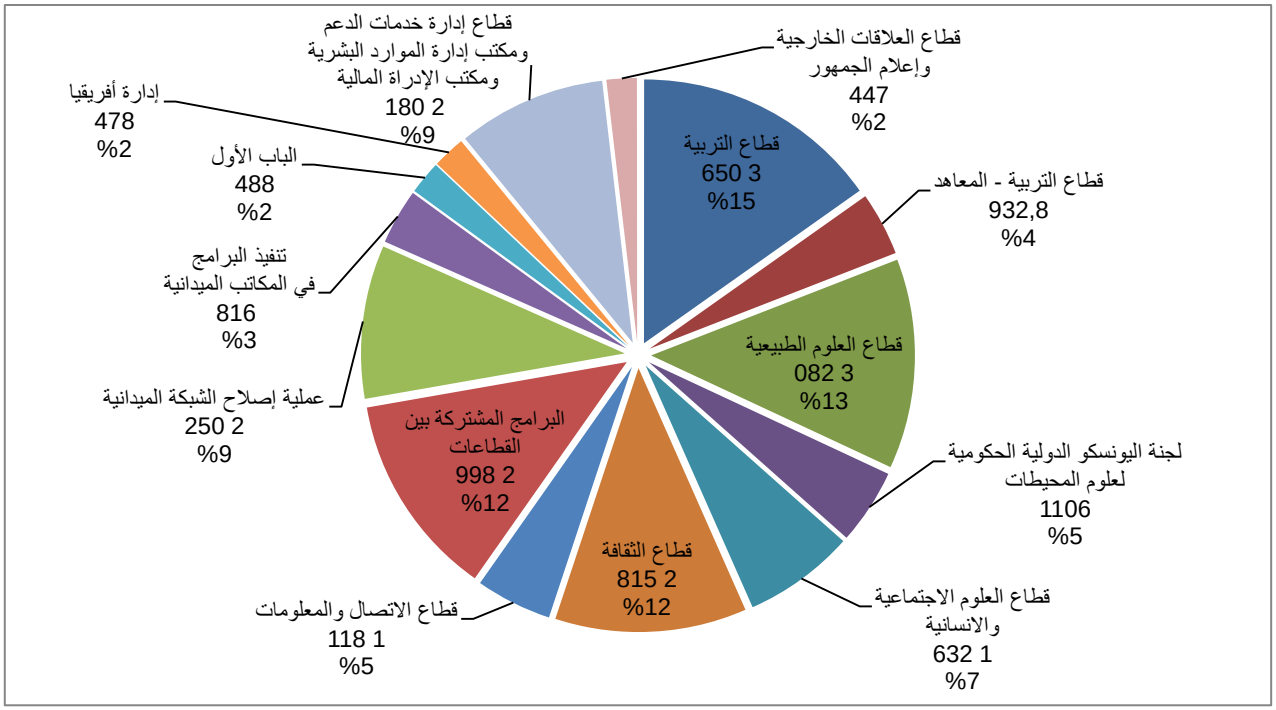

ويبين الرسم البياني التالي ميزانية البرنامج العادي (١٦٢,٩ مليون دولار) للأنشطة (**باستثناء تكاليف الموظفين**) لكل قطاع/مكتب والموارد التكميلية التي تم توفيرها من خلال صندوق الطوارئ (٢٤ مليون دولار):

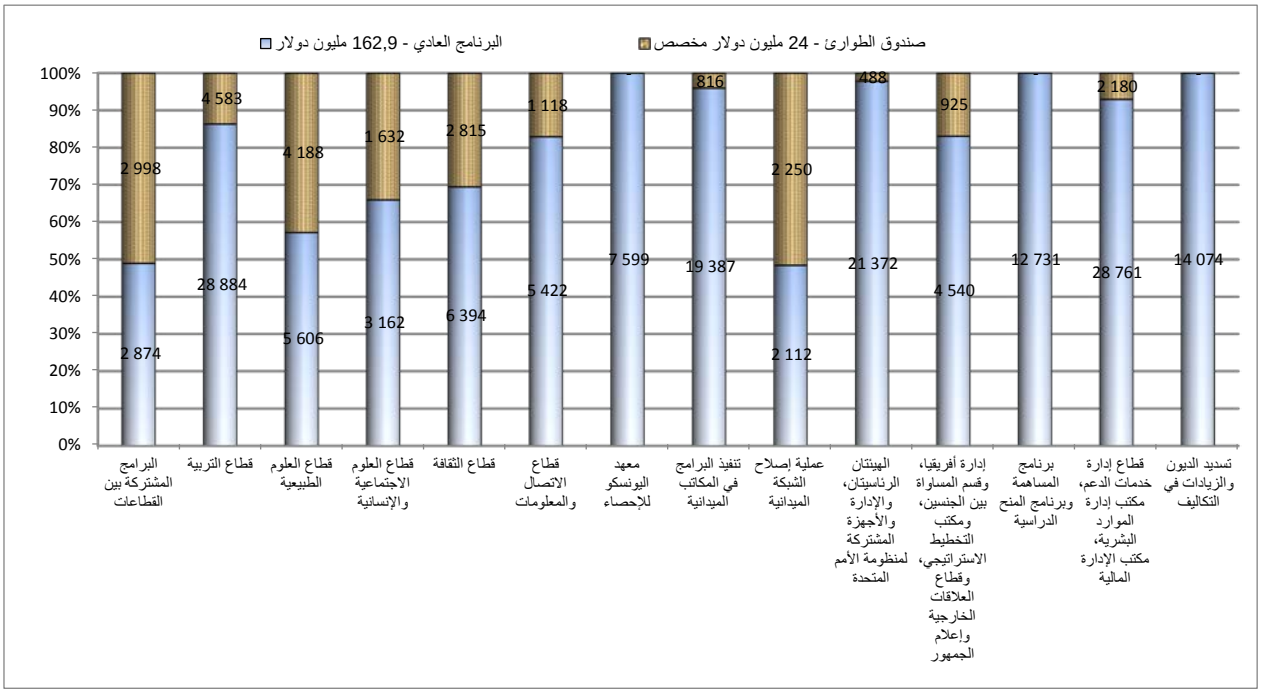

ويرد المزيد من التحليل **للتكاليف الإجمالية المتوقعة** (٥٢٨ مليون دولار) لكل قطاع/مكتب في الرسم البياني التالي (بملايين الدولارات الأمريكية):

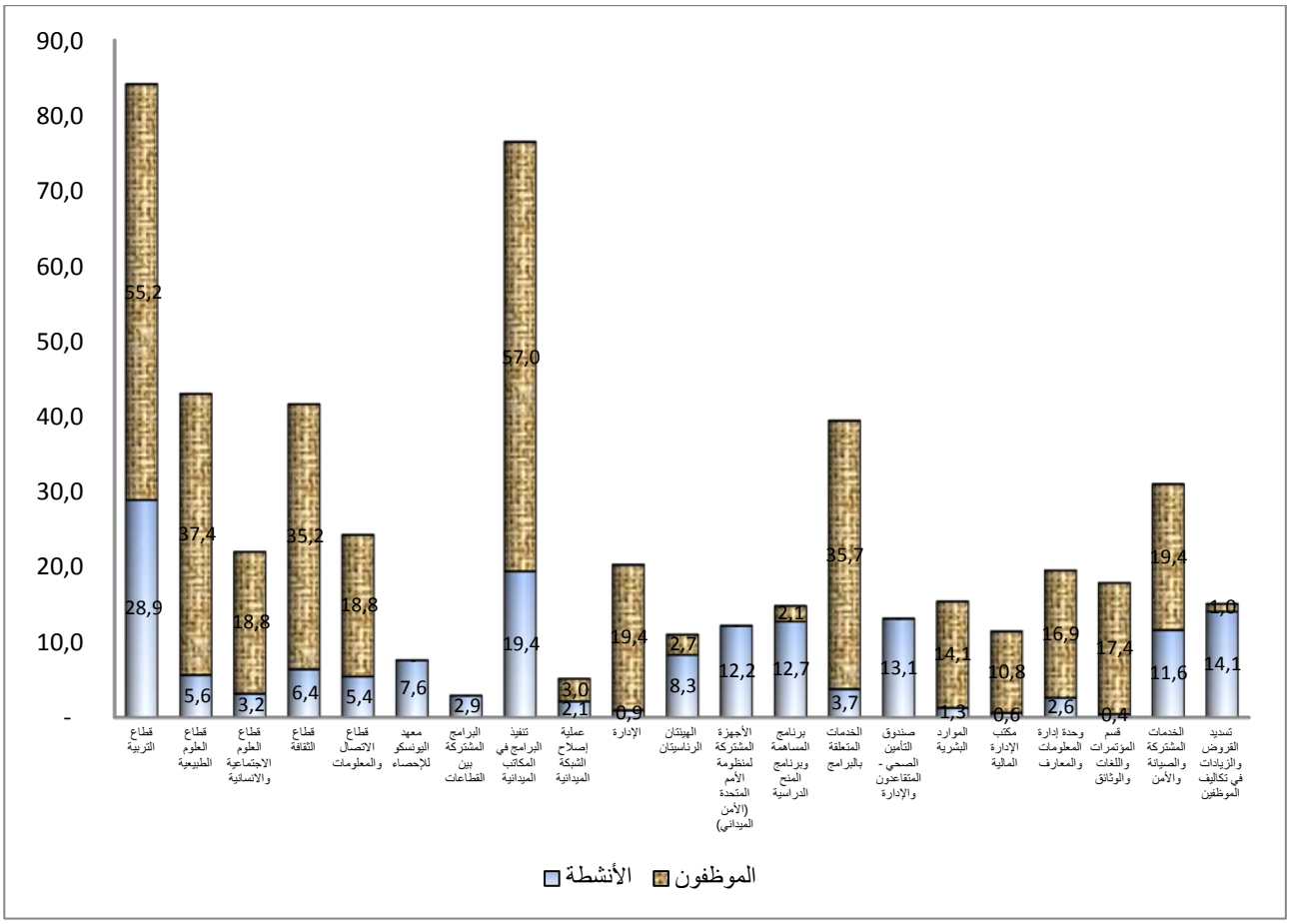

ويبين الرسم البياني أعلاه التكاليف الإجمالية (٥٢٨ مليون دولار) فيما يخص الأنشطة والموظفين بحسب عناصر الميزانية الرئيسية، ويبين الرسم البياني أدناه الوزن النسبي لهذه العناصر، بما فيها الموظفون والأنشطة. والجهات المستفيدة الرئيسية هي قطاع التربية (١٦٪) ويليه مكتب التنسيق الميداني–تنفيذ البرامج في المكاتب الميدانية (١٤٪)، ثم قطاع العلوم الطبيعية (٨,١٪) وثم قطاع الثقافة (٧,٩٪). وفيما يتعلق بالتكاليف الثابتة/غير القابلة للتقليص، تجدر الإشارة إلى أن حصة تسديد القروض تمثل ٣٪ من إجمالي الميزانية وحصة ٢٪ أخرى تتعلق بصندوق التأمين الطبي (الإدارة والاشتراكات المتعلقة بالمتقاعدين) كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

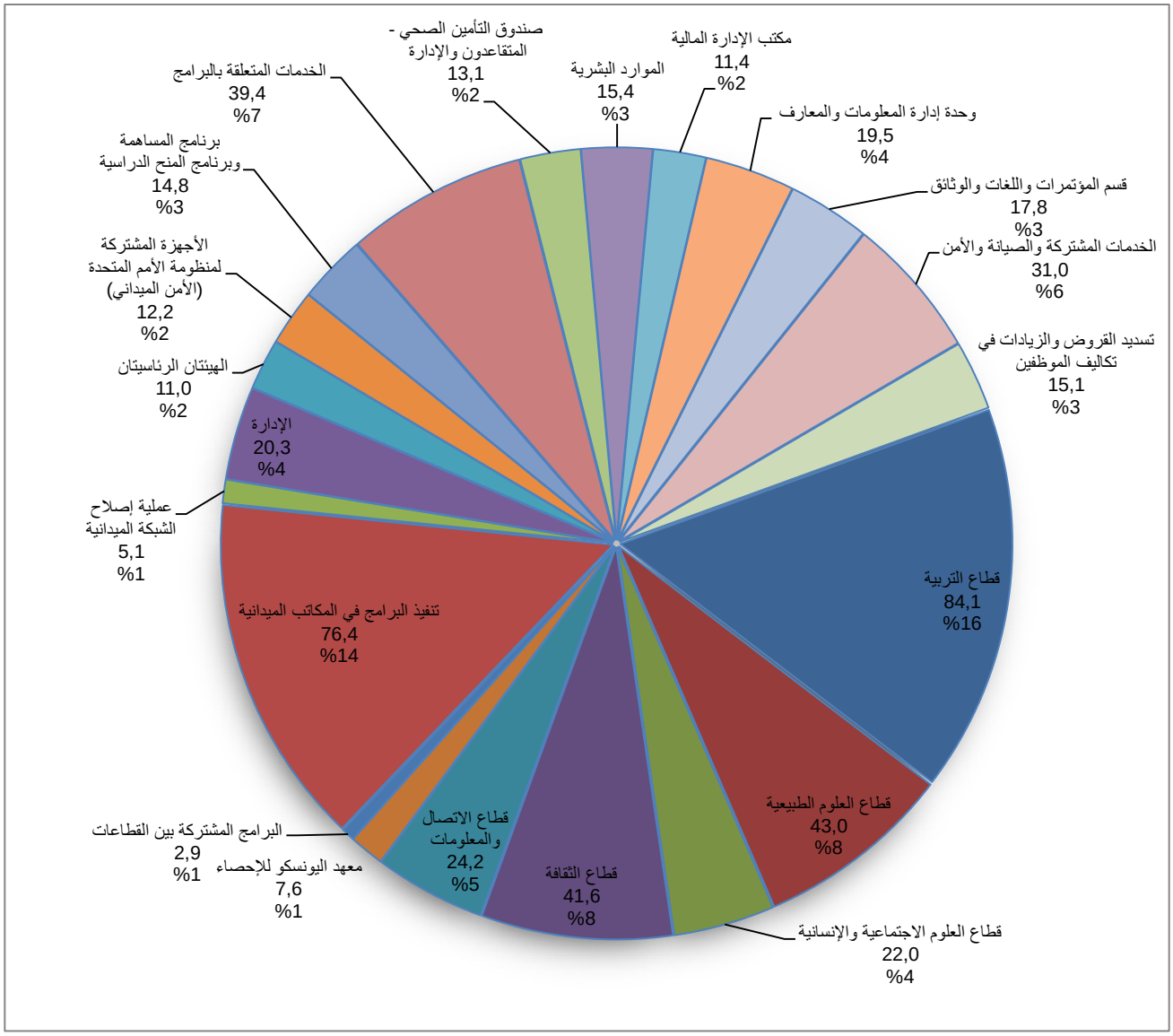

النفقات الخارجة عن الميزانية: المصدر: الجدول ١ من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام

بلغ إجمالي الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٢ ما يساوي ٣٣٢,٤ مليون دولار أنفق منه ٢٠٥,٤ مليون دولار أي ٦٢٪. وتمثل حصة قطاع التربية ٤٠,٥٪ من هذه الاعتمادات ويليه قطاع الثقافة (٢٤٪) ثم قطاع العلوم الطبيعية (١٥٪). وفيما يتعلق بترتيبات التمويل، تمثل أموال الودائع ٤٠,٨٪ وتليها الحسابات الخاصة والمساهمات الطوعية بنسبة ٢٥,٢٪، والصناديق الذاتية النفع بنسبة ١٨,٥٪ (تمول أغلبيتها البرازيل)، ومصادر الأمم المتحدة (١٢٪). ويمثل معدل الإنفاق ٦٢٪ قيمة إرشادية، نظراً إلى أن المشاريع تُصمم وتُدار على أساس فترة تستغرق عدة سنوات وأن الاعتمادات تقدم في فترات مختلفة على مدار السنة. وترد التفاصيل في الجداول من ٦ إلى ١٠ من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام.

نتيجة العمليات حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

نفقات البرنامج العادي: المصدر: الجدول ١ من الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام

خصص لها في أول عام مبلغ قدره ٢٦٧ مليون دولار (٥٠,٦٪) من أصل توقعات قدرها ٥٢٨ مليون دولار، وصرف مبلغ قدره ٢٧٤ مليون دولار في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتمثل تكاليف الموظفين البالغة ١٧٥,٨ مليون دولار ٧١٪ من إجمالي النفقات، بينما تمثل تكاليف الأنشطة البالغة ٧١,٣ مليون دولار ٢٩٪. وبحسب معدل إنفاق عام نسبته ٤٦,٨٪، تعد نفقات الموظفين والأنشطة أدنى من الهدف المتمثل في معدل الإنفاق النظري البالغ ٥٠٪. وعلى الرغم من أن معدل الإنفاق المتوسط للباب الثاني – ألف (البرامج) يمثل ٤٧,٢٪، فإن المعدل العام تم خفضه بحيث أصبحت نسبة الإنفاق ٣٩,٢٪ في الباب الأول، إذ إن معظم النفقات المتصلة بميزانيتي الهيئتين الرئاسيتين ومساهمة اليونسكو في الأجهزة المشتركة لمنظومة الامم المتحدة ستدفع في عام ٢٠١٣.

وفي إطار تخفيض إجمالي النفقات في عام ٢٠١٢ بنسبة ١٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٠، تم خفض تكاليف الموظفين بمبلغ ٩,٨ مليون دولار أي ٥,٤٪ (٢٠١٢: ١٧٥,٨ مليون دولار، ٢٠١٠: ١٨٥,٦ مليون دولار)، وبالرغم من أن نفقات عام ٢٠١٢ تتضمن زيادات نظامية لعام ٢٠١١ وزيادة نظامية بنسبة ٥,٤٪ مرتبطة بتسوية مقر العمل لموظفي الفئة المهنية في عام ٢٠١٢، كما أقرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ عدد الوظائف الشاغرة ٣٤٤ وظيفة أي ما يمثل ١٨٪ (باستثناء ٨ احتجزت مقابل الوظائف) من ميزانية الوثيقة ٣٦م/٥، مقارنة بـ٢٩٠ وظيفة شاغرة (١٥٪) في تموز/يوليو ٢٠١٢.

وتم إلغاء ٤١ وظيفة (٣٦ في المقر و ٥ في الميدان) حتى الآن مقارنة بميزانية الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة. وتمثل الوظائف من فئة الخدمة العامة نسبة ٥٩٪ منها. وفيما يتعلق بالتوزيع حسب القطاعات/المكاتب، يبلغ عدد الوظائف الملغاة ١٢ (٢٩٪) في قطاع الثقافة، ووظيفة واحدة في قطاع العلوم الاجتماعية والانسانية، و٥ في العمليات الميدانية، و٢٣ (٥٦٪) في الخدمات الداخلية. وتمثل هذه الإلغاءات جهودا كبيرة لترشيد وتخفيض تكاليف الإدارة في سياق إعادة هيكلة وتعزيز المهام والخبرات.

بلغت كلفة إجمالي الأنشطة في العام الأول من فترة العامين ما قيمته ٧١,٣ مليون دولار أمريكي، وهذا ما يمثل خفضاً بنسبة ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٠ (١١٩ مليون دولار أمريكي)، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

الإنفاق على الأنشطة: عام ٢٠١٢ (٧١,٣ مليون دولار) مقارنة بعام ٢٠١٠ (١١٩ مليون دولار)

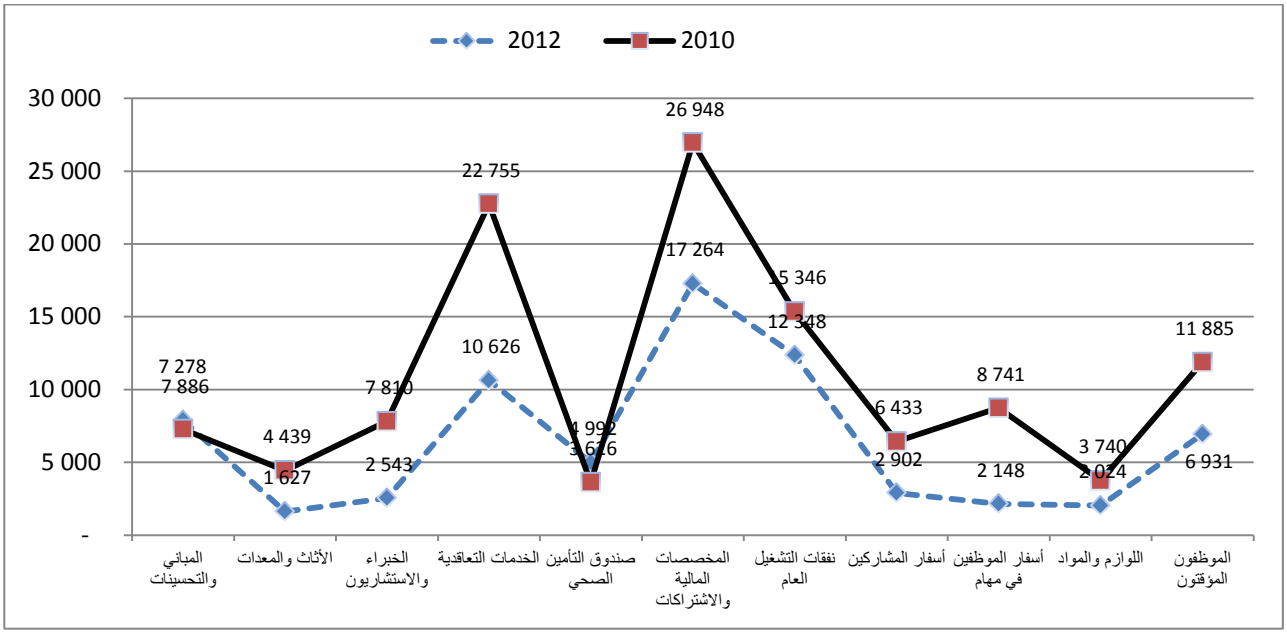

إن الخفض في تكاليف الأنشطة هو عبارة عن جمع بين الخفض في مستوى النشاط وتحقيق مكاسب من حيث الفعالية باتخاذ تدابير لخفض التكاليف مثل إلغاء السفر في درجة رجال الأعمال، وتعزيز التخطيط للأسفار وإدارتها وفرض ضوابط أكثر صرامة في مجال استخدام الموظفين المؤقتين. وقد أدت هذه التدابير إلى تحقيق خفض ملحوظ مقارنة بعام ٢٠١٠ (كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه) في ما يلي: تكاليف أسفار الموظفين في مهام (-٧٥٪)، وتكاليف الخبراء الاستشاريين (-٦٧٪)، وتكاليف الأثاث والمعدات (-٦٣٪)، وتكاليف أسفار المشاركين (-٥٥٪)، وتكاليف الخدمات التعاقدية (-٥٣٪) وتكاليف المساعدة المؤقتة (-٤٢٪).

ويرد فيما يلي المزيد من التحليل للاتجاهات بحسب ترتيب الإنفاق بين فترة العامين الحالية وفترة العامين السابقة (ملاحظات على الجدول ٤).

ملاحظات على جداول تنفيذ البرنامج

سعياً إلى تبسيط هذه الوثيقة، وإلى تقليص حجمها وتكاليفها، ترد الجداول من ١ إلى ٩ من جدول الإدارة في الوثيقة ١٩١م ت/٤ إعلام، وذلك للتركيز في القسم باء على الملخص وعلى تحليل الوضع المالي للمنظمة. وترد شروح بشأن الأنشطة الممولة من الميزانية العادية والتي تزيد معدلات الإنفاق الخاصة بها على ٦٥٪ أو تقل عن ٣٥٪، وذلك عملاً بقراري المجلس التنفيذي ١٦٠م ت/٣,١,١ و١٦٤م ت/٣,١,١ اللذين دُعي المدير العام فيهما إلى "تحديد الأنشطة التي يختلف الإنفاق عليها عن المصروفات المتوقعة بنسبة تزيد على ١٥٪ مع شرح أسباب ذلك".

الجدول ١ – التنفيذ الإجمالي بحسب بنود الاعتمادات الرئيسية (الميزانية العادية، وصندوق الطوارئ، والموارد الخارجة عن الميزانية)

يشمل هذا الجدول التحويلات التي أجريت على الميزانية بين بنود الاعتمادات ويشمل كذلك الهبات والمساهمات الخاصة التي تم تلقيها منذ بداية فترة العامين. وتقدم التحليلات على أساس أرقام ميزانية الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة البالغة ٦٥٣ مليون دولار، والمبلغ الإجمالي الذي خصصته المديرة العامة لخطط العمل المؤقتة والبالغ ٤٦٥ مليون دولار، والميزانية التقديرية لخطط العمل البالغة ٥٢٨ مليون دولار، كما يتضمن ذلك الهبات التي تم تلقيها والبالغ قدرها ٦,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأخيراً، يقدم هذا الجدول النفقات المندرجة في إطار كل بند والمقسمة إلى فئتين هما تكاليف الموظفين وتكاليف الأنشطة.

وفيما يتعلق بالميزانية العادية، بلغ معدل الإنفاق الإجمالي بالنسبة إلى ٥٢٨ مليون دولار ٤٦,٨٪ (٢٤٧ مليون دولار) في ٣١ كانون ألأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفيما يتعلق بصندوق الطوارئ والموارد الخارجة عن الميزانية، فإن المبالغ تمثل المخصصات والنفقات عن عام واحد، أي عام ٢٠١٢ فقط. ويظهر هذان المصدران للتمويل معدلات إنفاق تبلغ ٣٧,٧٪ و٦١,٨٪ على التوالي. وينجم معدل الإنفاق المنخفض لصندوق الطوارئ عن الصرف التدريجي للمخصصات على مدار الفترة المعنية، لأن هناك عمليات تقييم لثغرات التمويل في مختلف البرامج ذات الأولوية ومبادرات إصلاح قد أجريت.

الجدول ٢ – تنفيذ البرنامج بحسب محاور العمل (أنشطة البرنامج العادي)

يقدم هذا الجدول عرضاً لحالة تنفيذ أنشطة البرنامج العادي بحسب محاور العمل الرئيسية. واستناداً إلى المنهجية المعتمدة في الجدول ١، يشمل العمود المتعلق بالمتطلبات المتوقعة لخطط العمل التحويلات المتعلقة بالهبات والمساهمات الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنه خصص مبلغ قدره ٢٤ مليون دولار من صندوق الطوارئ، وتم تخصيص نحو ٢٠,٤ مليون دولار منه للباب الثاني – ألف، مما سيزيد مبلغ الأموال المتاحة لميزانية البرامج الرئيسية وأنشطة العمليات الميدانية المتوقع أن تبلغ ٨١,٤ مليون دولار.

- **الهيئتان الرئاسيتان (٢٩,٨٪)**: في نهاية العام الأول، يكون بند الاعتماد هذا دائماً تحت المعدلات المستهدفة التي انقضى وقتها لأن نفقات عقد المؤتمر العام تتم في العام الثاني من فترة العامين. فضلاً عن ذلك، من أجل تحقيق التخفيض المستهدف البالغة نسبته ٢٠٪ والمطلوب ضمن الهيئتين الرئاسيتين مقارنة بما يرد في الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة، اتخذ المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والثمانين بعد المئة عدداً من القرارات وبُذلت جهود مكثفة لتعزيز إدارة إعداد الوثائق وطولها وإنتاجها، مما سمح بتحقيق وفورات مهمة.

- **الإدارة العامة (٨٨٪)**: يبين معدل الإنفاق المرتفع وجود نفقات مهمة ستتم إعادة تسجيلها في الأقسام البرامجية المناسبة. ومن شأن تسوية هذه البنود في شهر آذار/مارس ٢٠١٣ أن تخفض النفقات من ١٦٢ألف دولار إلى ١١٩ ألف دولار مما سيخفض معدّل النفقات إلى حوالي ٦٥٪.

- **الإشراف الداخلي (مرفق الإشراف الداخلي) (٣٣,٣٪)**: حافظ مرفق الإشراف الداخلي على الموارد خلال عام ٢٠١٢ من خلال إعادة تصميم عدة دراسات بحيث قام بتنفيذها بشكل كامل فريق مرفق الإشراف الداخلي من دون استخدام موظفين تقنيين متخصصين من خارج المنظمة. وتم تحقيق تخفيضات إضافية من خلال الاستخدام الموسّع للمؤتمرات عن بعد/بالاتصال المرئي المباشر وتبادل الوثائق الرقمية وأنظمة معلومات داخلية بدلاً من السفر. ويمكن اعتبار هذه التدابير بشكل جزئي بمثابة أساليب عمل معززة غير أن معدّلات الإنفاق ستتسارع خلال عام ٢٠١٣. وقامت الجهات التالية بتمويل عدد من أنشطة التقييم الخاصة بمرفق الإشراف الداخلي خلال عام ٢٠١٢، ومنها بعثات إلى موسكو وكراكاس وكارتاخينا وداكار وغيرها: قطاع التربية (تقييم معاهد التربية من الفئة ١) ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (تقييم اللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له، التابعة للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات) وقطاع الثقافة (تقييم صندوق اليونسكو الدولي للتنوع الثقافي). بالإضافة إلى ما تقدم، تم تمويل بعض التقييمات من الموارد الخارجة عن الميزانية، كتقييم الأولويات الجنسانية (الهبة السويدية)، بالإضافة إلى عقدين مؤقتين (الحساب الخاص للتقييم الخارجي المستقل). وبناءً على ذلك، انخفض استهلاك اعتمادات أنشطة البرنامج العادي المخصصة لعمليات التقييم التي يضطلع بها مرفق الإشراف الداخلي، بغية استخدامها خلال عام ٢٠١٣ لبعض الأنشطة، كاستعراض قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (حوالي ٠٠٠ ٢٠ دولار)، واستعراض دورة إدارة البرامج (حوالي ٠٠٠ ٥٠ دولار) واستعراض الإصلاحات الميدانية في أفريقيا (حوالي ٠٠٠ ٥٠ دولار).

- **مكتب المعايير الدولية والشؤون القانونية (٢٨,٣٪)**: يعزى مستوى التنفيذ المنخفض في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى أن النفقات، وفقاً لما تثبته الاتجاهات السابقة، ترتفع من حيث الاستعانة بموظفين تقنيين مؤقتين واللجوء إلى الخدمات التعاقدية خلال العام الثاني بسبب العمل المطلوب في مرحلة الإعداد للمؤتمر العام وخلال فترة انعقاده.

- **المشاركة في الأجهزة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة (٣٠,٧٪)**: يعزى معدل الإنفاق المنخفض البالغ ٣٠,٧٪ إلى أنه تم تأجيل جزء مهم من هذه النفقات المخصصة لعام ٢٠١٢، بناءً على الطلب الذي وجهته المديرة العامة إلى الأمم المتحدة في هذا الشأن. ومن المزمع أن يتم تسديد الدفعات بأكملها في نهاية عام ٢٠١٣.

- **معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة (٤,٧٪)**: يبين معدل الإنفاق المنخفض أن المعهد بدأ في العمل فقط في شهر كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٢ بعد الانتهاء من المفاوضات مع السلطات الهندية.

- **البرنامج المشترك بين القطاعات (١١,٤٪)**: تم تخصيص الميزانيات في أواخر عام ٢٠١٢ بعد إنجاز عملية تهدف إلى تصميم واختيار المشاريع المشتركة بين القطاعات. وبعد أن استعرضت اللجان المشتركة بين القطاعات المقترحات، اختارت لجنة إدارة البرامج ٥٥ مشروعاً من أصل ١٩٨ مشروعاً.

- **إصلاح الشبكة الميدانية (مكتب التنسيق الميداني) (٠٪)**: أن تنفيذ الإصلاح الميداني في أفريقيا موزّع على أربعة مراحل. وتتضمن المرحلة الأولى، التي شارفت على الانتهاء، إنشاء مكتب جديد في جوبا، وتحويل المكاتب في نيروبي وداكار إلى مكاتب إقليمية والتحويل اللاحق لمكاتب الجامعة في مالي وتنزانيا إلى مكاتب وطنية. وتتضمن المرحلة الثانية الجارية إنشاء مكتب أبيدجان وتحويل مكتب ياوندي ليصبح المكتب الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا، والتغييرات اللاحقة التي تمس المكتب الجامع السابق في ليبرفيل والمكتب الوطني السابق في بوجمبورا. وسيتم إنجاز مرحلة ثالثة خلال صيف ٢٠١٣ وستؤدي إلى إنشاء منصة دعم إداري في أديس أبابا فضلاً عن تحويل مكتب أبوجا إلى مكتب إقليمي لمنطقة غرب أفريقيا والتغييرات اللاحقة التي تمس المكتب الجامع السابق في أكرا الذي سيتحول إلى مكتب وطني. وسيتم إنجاز المرحلة الأخيرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وستشهد هذه المرحلة إنشاء مكتب المالية والإدارة الإقليمي في منطقة جنوب أفريقيا بالإضافة إلى التغييرات الضرورية في المكاتب الجامعة والمكاتب الوطنية في المنطقة. وبما أن تحركات الموظفين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطة التنفيذ هذه، سيتم تكبد الجزء الكبير من النفقات في عام ٢٠١٣. ولعل من المفيد التذكير بأن التمويل الإضافي للشبكة الميدانية كان من المفترض أن يموّل تكاليف التحويل الناجم عن الإصلاح الميداني. وجرى تخفيض المبلغ المتوقع في الأساس لهذا الغرض والبالغ ٩ ملايين دولار (تم تخصيص ٧,٢ مليون دولار منها لتكاليف الموظفين المتكررة و ١,٨ لتكاليف التحويل) إلى ٤,٩ مليون دولار. من هذا المبلغ، تم تخصيص ٢,١ مليون دولار لتكاليف التحويل. وبما أن المديرة العامة خصصت مبلغاً إضافياً قدره ٢,٢ مليون دولار من صندوق الطوارئ للإصلاح الميداني، قرر مكتب التنسيق الميداني إنفاق هذه الأموال أولاً على تكاليف التحويل، بما في ذلك إنشاء مكتب جوبا، التي تُشكل نفقات تدفع مرة واحدة. وسيستقر معدّل الإنفاق خلال عام ٢٠١٣.

- **قضايا الجنسين (٣٤,٧٪)**: تم تنفيذ عدد كبير من الأنشطة التي تندرج ضمن أنشطة المساواة بين الجنسين ومنها بعثات، مع تمويل من منظّمي الأحداث، بما في ذلك تمويل من المكاتب الميدانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. فضلاً عن ذلك، تم تمويل بعض الأنشطة من قطاعات أخرى – كمكتب التخطيط الاستراتيجي وقطاع التربية – وكذلك من موارد خارجة عن الميزانية، أما مراكز البحوث فقد تم تمويلها من صندوق

الطوارئ. وبناءً على ذلك، تمكّن قسم المساواة بين الجنسين من متابعة أنشطته بتمويل أقل من ميزانية البرنامج العادي التي سيتم استخدامها بشكل كامل في عام ٢٠١٣ مع استمرار الأنشطة المقررة بموجب الوثيقة ٣٦م/٥.

- **مكتب التنسيق الميداني (٢٦,٠٪)**: يعزى معدل الإنفاق المنخفض الوارد في هذا البند إلى أنه تم إنفاق ٢٠٪ فقط من الأموال المخصصة لبند ميزانية التأمين على المستوى الداخلي، في عام ٢٠١٢. غير أن الأموال المخصصة للتأمين تغطي فقط جزءاً من إجمالي تكاليفه، ويدفع الرصيد من المبالغ المستردة. سيستقر معدّل الإنفاق هذا في عام ٢٠١٣ بما أنه سيتم إنفاق الاعتمادات المخصصة لأقساط التأمين بأكملها.

الجدول ٣ – استخدام الاعتمادات اللامركزية (أنشطة البرنامج العادي)

تُحتسب إحصائيات اللامركزية على أساس حجم البرنامج المنفذ في الوحدات الميدانية. وإذا تم إدراج الأموال المخصصة بموجب صندوق الطوارئ في معدّل اللامركزي، فإن هذا المعدل يرتفع ارتفاعاً كبيراً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المعدّل الإجمالي يستثني: المخصصات المالية لكافة المعاهد ذات النطاق العالمي والأموال العالمية بموجب برنامج المشاركة والزمالات التي تتم إدارتها في المقر الرئيسي.

تبلغ الاعتمادات اللامركزية المخصصة للباب الثاني – ألف ٣٩,٣ مليون دولار وتمثل معدّل تحقيق لامركزية بنسبة ٤٨,٣٪ وبمعدل إنفاق بنسبة ٤٧,٨٪ بالنسبة للنصف الأول من فترة العامين. أن معدل اللامركزية لعام ٢٠١٢ أدنى من معدّل اللامركزية العائدة لفترة العامين السابقين والبالغ ٥٤٪ غير أنه سيرتفع ما أن تصبح الأموال المخصصة للمنصة المشتركة بين القطاعات، لامركزية بشكل كامل.

وتستخدم المنطقة الأفريقية حالياً ١٦,٦٪ من ميزانية الباب الثاني وتليها آسيا والمحيط الهادي (١٣,٤٪) ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي (١٠,١٪) ثم الدول العربية (٦,٣٪) ثم أوروبا وأمريكا الشمالية (١,٩٪).

الجدول ٤ – النفقات حسب بنود الإنفاق (أنشطة البرنامج العادي)

عملاً بقرار المجلس التنفيذي ١٦٦م ت/٣,١,١، يقدم الجدول ٤ أرقام الميزانية (الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة) والنفقات المتعلقة بتكاليف الموظفين المؤقتين، والأسفار في مهام، والخدمات التعاقدية. ونظراً إلى انخفاض الميزانية بنسبة ٣٥٪ (٨٦ مليون دولار) في التوقع الحالي مقارناً بأرقام ٣٦م/٥ المعتمدة، يقدم هذا الجدول على سبيل الإعلام فقط.

تحليل تكلفة البرنامج العادي

تظهر المعلومات أدناه توجهات الإنفاق العامة باستخدام فئات التكاليف المنسقة سعياً إلى تكييفها مع البيانات المالية الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيكون هذا التحليل أساساً لإعداد التقارير على الصعيد العالمي عن

النفقات الفعلية في فترة العامين المقبلة بحيث تنتقل من ميزانية قائمة على المدخلات إلى ميزانية قائمة على النتائج. وستوفر آلية إعداد التقارير التي سيتم تطويرها لرصد الميزنة القائمة على النتائج في فترة العامين المقبلة، تكلفة تحقيق نتيجة أي برنامج بما يشمل الأنشطة والموظفين على حد سواء.

وتمثل نفقات الأنشطة لعام ٢٠١٢ البالغة ٧١,٣ مليون دولار ٢٩٪ من إجمالي النفقات. ويعرض الرسم البياني التالي توزيع المجموع حسب فئات النفقات المختلفة والنسبة المئوية لوزنها بالنسبة إلى إجمالي النفقات:

٢٠١٢ – ٧١,٣ مليون دولار

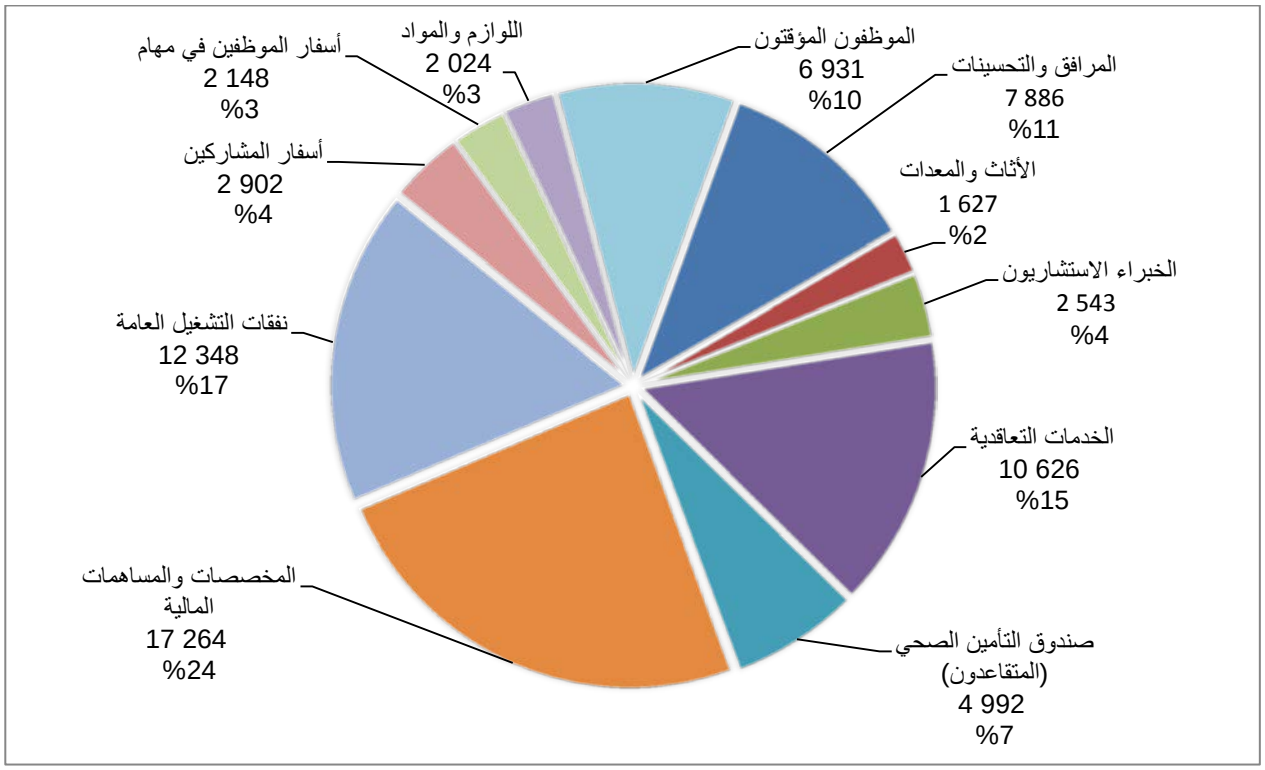

كما يتبين أعلاه، تتعلق الفئة التي تمثل أكبر النفقات (٢٤٪) بالمخصصات المالية التي تتضمن بصورة أساسية مساهمات في معاهد الفئة ١ وبرنامج المساهمة، وإلى درجة أقل، الأنشطة المشتركة لتوحيد الأداء في الأمم المتحدة، وتليها نفقات التشغيل العامة (١٧٪) التي يتعلق أكثر من ٥٠٪ منها بالبنى الأساسية للمكاتب الميدانية والتكاليف التشغيلية مثل المرافق والاتصالات والعقود والإصلاحات والصيانة، وتليها الخدمات التعاقدية (١٥٪) التي يُخصص جزء كبير منها للأمن الميداني، وتنظيم حلقات التدارس والاجتماعات، والتأمين، وكذلك البحث، والتقييم وإنتاج الوثائق. أخيراً، تتعلق فئة المرافق والتحسينات (١١٪) بسداد القروض.

وفيما يتعلق بتطور النسب المئوية لوزن كل فئة نفقات، يعرض الرسم البياني مقارنةً لتكاليف الأنشطة والتغير في النسب المئوية لوزنها بينت عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٠:

مقارنة لتكاليف الأنشطة بين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٠

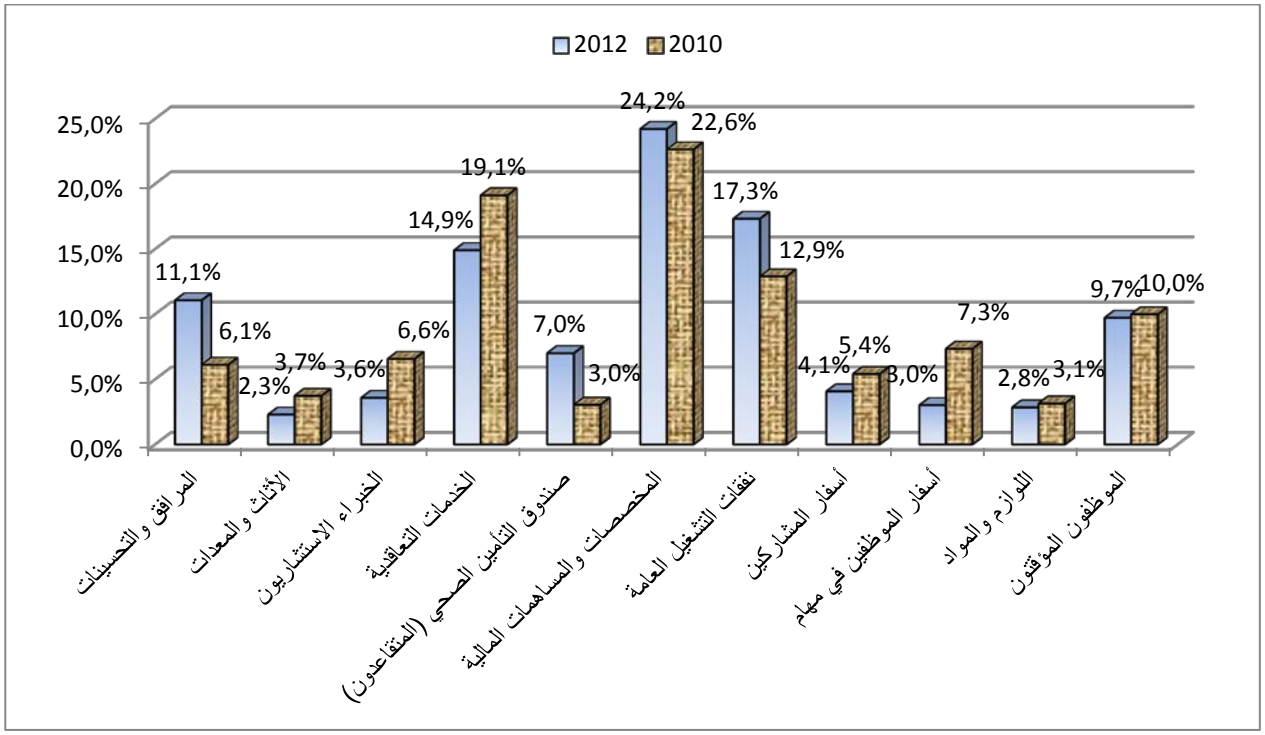

تجدر الإشارة إلى أنه لدى الاطلاع على الرسم البياني أعلاه، يتبين أن بعض فئات النفقات كالمرافق والتحسينات، والمساهمات في صندوق التأمين الصحي عن المشتركين المنتسبين، والمخصصات المالية ونفقات التشغيل العامة، على الرغم من أنها كانت أقل من حيث القيم الإجمالية بالدولارات في عام ٢٠١٢، تمثّل وزناً أثقل من حيث النسبة المئوية من إجمالي تكاليف الأنشطة بسبب الانخفاض البالغة نسبته ٤٠٪ في ميزانية عام ٢٠١٢ مقارنةً بعام ٢٠١٠. وتشير الزيادة في وزن هذه الفئات أيضاً إلى الطبيعة الثابتة لهذه التكاليف بالنسبة إلى البنى الأساسية للمقر والمكاتب الميدانية (من حيث تكاليف التشغيل) وسداد القروض والتكاليف المتزايدة في صندوق التأمين الصحي بسبب زيادة عدد المتقاعدين، وغياب المرونة في تخفيض المخصصات المالية للمعاهد، التي تموّل بدورها التكاليف الثابتة الخاصة بالمعاهد.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى ما يظهر في الرسم البياني الوارد أعلاه من خفض بالغ، من حيث الوزن والمبلغ، في النفقات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين، وأسفار المشاركين في مهام، والخدمات التعاقدية ومشتريات الأثاث والمعدات.

الجدول ٥ – وضع الوظائف وتكاليف الموظفين (أنشطة البرنامج العادي)

يبين الجدول ٥ التطور الشهري للوظائف المشغولة والشاغرة في الفترة الممتدة من تموز/يونيو ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ارتفع إجمالي عدد الوظائف الشاغرة إلى ٣٤٤ أي ١٨٪ من وظائف الوثيقة ٣٦م/٥، مقارنةً بـ ٢٩٠ (١٥٪) في تموز/يوليو ٢٠١٢. ومن بين هذه الوظائف، سيجري تحقيق وفورات في ٣٠٣ وظائف "شاغرة ذات اعتمادات مخصصة في الميزانية"، في ظل الظروف العادية، وفورات. بيد أنه نظراً إلى

النقص المالي في الوثيقة ٣٦م/٥، تم تجميد ٢١٣ وظيفة شاغرة (١١,٥٪ من المجموع – ١٣٥ وظيفة في المقر الرئيسي و٧٨ في المكاتب الميدانية) ووافق المدير العام على ٩٠ وظيفة، بوصفها وظائف "ضرورية لأداء المهام الجوهرية".

بالإضافة إلى ما تقدّم، تم إلغاء ٤١ وظيفة حتى الآن بالنسبة إلى الوثيقة ٣٦م/٥ المعتمدة (٣٦ وظيفة في المقر الرئيسي و ٥ في المكاتب الميدانية). من بين الوظائف الـ ٤١ التي تم إلغاؤها، ١٧ منها (٤١٪) متعلقة بالخبراء بالاستشاريين والعدد المتبقي يمثل وظائف في المستوى خاء. من حيث التوزيع حسب القطاعات/المكاتب، تتعلق ١٢ وظيفة (٢٩٪) بالقطاع الثقافي ووظيفة بقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية و٥ وظائف بالعمليات الميدانية و٢٣ وظيفة (٥٦٪) بالخدمات الداخلية. تمثّل هذه الوظائف الملغية جهود مهمة ترمي إلى إرشاد وتخفيض التكاليف الإدارية في سياق إعادة هيكلة وتوحيد الوظائف والخبرات.

وبلغت تكاليف الموظفين الفعلية ١٧٥,٨ مليون دولار أي ما يمثل ٤٨,٢٪ من إجمالي المخصصات لتكاليف الموظفين البالغة ٣٦٥ مليون دولار. وبلغت نسبة تطبيق اللامركزية في ميزانية تكاليف الموظفين ٣٢,٩٪، علماً بأن معدل الإنفاق بلغ ٤٨,٣٪.

تحليل الموارد الخارجة عن الميزانية

على الرغم من أن الموارد الخارجة عن الميزانية تمول عادة مشاريع يمتد تنفيذها على عدة سنوات، فإن هذا التحليل يقدم الاعتمادات والنفقات على أساس سنوي مما يتفق مع دورة إدارة اليونسكو.

وبعد أن صدرت الوثيقة م/٤ السابقة، عُدلت المنهجية المستخدمة ليتسنى تقديم معلومات أكثر اتساقاً وشفافية بشأن استخدام الموارد المالية الخارجة عن الميزانية. وذلك بالاستعاضة عن كلمة "المخصصات" (التي تتضمن التزامات غير مصفاة من السنوات السابقة) بعبارة "اعتمادات السنة الجارية" (وهي أموال متاحة من أجل التنفيذ). ويتيح ذلك الفرصة لمزيد من التركيز على الأداء باستخدام الأموال المتاحة ويضم "الإنفاق في العام الحالي" المصروفات والالتزامات غير المصفاة التي طرأت خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(ترد جميع الرسوم البيانية بآلاف الدولارات الأمريكية)

الشكل ١

البرامج التشغيلية الممولة من خارج الميزانية موزعة حسب مصادر التمويل وحسب البرامج الرئيسية
الاعتمادات (الأموال المتاحة للاستخدام) ابتداءً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
المبلغ الإجمالي: ٣٣٢,٤ مليون دولار

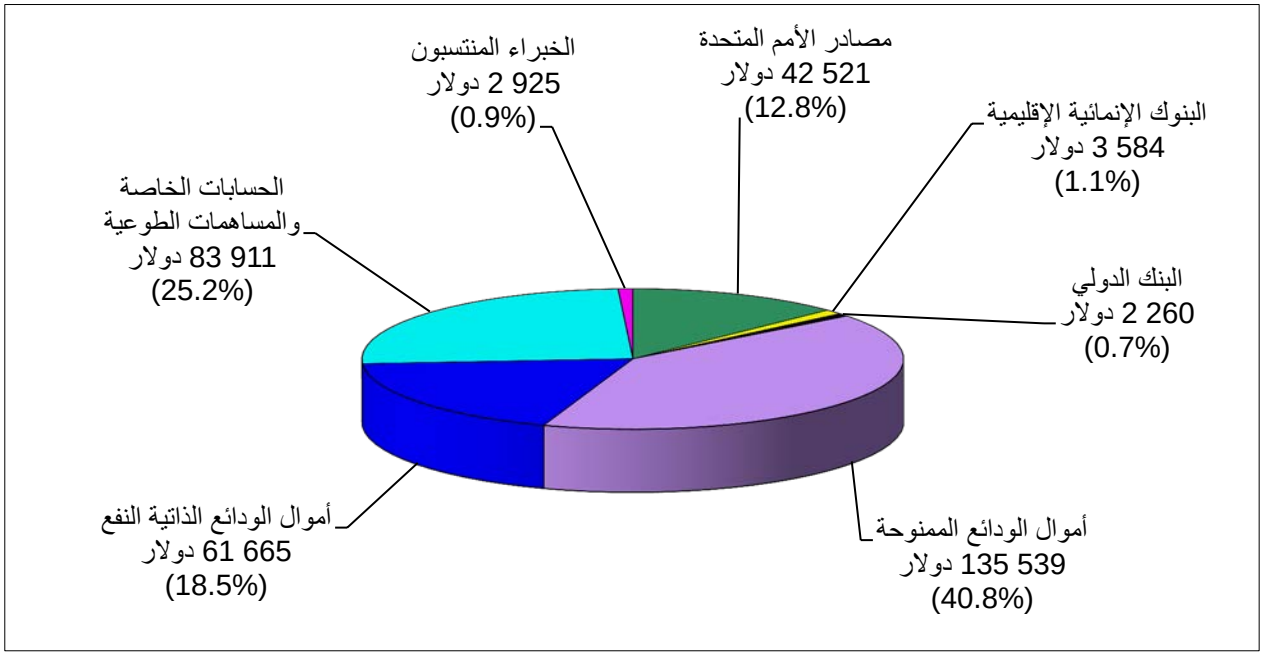

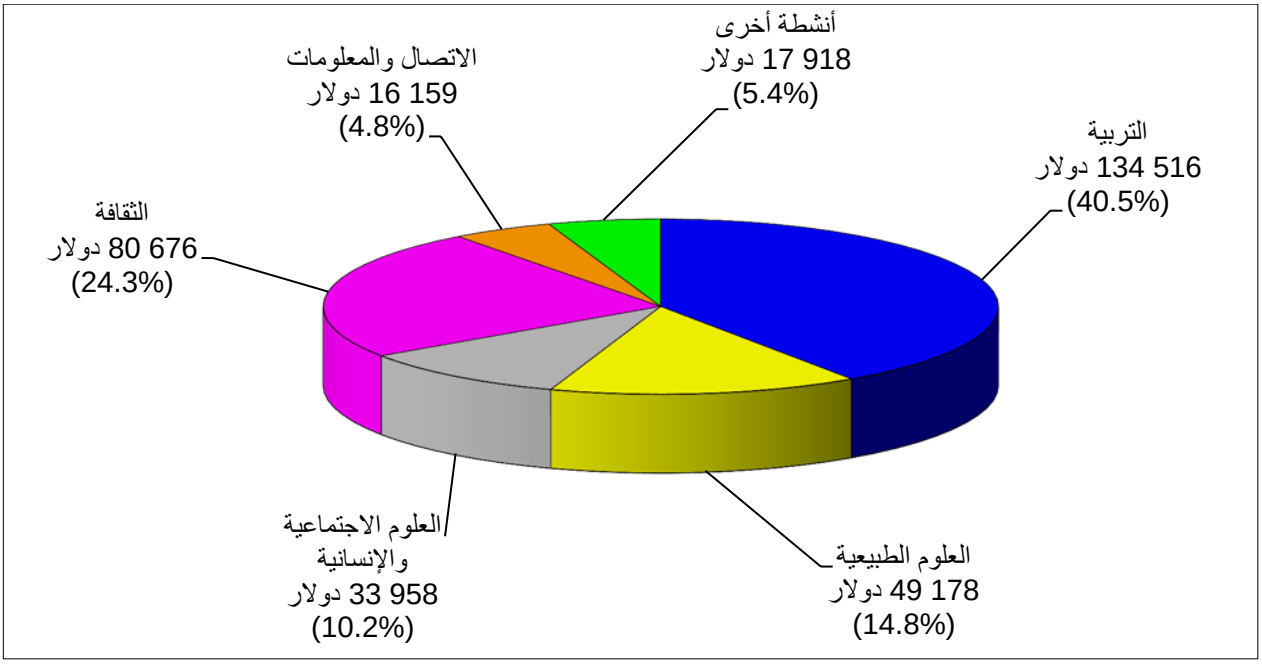

يبين **الشكل ١** مبلغ الاعتمادات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حسب كل مصدر تمويل وكل برنامج رئيسي. ومنذ عدة سنوات وحتى الآن، لوحظت التوجهات التالية:

- فيما يتعلق بمصدر التمويل، تمثل أموال الودائع الجزء الأكبر من الأموال الخارجة عن الميزانية إذ تبلغ نسبتها ٤٠,٨٪ من إجمالي الاعتمادات السنوية (أي ١٣٥,٥ مليون دولار من أصل ٣٣٢,٤ مليون دولار)، وتليها الحسابات الخاصة والمساهمات الطوعية بنسبة ٢٥,٢٪ (٨٣,٩ مليون دولار)، ثم الصناديق الذاتية النفع بنسبة ١٨,٥٪ (٦١,٧ مليون دولار).

- وفيما يتعلق بالتوزيع حسب القطاعات، يظل قطاع التربية المستفيد الأساسي من الأنشطة الخارجة عن الميزانية إذ يستفيد بما يقارب ٤٠,٥٪ من إجمالي الاعتمادات (أي ١٣٤,٥ مليون دولار)، ويليه قطاع الثقافة بنسبة ٢٤,٣٪ (٨٠,٧ مليون دولار). ويدير هذان القطاعان معاً نحو ثلثي المساهمات الخارجة عن الميزانية.

الشكل ٢

الاعتمادات والنفقات موزعة حسب القطاعات والخدمات الداخلية

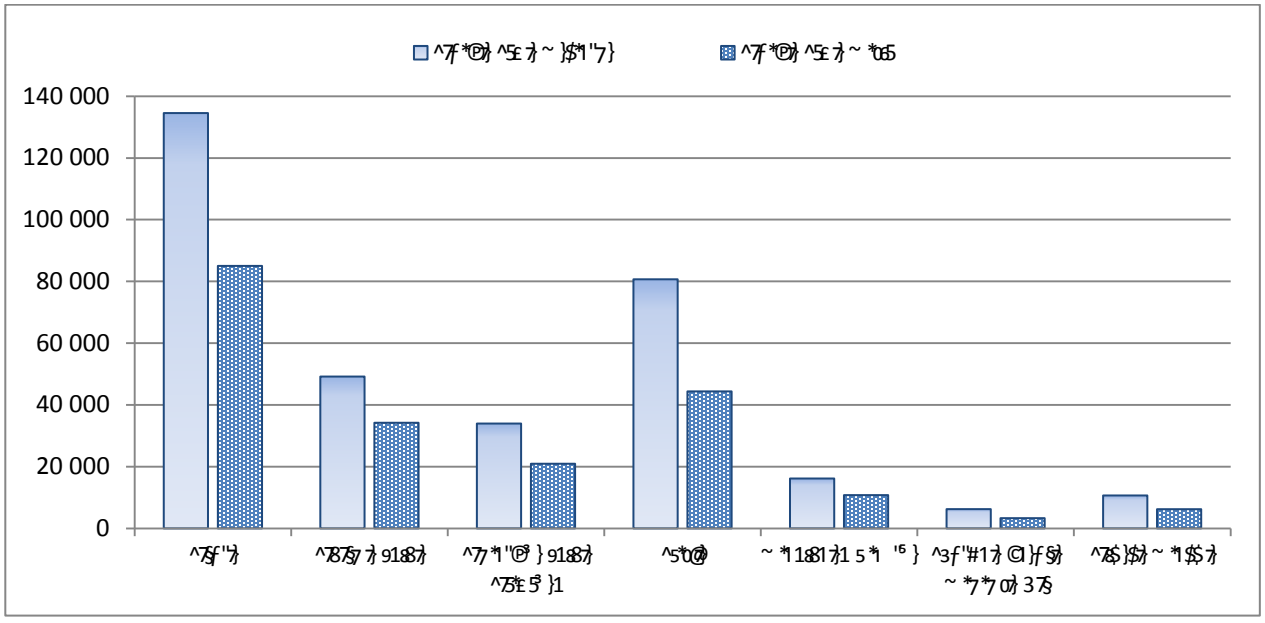

يقدّم **الشكل ٢** أعلاه لاعتمادات السنة الجارية والنفقات المرتبطة بها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ويبلغ معدل استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية ٦١,٨٪ (بلغت النفقات ٢٠٥,٤ مليون دولار من أصل الاعتمادات المالية للسنة الجارية البالغة ٣٣٢,٤ مليون دولار).

الشكل ٣

مقارنة للاعتمادات والنفقات بين عام ٢٠١٢ و عام ٢٠١١ موزعة حسب القطاعات والخدمات الداخلية

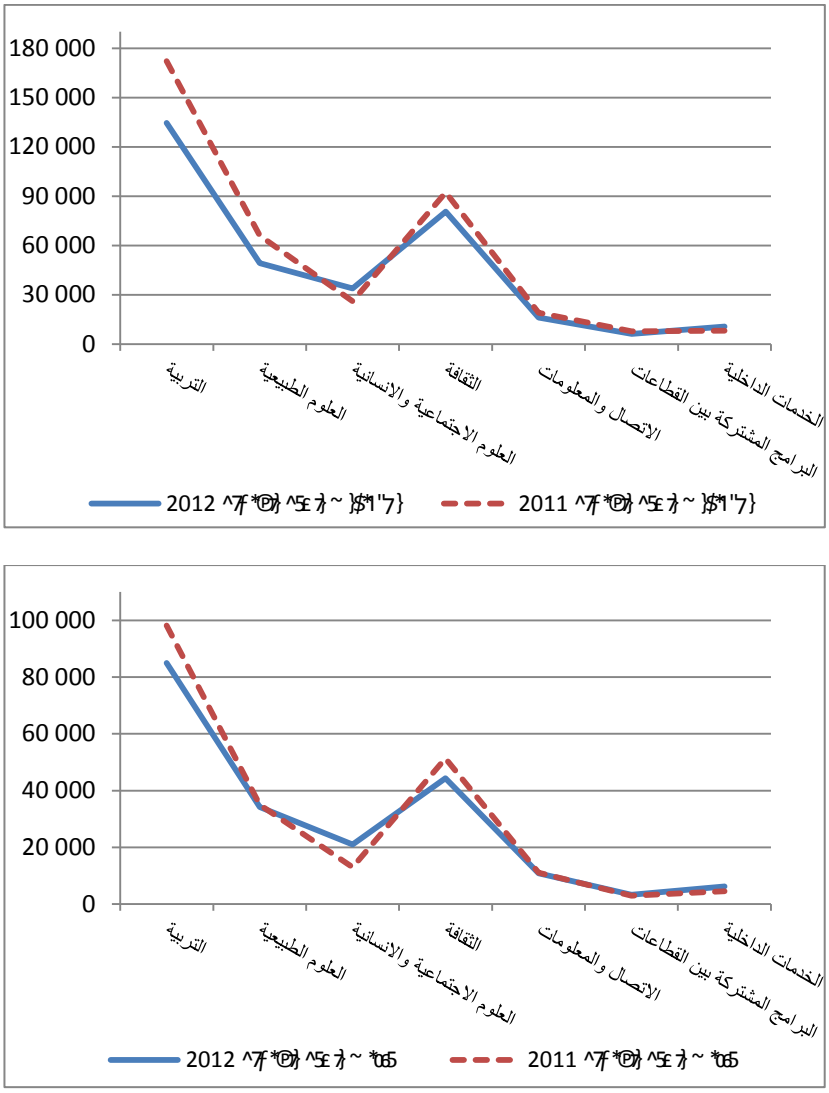

يعرض **الشكل ٣** أعلاه مقارنة بين مبالغ الاعتمادات والنفقات في عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١١ موزعة حسب القطاعات والخدمات الداخلية. وكما تبين المقارنة بقيت التوجهات الإجمالية لكل من الاعتمادات والنفقات في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ كما هي. أما الانخفاض البسيط في الاعتمادات الذي سجل في عام ٢٠١٢ فهو نتيجة التحسين في تخطيط الموارد. ويبلغ معدّل تنفيذ الموارد الخارجة عن الميزانية ٦١,٨٪ مقارنة بـ ٥٥,٢٪ في عام ٢٠١١.

ويقدّم **الجدول ٦** معلومات عن الوضع فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية حسب مصادر التمويل، بما فيها نفقات السنة الجارية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويبين هذا الجدول أن أموال الودائع ومصادر الأمم المتحدة (بما فيها الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المندرج في البرمجة المشتركة مع الأمم المتحدة) تمثل أكثر من نصف الاعتمادات والنفقات الخارجة عن الميزانية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ويبين **الجدول ٧** النفقات الممولة من خارج الميزانية في العام الجاري حسب مصادر التمويل والمناطق المستفيدة. ومثلما كان الحال في الماضي، وباستثناء المشروعات الأقاليمية والعالمية، لا تزال منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي المنطقة المستفيدة الرئيسية من الموارد الخارجة عن الميزانية نتيجةً لاتساع نطاق تعاون اليونسكو مع البرازيل. ولو استثنيت الأنشطة التي تمولها البرازيل (وهي مصروفات قدرها ٢٨ مليون دولار)، لبلغت النفقات الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ٢٥,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتحتل منطقتي آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا المرتبة الأولى من حيث نفقات عام ٢٠١٢ عند استثناء المشروعات التي تمولها البرازيل.

ويعرض **الجدول ٨** الوضع فيما يتعلق بالاعتمادات والنفقات للعام الجاري حسب قطاعات/وحدات البرنامج والخدمات الداخلية. ويتفق الوزن النسبي لكل قطاع في إجمالي اعتمادات العام الجاري مع ما ورد في الشكل ١ أعلاه. إذ لا يزال قطاع التربية المستفيد الرئيسي من الموارد الخارجة عن الميزانية على صعيدي الاعتمادات والنفقات.

ويبين **الجدول ٩** المبالغ التي تديرها معاهد اليونسكو من الفئة ١. وترد في جدول موحد خاص بكل معهد، معلومات مفصلة عن المساهمات موزعة حسب الجهات المانحة، بما في ذلك المساهمات المالية التي قدمتها اليونسكو. وتلقت المعاهد من الفئة ١ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مساهمات مالية قدرها ٩٢,٦ مليون دولار. ومثلما كان الحال في السنوات الماضية، تُعتبر إيطاليا الجهة المساهمة الأولى إذ بلغت مساهمتها المالية ٢٧,٣ مليون دولار (نتيجة لأنشطة المركز الدولي للفيزياء النظرية)، وتليها هولندا التي بلغت مساهمتها المالية ١٣,٨ مليون دولار (وتعلقت هذه المساهمة بمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه).